



٢٣



تأليف

دكتور اسماعيل محمد هاشم
استاذ الاقتصاد المساعد
كلية التجارة - جامعة الاسكندرية

دكتور محمد طه بدوي
استاذ ورئيس قسم العلوم السياسية
كلية التجارة - جامعة الاسكندرية

١٩٦٩

المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر
تليفون ٤٦٦٠٤ - بالاسكندرية



٢٣



تأليف

دكتور اسماعيل محمد هاشم
أستاذ الاقتصاد المساعد
كلية التجارة - جامعة القاهرة

دكتور محمد طه بدوي
أستاذ ورئيس قسم العلوم السياسية
كلية التجارة - جامعة القاهرة

١٩٦٩

المكتب المصيري الجديد للطباعة والنشر
تليفون ٢٦٦٥٢ - كورنيش

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد

الحمد لله خلق الانسان من علق ، ثم علمه بالقلم ، علمه ما لم يعلم . وهو الذى أنشأه خلقا فتبارك الله أحسن الخالقين .

أن تاريخ الانسان قديم ، قدم الزمان نفسه ، وما خلقت السموات الأرض الا من أجله . فلم يكرم الله أحداً من مخلوقاته كما كرم الانسان ، إذ يقول سبحانه وتعالى فى ذلك . « ولقد كرّمنا بنى آدم وحملناهم فى البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلاً . » الاسراء

وإذا كان ثمة واجب لشكره سبحانه وتعالى على نعمائه وآلائه ، فإن هذا الشكر يكون بالابقاء على حرية الانسان ، والعمل على الحفاظ عليها . ومن هنا كانت كل ثورة تهدف الى تحرير الانسان هى عمل مشروع يقرّه الله سبحانه وتعالى . فالله عادل لا يحب الظلم ولا يقرّ أحداً عليه . ولهذا السبب كانت نظرتنا الى ثورة ٢٣ يوليو العظيمة - بل واستقبال الناس لها - على أنها ثورة إنسانية جاءت لتحرّر الانسان المصرى من القيود التى كانت تقيّد حركته ، وتفتح أمامه أفقاً جديداً .

وللاسباب الحقيقية والدوافع الإنسانية التى جاءت بها هذه الثورة كانت الكتابة فيها أصعب ما يكون ، ولهذا آثرت فى أول الأمر أن أقوم بتدريس هذه المادة من كتاب الأستاذ الدكتور محمد طه بدوى فى هذه المادة الذى قام بتدريس هذه المادة لفترة طويلة قبل أعارته لجامعة أم درمان الإسلامية بالسودان ، فأبى

سيادته إلا أن اشاركه الكتابة في هذه المادة إذ أردت تدريسه . وإزاء اصراره وجدت نفسي وقد حملت أمانة لا أكاد أطيقها أزاء فترة قصيرة . وهكذا ظلمت نفسي بنفسي ، ولذلك أرجو أن يجد القارئ إلى بعض العذر إذا ما جاءت هذه الكتابة دون المستوى الذي كنت أرجوه فيما لو أتيت لي فرصة أكبر ، ولو أن هذا لا يشفع لي عنده سبحانه وتعالى إذ يقول . « أنا عرضنا الأمانة على السموات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الانسان أنه كان ظلوما جهولا . » (الاحزاب)

ولكن لعل شفاعة الناس قد تغفر لي عنده سبحانه وتعالى . إن الله غفور رحيم . على أنه من ناحية أخرى فأنني لأجد للطلاب عذراً إذا لم يتعمق في هذه الدراسة تعمقا كافيا لأن لديه العديد من المراجع في هذا الموضوع وهو ما يستطيع الوصول اليه بسهولة . فالحق يقال إنني ما أردت بهذه الدراسة ألا تكون محاولة لتسجيل جزء من المحاضرات حتى تكون تحت يدي الطالب الذي يقلق في مصر كثيراً عندما لا يجد مرجعاً للأستاذ المحاضر تغنيه عن الكتابة ، مع أنه لو أعمل الفكر قليلا في تسجيل المحاضرات ورجع إلى المكتبات لوجد فيها مزيداً وخيراً مما يكون متعطشاً إليه .

ومن هنا أود أن أسجل على الطالب سلفاً الا يقنع بهذه الدراسة فقط ، وإنما عليه أن يقوم بمزيد من الاطلاع كواجب عليه طالما أن الدولة قد قامت كلها بخدمته وتوفير الامكانيات له مما لم يكن متوفراً من قبل لتخلق منه مواطناً صالحاً .

وهذا الكتاب ينقسم الى قسمين القسم الأول وهو ما كتبه الأستاذ الدكتور محمد طه بدوى وهو يتناول أيديولوجيات الثورتين البرجوازية

والماركسية وأيديولوجيات ثورة ٢٣ يوليو مقابلة بهاتين الايديولوجيتين .
ومقدمتها واردة كما كتبها الأستاذ الدكتور المؤلف في كتابه المطبوع عام ١٩٦٦ .

والقسم الثانى يشتمل على ثلاثة أبواب فى اثنى عشر فصلا . الباب الأول
هو اجابة عن سؤال طرأ بخاطرى لماذا الثورة؟ . وماهى الثورة ..؟ . والباب الثانى
يتناول مسيرة الانسان المصرى عبر التاريخ . لقد ظل الانسان المصرى
طوال التاريخ منبعا للثورات لا يرضى بالظلم . قد يخضع له بعض الوقت
تحت القهر ولكنه لا يستكين له طوال الوقت وهو له فى ذلك طريقة فريدة
أنه يمتص قوة الغزاة بعدم التعاون معهم تارة وبإلتهكم عليهم تارة أخرى ،
حتى يجد الغزاة أنفسهم وحيدى فى الميدان غرباء عن الديار تطبق عليهم
المشاكل من كل جانب حتى اذا ما انهكت قواهم وجمدت دماؤهم ألقوا
بأنفسهم بأمره تعالى فى عرض الطريق دون أن يستغفر لهم أو يرحمهم أحد
فأصبحوا جيفة يمر عليهم الناس ليكونوا لغيرهم عبرة . ولنا عبر التاريخ
فى فرعون وزملائه مثال واضح اذ يقول الله فيه « فالיום ننجيك بيدك ،
لتكون لمن خلفك آية وان كثيرا من الناس عن آياتنا لغفلون . » « يونس »
وانتهى هذا الباب بمقدمات ثورة ٢٣ يوليو العظيمة . وفى الباب الثالث
تناولنا الانسان المصرى والتحدى الكبير ، وذلك بعرض المبادئ التى قامت
عليها الثورة ؛ والثورة والاشتراكية ، وكيف تطور الفكر الثورى بما يتماشى
مع واقع المجتمع المصرى ثم تعرضنا لأصول التطبيق المصرى للاشتراكية فى
ضوء الميثاق الوطنى لكى تنتهى بالدولة والتنظيم السياسى وأخيراً بالثورة
المصرية والتحدى الكبير . وأهم ما يلاحظ فى الانسان المصرى بعد ثورة ٢٣
يوليو أنه أصبح يحكم نفسه بنفسه لأول مرة منذ فترة طويلة ، ومن هنا تحول
الانسان المصرى من سلبية كان يتفرج بها على الحكام الى نوع من الايجابية

ولم تقتصر هذه الايجابية على نظام الحكم في داخل البلاد انما تعداه الى المشاركة الدولية باتخاذ مواقف معينة تبرز فيها دلائل الايجابية بشكل واضح. والحق أن سمات السلبية لم تكن أصلاً في الانسان المصرى إنما هي نوع من الثورة كان يريد أن يحرك بها الكوامن حتى اذا ما اختبرت خرجت الى السطح في محاولات عدة يذكرها التاريخ بالفخر لذلك الانسان المصرى .

واليوم وبعد مضى ستة عشر عاماً على تحرك الثورة بالشكل الإيجابي الذى جمع أشتات الامة في صعيد واحد ، فاننا أحوج ما نكون الى التآلف نعص عليه بالنواجز لكى نقف صفاء واحداً أمام المعتصب ، لا لنحرر جزءاً عزيزاً من الأرض التى اغتصبت منا غلراً فحسب ، وإنما لنثبت أركان ثورتنا التحريرية .

« يا أيها الذين آمنوا اذا لقيتم فئة فاثبتوا ، وأذكروا الله كثيراً لعلكم تفلحون . وأطيعوا الله ورسوله ولا تتنازعوا فتفشلوا وتذهب رحمكم واصبروا ان الله مع الصابرين . » (الانفال)

نسأل الله لنا جميعاً سبيل الرشاد ؟

اسماعيل محمد هاشم

الاسكندرية في ٢٩ نوفمبر ١٩٦٨

الكتاب الأول

ايدىولوجيات ثورة ٢٣ يوليو

مقابلة بايدىولوجيات الثورتين

البرجوازية والماركسية

بسم الله الرحمن الرحيم

« ونريد أن نمن على الذين استضعفوا في
الأرض ونجعلهم أئمةً ونجعلهم الوارثين »
صدق الله العظيم

تقديم

وبعد فهذه عجالة في برنامج ثورة ٢٣ يوليو وفلسفتها ، في ضوء
الفلسفات السياسية الحديثة والمعاصرة . والتصدى لهذه البرامج وفلسفتها
مقارنة بما يقابلها من تلك الفلسفات ، من أجل تحليلها وتأويلها ، يعنى
في الحقيقة بسط تطور الفكر الثورى من جذوره الحديثة إلى ملامحه المعاصرة ،
وهو أمر يقتضى البدء بتناول فكرة الثورة وشرعية العمل الثورى ومعاييره
في الفكر الدينى (في المسيحية والاسلام) ، ثم الانتقال إلى تصوير مدركات
الثورة ، فكرتها ومعيار العمل الثورى وسنده العقلى في الفلسفات السياسية
الحديثة والمعاصرة ، من مناهج التفكير النظرية التى سادت القرنين السابع
عشر والثامن عشر في أوروبا إلى المنهج العلمى التحليلى في فلسفة كارل
ماركس ، وحتى نستطيع في ضوء المقارنة أن نقدم تحليلاً دقيقاً لبرامجنا
الثورية وفلسفتها مبلورة في الميثاق الوطنى .

ولما كان هدف هذا الكتاب ينحصر أصلاً في تحليل برامجنا الثورية
وفلسفتها مبلورة في الميثاق الوطنى في ضوء ذلك التطور ، فإن دراسة مفصلة
لفكرنا السياسى الثورى تتخذ لها مكاناً بارزاً في هذا المصنف حيث نرى
أن برامجنا الثورية وقد صورتها تجاربنا الوطنية ، مع الافادة من التجارب
العالمية من حولنا ، تهض من منهج علمى خالص يتمخض عن مدركات

للثورة أظهرها : حتمية العمل الثورى ، وحتمية الحل الاشتراكى مع الشعبية والتقدمية .

أنها حتمية الثورة استناداً الى التجربة .

وهي حتمية الحل الاشتراكى استناداً الى التجربة كذلك .

والثورة عمل شعبى ، فهي ليست عمل فرد أو فئة ، وهي عمل تقدمى ايجابى لأنها لا تستهدف مجرد التغيير الطائش وإنما هي الزجف الى حياة أفضل :

أنها التغيير عن ارادة التغيير الجذرى . الشامل لكل معالم المجتمع الطبقي المتناقض القديم ، بما يقتضيه هذا التغيير الجذرى من برامج .

والله ولى التوفيق ...

محمد طه بدوى

الاسكندرية فى سبتمبر ١٩٦٦

المسيح شرعية السلطة المدنية واستقلالها وأوجب طاعتها ونهى عن مقاومتها ،
أنها الثورة الكبرى على الماضي لحساب السيادة الزمنية ، أنها الثورة على الفكرة
القديمة التي كانت تعتبر الدين شأناً من شئون الدولة تتولاه كما تتولى الشئون
المدنية على السواء ، أنه مولد نظام ازدواج السلطتين الزمنية والدينية : الدولة
والكنيسة .

والظاهر أن هذا النظام الجديد لم يلق في بادئ أمره قبولاً حسناً لدى
المؤمنين المسيحيين فقد كان صعباً على نفوسهم الاقلاع عن أفكارهم التعصبية
الوثنية واليهودية القديمة ليدينوا للدولة بالسمع والطاعة بوصفها سلطة مدنية
ودون النظر إلى أى اعتبار ديني مما دعا القديس بول منذ فجر المسيحية إلى
أن يؤكد من جديد أنه لما كانت كل سلطة تقوم بإرادة الله فإن كل من
يقاومها يعد مقاوماً لإرادة الله ، ومن ثم ينصب عليه غضبه ، وذلك بصرف
النظر عن عقيدة الذين يتولون مباشرة هذه السلطة . ولقد دعا القديس بول
الرومان المسيحيين بقوله هذا إلى طاعة الحكام حينذاك على الرغم من عسفهم
وما كان يلحق المحكومين من جور وظلم على أيديهم لقد دعاهم إلى طاعة
مطلقة يقبلون عليها بنفوس راضية مطمئنة لانتيجة الاكراه وبخافة العسف ،
وإنما بمحض الارادة وتقربا إلى الله ، وذلك لأن كل سلطة على الأرض
مردّها إلى الله ، منشئها ومؤيدها ، ومن ثم فلا مجال للخوض في الطريقة التي
يأمر بها الحكام مهامهم ، فهذا من شأنهم دون سواهم يحاسبون عنه أمام
الله وحده . وهكذا لا سند للمسيحي والحال هذه يستند إليه لتبرير مقاومته
لأوامر الحكام الجائرة ، ولا مجال لفكرة المقاومة المشروعة ، فالمقاومة محرمة
تحريراً مطلقاً بحكم ما قاله القديس بول . . .

ولئن كان ما قاله القديس بول قد ظل فقه الكنيسة الرومانية في هذا

الصدد من حيث المبدأ فقد ظلت تدعو إلى وجوب احترام كل سلطة قائمة ،
إلا أن كتابات وأفكاراً صدرت عن رجال هذه الكنيسة على مر القرون عدلت
من حدته حتى لرى بعضهم يرفض القول بالامتثال المطلق لأوامر السلطة العامة

لقد كان القديس بول يخاطب في عصره ضحايا العنف والاستبداد ،
كان يخاطب أمواتاً سياسيين ، لا يشغل بالهم أمر طريقة الحكم ولا يحلمون
بالتفكير في الاشتراك في الشؤون العامة ، لذلك كان من الميسور عليه أن يجعل
من إطاعة السلطة فضيلة يتسم بها المؤمن بصرف النظر عن شرعية هذه السلطة
ومدى حرصها على احترام فكرة القانون والعدالة في معاملتها للمحكومين .

ولكن سرعان ما تبدل الحال ، لقد حل مكان جماعة المؤمنين الأول
الذين كانوا لا يهدفون إلا إلى ممارسة شعائرتهم الدينية في عزلة وأمن عالم
كاثوليكي مترامي الأطراف يتطلع رئيسه إلى عرش امبراطورية عالمية ، مما
دعا رجال الكنيسة إلى تغيير موقفهم من رجال السلطة الزمنية سعياً وراء هذا
الهدف ، فراح فقهاؤهم يكييفون قول القديس بول تكييفاً يجعله صالحاً
كوسيلة من وسائل تحقيق سيطرة الكنيسة وبسط نفوذها . فبند القرن الثامن
الميلادي بدأ الفقهاء القديسون يتحدثون عن حق مقاومة الأمير الجائر على أثر
ذلك النزاع الذي أخذ يشتد بين الكنيسة الرومانية والأمراء الزمانيين ، لكي
تصبح الكنيسة في روما في مركز أسمى من الأمراء الزمانيين وحتى تستطيع
السيطرة عليهم لا بد لها من أن تكشف عن مبرر ديني ، ولقد وجدت ضالتها
في حق الجور . إن الأمير مكلف بمراعاة القوانين الإلهية لأنه يتلقى
سلطاته من الله ، والكنيسة في روما هي بداهة المكلفة من قبل الله بالاشراف
على مراعاة تلك القوانين ، ومن ثم مراقبة سلوك الأمراء ومراعاتهم للقوانين

الآلهية . إن عدم مراعاة الأمير لتلك القوانين يعد خيانة عظمى تفقده حق الحكم ومن ثم تعفى رعاياه من واجب الطاعة . ولما كانت الكنيسة هي التي تباشر سلطات الله على الأرض فانها تملك في تلك الحالة حق خلع الأمير . وقد أضحت هذه الفكرة الجديدة سلاحاً في يد البابا يشهره كلما استدعت الظروف ذلك في وجه الأمراء ، كما اتخذت في الفقه الكاثوليكي أساساً شرعياً للتمييز بين الملك والطاغية ، ذلك التمييز الذي ملأ به علماء القانون العام الأرض ضجيجاً في عصر النهضة فيما بعد ، والذي فتح باب الجدل والمناظرة في سند السلطان في سلطته .

ولقد كان أحد مطارنة «رانس» أول من ميز بين السلطان الذي يراعى في سلوكه وحكمه القوانين الآلهية فهو يحكم بإرادة الله ، ومن ثم فهو ملك حقيقي لا يخضع إلا لرقابة الله وحده ، وبين الملك السفاح الجائر الغاصب الذي لا طاعة له على الرعايا . إن الذين لا يتقون الله في سلوكهم ولا في معاملة رعاياهم مخالفين القوانين الآلهية طغاة بغاة لا طاعة لهم على أحد بل وتحق مقاومتهم .

وهكذا تقطع الكنيسة شوطاً يبعدها عن القديس بول فيما نحن بصددده فبينما كان ذلك القديس يفرض على المؤمنين واجب الخضوع والطاعة بشكل مطلق أى بصرف النظر عما إذا راعى الأمير في سلوكه الخاص وفي ممارسته سلطانه تعاليم المسيحية أم لا ، نرى في القرن الثالث عشر الفقيه الكنسي القسيس بونافينتو (Saint Bonaventure) (١٢٢١-١٢٧٤) يرفض الفكرة القائلة بأنه لما كان الله هو الذي ينحول الأمير السلطة فليس ثمة من يستطيع أن ينزعها إياه وذلك لأن الله لا يعطي السلطة دون قيد ،

ولأنما يسمح بأن تنزع عن صاحبها إذا ماتطلب ذلك النظام والعدالة ، وماجزاء التعسف في مزاوله السلطة إلا سحبها ممن أساء استعمالها .

سان توماس Saint Thomas (١) .

ولئن كان الباباوات قد لجأوا إلى هذه الأفكار على وضعها كلما قدروا الافادة منها لقضية سيطرة الكنيسة إلا أنها لم تصل إلى درجة من الاستقرار تجعل منها مذهب الكنيسة الرسمى فيما نحن بصددده ، وإنما كان لا بد للكنيسة من أن تنتظر أفكار القديس توماس لتتخذها مذهباً لها بفضل ماتوخى هذا الفقيه فيها من حكمه وحذر مكنها من أن تقطع فيأفى التاريخ دون أن يلحقها تعديل يذكر .

إن كل سلطة عند القديس توماس مصدرها الله ، لأن الله وقد شاءت إرادته أن تقوم الجماعة ، قدر أن تقوم السلطة التى بدونها تعيش الجماعة فى فوضى ، وبذلك يكون جل شأنه قد قدر الغاية والرسيلة ، ولكن الله لم يخول هذه السلطة مباشرة للحكام الذين يزاولونها ، وإنما على العكس من ذلك ترك الناس احراراً فى اسناد مهمة هذه المزاوله لمن يشاءون من الحكام ، وثمة نتيجة لذلك هى أن السلطة السياسية أمرمدنى موكول للقوانين المدنية ، وهذا يفسر تباين أشكال الحكومات وطرائق الحكم ، ذلك التباين الذى لا يتعارض من حيث المبدأ مع القول بأن الله سبحانه هو مصدر السلطة ومع ذلك فان ثمة فارقاً أساسياً بين طرائق مزاوله السلطة ، إن ثمة فارقاً بين الحكومات العادلة والحكومات الجائرة .

(١) راجع فى شأن فلسفة سان توماس بصدد المقاومة C. Zeiler المرجعان السابقان C. Burdeau . هذا ويجدر التنويه إلى أن سان توماس قد تأثر تأثراً شديداً بفلسفة ابن رشد العربى .

ترى أى موقف يتخذه المسيحى إزاء سلطة باغية جائرة؟ للإجابة على ذلك لجأ فقهيونا الدينى بادية ذى بدء إلى التمييز بين السلطة الجائرة بحكم منشأها وبين الجور الذى يقع نتيجة لطريقة استفحال السلطة إن الأمير الذى يصل إلى السلطة على غير رضا الشعب غاصب أثيم لأن الشعب هو صاحب الحق الأول فى تعيين من يتولى أموره ، ومن ثم لا طاعة له على الرعايا ، إنه حاكم غاصب مستبد والثورة عليه مشروعة مباركة ، ولكن الفقيه الدينى لم يشأ أن يترك هذا المبدأ على إطلاقه فراح يقيد به قيد يحد من غليائه فقال أن العيب الذى يشوب قيام الحكومة لا يظل يلزمها إلى مالا نهاية وإنما تستطيع الحكومة التى تنشأ على غير رضا الشعب - فهى غير شرعية - أم تصبح شرعية إن هى تمتعت برضا الشعب فيما بعد أى إذا أقرها أفراد الشعب ولو كان إقراره لاحقاً لقيامها . وبذلك لاتعد المقاومة عند سان توماس مشروعة إلا فى حالة نادرة هى حالة قيام حكومة غاصبة تستمر فى الحكم على رضا الشعب ودون أن تنجح فى الحصول على اقراره لها ولو كان ذلك الاقرار لاحقاً لقيامها .

أما حالة الجور الثانية فهى حالة تعسف الأمير فى استعمال السلطة ، إما بأن يجاوز حقوقه وإما بأن يأمر بأعمال مخالفة للقوانين الآلهية . ويرى فقهيونا إن جزاء التعسف يختلف فى الحالتين ففى حالة وقوع الجور نتيجة لتجاوز الأمير لحقوقه يسقط سان توماس عن الرعاية واجب الطاعة ويكتفى بتحويلهم حق مقاومة سلبية لاتصل بحال إلى حد الثورة ، وأما إذا وقع الجور نتيجة لما يصدر من الحاكم من أوامر مخالفة أو مخالفة للقوانين الآلهية فإن المقاومة الإيجابية تصبح مشروعة ، بل وليس ثمة ما يمنع من الالتجاء إلى المقاومة الهجومية أى إلى الثورة التى تهدف إلى اكراه الحكومة على العدول عن

سلوكها أو اسقاطها إن هي أصرت على التمسك بخطتها ، والشعب إذ يفعل ذلك يقوم بعمل عادل مشروع ، لأن الحكومة المستبدّة الطاغية - كما يقول الفقيه - جائرة لأنها لا تعمل للصالح العام وإنما لصالح الحاكم .

ولكن العبارة الأخيرة هذه تستلقت نظر المحصن في الأمور : إن فكرة الصالح العام التي أوردها الفقيه على هذا الوضع تعرقل إلى حد كبير مزاولة حق المقاومة الذي يصل إلى شرعية الثورة في الحالة السالفة ، وذلك لأن الجور الذي يبرر المقاومة ثم الثورة أحياناً يجب عند فقيها ألا يتزك تقديره - أي تقدير ما إذا كان كافياً لتبرير المقاومة والثورة - لضمير الفرد وهواه ، وإنما يجب حتى يبرر الجور المقاومة أن يكون من الجسامة بحيث يضر بالصالح العام إن الصالح العام لا تدعمه العدالة وحدها وإنما يدعمه النظام كذلك ، بل ويساهم النظام في تحقيقه بقسط أوفر .

لقد وضع القديس توماس النظام في الاعتبار الأول حتى جعل منه حجر الزاوية في فكرته عن مقاومة الجور ، إن الأمر عنده ليس كما كان لدى باباوات القرنين العاشر والحادي عشر يتعلق بسياسة زمنية وإنما يتعلق عنده بحماية الصالح العام أي بحماية نظام اجتماعي يقوم وفق مقتضيات الطبيعة البشرية . إن نظرية مقاومة الجور لا تبرر الحركات الهدامة ولكنها على النقيض من ذلك تهدف إلى الحد من اضطراب النظام الذي يتولد عن الطغيان ، إن العصيان - كما يخلص من أفكار القديس توماس - مباح إن قام ما يبرره ، على ألا يترتب عليه اضطراب في حياة الجماعة تقاسى من جرائه أكثر مما تقاسيه من جراء استرسال الحكومة في جورها . إن المفاضلة الواقعية بين مزايا ومضار شق عصا الطاعة على السلطات القائمة هي أهم ما أتت به وما ظلت تتميز به الفلسفة التومسية على مر القرون ، ليس الجديد في هذه

الفلسفة هو الاعتراف بشرعية المقاومة وإنما الجديد فيها هو وضع ضابط لهذه الشرعية . لقد خلص ضابط «الصالح العام» مزاولة المقاومة من فوضى التقديرات الفردية وأضحى حق الثورة خاضعاً في مزاولته لشرط معين هو تنكر الحكام للصالح العام ذلك الصالح الذي تعد خدمته هدف سلطتهم . ومن ناحية أخرى فإن القديس توماس بتفضيله النظام ووضعه له في الاعتبار الأول يحرم مقاومة السلطة القائمة والقضاء عليها بحجة إقامة نظام جديد مقامها يبدو أصح منها من الناحية النظرية . ولقد كان ذلك أساساً لقاعدة استقرت فيما بعد في مجال السياسة وهي أن في قيام النظام السياسي قرينة على صلاحيته .

ومن أقوال فقيها المأثورة فيما نحن بصددده أنه ليس المواطن هو الذي يحرك حق المقاومة وإنما هم الحكام أنفسهم الذين يتولون تحريك هذا الحق وإثارة المواطنين ، وذلك عندما يبدو أن هم من جانبهم بشق عصا الطاعة والتنكر للنظام الاجتماعي ، وهكذا تعتبر أفكار القديس توماس محافظة شديدة الحرص على النظام بعيدة كل البعد عن تحييد الثورات .

ولقد أضحى هذا المبدأ الأساسي الذي ينحصر في وجوب احترام النظام مذهب الكنيسة الكاثوليكية من بعد القديس توماس . أن الاضطراب أسوأ من حكومة سيئة وأخطر من حكومة جائرة . إن الأفضل للجماعة الابقاء على حكام جائرين عن تعكير صفو السلام العام بفتن فاشله . لقد حرص رجال الكنيسة الكاثوليكية على هذا المبدأ أشد الحرص واستطاعوا أن يحافظوا عليه على مر الأجيال والقرون الطويلة حتى لراه بعينه يسيطر على كتابات وتصرفات البابوات إلى يومنا هذا : فرى جراجوار السادس عشر ، في الرسالة الشهيرة ، الصادرة في ١٥ أغسطس سنة ١٨٣٢ يصب غضبه على تلك

النظريات التي تضعف الإيمان بالله وبوجوب طاعة الأمراء رافعه مشاعل العصيان في كل مكان . ونرى ليون الثالث عشر ، معتمداً على سلوك سلفه من رجال الكنيسة وفقهائها يؤكد في الرسالة، الصادرة في ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٧٨ وجوب طاعة السلطات الشرعية ، إذ يقول أنه إذا ما تعسف الأمير في استعمال سلطاته أو جاوز حدودها فإن الفقه الكاثوليكي لا يبيح للرعايا مقاومة مخافة أن يزيد ذلك النظام اضطراباً على اضطرابه وأن يلحق الجماعة ضرر بسبب العصيان يفوق بكثير ما يلحقها من جزاء تجاوز الأمير لحدود سلطاته ، وأنه إذا ما وصل تعسف الأمير إلى حد لا يدع أملاً في الإصلاح فما على الرعايا إلا الاستعانة بالصبر والصلوات انتظاراً للفرج من عند الله : وفي الرسائل الصادرة في سنة ١٨٨١ وفي سنة ١٨٨٥ يذهب نفس البابا إلى حد القول الصريح بأن زعزعة الطاعة وإثارة الفتن ليست مجرد عيب في الذات الملكية وإنما هي عيب في الذات الالهية .

ولاتزال نفس الأفكار تتردد في كتابات الياسوعيين المعاصرين دفاعاً عن نفس المبدأ: فنرى الياسوعي فيكتور شتران (Victor Chutrein) في كتابه (الفلسفة الأخلاقية) . يقول أنه لا يجوز للفرد -أياً كان الدافع - أن ينتقد أو يسب السلطان الشرعي ولا للشعب مجتمعاً أن يثور عليه أو يخلعه بحجة أنه جائر طاغية وأن أقصى ما يمكن أن يعترف به للشعب في حالة وصول السلطان إلى أقصى درجات الطغيان والجور هو حق الالتجاء إلى مجرد مقاومة دفاعية (لاهجومية) ثم يضيف العالم الياسوعي : وذلك لأن استرسال الأمير في جوره وطغيانه لدليل على أنه مسيطر على الموقف وسيطرة لا تدع أملاً في نجاح الثورة وبالتالي فلن يكون لها من الأثر سوى إثارة الاضطرابات، ومن ثم فهي غير مشروعة :

ولقد تمسكت الكنيسة الكاثوليكية بهذه الأفكار وطبقها تطبيقاً دقيقاً حتى لرى باباوات القرن التاسع عشر يصبون لعنائهم على كل ثورة شعبية أو تحررية على السواء ، إلى حد أن بعض الكتاب كاد يتشكك فيما إذا كان للكنيسة أن تعترف لليونانيين المسيحيين بحق الثورة على الاتراك المسلمين الغاصبين في نظرها (١) .

وهكذا نستطيع أن نقطع بأن رأى الكنيسة الكاثوليكية وسلوكها في هذا الصدد ينحصران في تحريم مقاومة الحكومات أيّاً كان شكلها تحريماً لا يتسرب إليه الشك . على أن الفقه الكاثوليكي لا يحرم على نفسه تصور استثناءات لهذا المبدأ ولكنه يقدم على ذلك بحذر شديد وحيلة بالغة ، فهو لا يبيح المقاومة إلا إذا كان لا مفر من الالتجاء إليها وكان الالتجاء مجدياً وبقدر معين ، لا بد لكي تكون المقاومة مباحة من أن يكون الالتجاء إليها أمراً لازماً ، وثمة حالة واحدة تعد فيها المقاومة لازمة ، هي حالة ضرورة الالتجاء إليها لإعادة النظام الذى اضطرب من جراء جور الحكام. ولما كان حق المقاومة لا ينشأ إلا لإعادة النظام فإن مزاولته لا تجوز إلا إذا كانت الفرصة سانحة لتحقيق هذا الهدف ، وفي هذه الحالة فحسب تعتبر المقاومة مجدية وفيها عداها فانها لا تؤدى إلا إلى زيادة الاضطراب الناجم عن الجور والبغى ومن ثم فهي غير مشروعة. إلا وأخيراً لكي تكون مزاولة المقاومة مشروعة يجب ألا تسبب اضطراب يفوق ذلك الذى ينشأ عن الطغيان. وفي هذا المعنى جاء فى الرسالة البابوية الصادرة فى ٢٨ مارس سنة ١٩٣٧ ، والموجهة إلى المؤمنين المكسيكيين أنه يجب أن تتناسب الوسائل مع الهدف ، فلا تستخدم ، إلا بالقدر اللازم لتحقيقه وبطريقة لا تسبب للجماعة أضراراً تفوق تلك التى

(١) راجع G. Burdeau المرجع السابق ص ٤٥٠ وما بعدها .

تهدف إلى تخلص نفسها منها . وما من شك في أن الفقه الكاثوليكي يرمى من وراء تطلب توافر هذه الشروط وتلازمها لاعتبار المقاومة مشروعة تضيق الخناق على حق المقاومة .

وفيما يتعلق بأشكال المقاومة لايزال التمييز المتبع قديماً عند علماء اللاهوت قائماً ، فلايزال التمييز بين المقاومة الدفاعية والمقاومة الهجومية مراعى في الفقه الكاثوليكي . والمقاومة الدفاعية إما أن تكون سلبية وإما أن تكون إيجابية وتنحصر المقاومة الدفاعية السلبية في عدم الطاعة بمخالفة القوانين الجائرة . وهي جائزة إذا ماتوافرت الشروط اللازمة لاعتبار المقاومة مشروعة على النحو السالف . أما المقاومة الدفاعية الإيجابية فتتضمن في مقابلة القوة بالقوة إن عدوان الطاغية واستبداده يبرز هذا الشكل من المقاومة لأن المواطن في هذه الحالة لا يقاوم السلطة وإنما يقاوم العنف والأكراه ، لا يقاوم الحق وإنما يقاوم البغي ، لا يقاوم الأمير وإنما يقاوم الجائر المعتدى كل ذلك على شرط توفر الشروط الواجب تلازمها لكي تعتبر المقاومة مشروعة .

أما المقاومة الهجومية فهي أخطر أشكال المقاومة لأنها تنحصر في أن يبدأ المواطنون من جانبهم بمهاجمة الحكام ليصلوا عن طريق الثورة إلى خلع الحكام أو تغير النظام وذلك قبل أن يشتد ساعدهم فيضحوا بغاة طغاة . ويبدو أن الفقه الكاثوليكي شأن علماء اللاهوت يبيح هذا الشكل من المقاومة إذا توافرت شروط المقاومة المشروعة وكانت نزع الحكومة القائمة ضارة بالصالح العام لا يرجي من ورائها خير أو كان في مجزء وجودها هدر للقيم التي يقوم عليها النظام الاجتماعي أو ثبت بشكل قاطع عدم قدرتها على مباشرة السلطة والمحافظة على كيان الجماعة .

قادة الاصلاح الدينى وشرعية الثورة :

ومما يستدعى الدهشة أن قادة حركة الاصلاح الدينى الأول على عكس ما كان يتوقع منهم قد ذهبوا فى تحريم المقاومة إلى أبعد مما ذهب اليه السلوك والفقه الكاثوليكي . إن لوثر لا يبيح المقاومة حتى ولو كانت للدفاع عن قضية عادلة لأنه يأخذ عليها أنها وسيلة عمياء تسلط سلاحها على رقاب من تسوقهم الصدقة إلى طريقها فلا تميز بين الأبرياء والمذنبين ، وأنها مصدر اضطراب يفوق خطره ضرر البغى ، وهو لذلك يعلن صراحة أنه سيكون دائماً فى جانب الذى تقوم الثورة فى وجهه ولو كان باغياً وضد الثائر ولو كان محقاً .

وهكذا يحرم لوثر المقاومة تحريماً مطلقاً لا يدع مجالاً لتصور أية حالة تعد فيها المقاومة مشروعة . وهو بذلك يكون قد ذهب فى تحريم المقاومة إلى أبعد مما ذهبت اليه الكنيسة الكاثوليكية ، فهو لا يبيحها حتى فى الحالات الضيقة وبالشروط القاسية التى تبيحها فيها تلك الكنيسة ، فقد كان يرى فى الثورة عصياناً لله وتجاوزاً لحدود العباد لأن الله وحده هو الذى يملك فصم الرابطة التى ربط بها الأمير بالرعايا، هذا علاوة على أن فى الثورة خلطاً بين الحق وجزائه وبين العدالة ووسائل تحقيقها وأنه لا يجوز لأحد أن ينصب نفسه قاضياً ليفصل فى قضيته الخاصة فيكون خصماً وحكماً فى نفس الوقت . ولقد كان سلوك لوثر إزاء حركات تمرد الفلاحين التى وقعت فى زمانه متفقاً تمام الاتفاق مع آرائه فى المقاومة .

ولقد ذهب كلفن إلى ما ذهب اليه لوثر فيما نحن بصددده فعنده واجب الطاعة مطلق حتى إزاء الحكام الطغاة لأن الله يأمر به وينهى عن العصيان . إن بغى الأمير لا يعفى الرعية من واجب الطاعة لأنه ليس ثمة واجبات متقابلة

بينهما . لقد كان يرى أنه ينبغي على الرعايا أن يثبوا تحت نير الجور والبغى في صمت وسكينة ، لا احتراماً لذات الأمراء فحسب وإنما تديناً كذلك وإلا أضحووا عصاة للأمراء ولأوامر الله على السواء .

ولكننا سنرى كيف أن خلف قادة حركة الإصلاح الدينى ومن تتلمذوا عليهم لم يتخذوا من رأى قادتهم فيما نحن بصددده مثلاً أعلى يتطلعون اليه ويدافعون عنه وإنما على النقيض من ذلك راحوا يؤيدون حق المقاومة ويناصرون الشعوب ضد الأمراء الجائرين . لقد نهجوا فى ميدان السياسة نهج قادتهم فى الميدان الدينى . لقد قاد لوثر وكلفن حركة تحرير الفكر من نير تعاليم الكنيسة فى الميدان الدينى دون السياسى ولكن حلفهم أبو أن يقصروا التحرير على أحدهما دون الآخر فراحوا يدافعون عن سيادة الشعب وجعلوا من حق المقاومة حديث زمانهم على نحو ما سنرى .

المبحث الثاني

شرعية الثورة في الفكر الاسلامي

إن ثمة كلمة يجب أن نقولها في هذا الشأن أولاً ، هي أنه على الرغم من توافر عوامل ازدهار فلسفة السياسة لدى العرب بعد الاسلام فإن هذه الفلسفة لم تلك موضع عناية علمائهم ، فلم تتخذ عندهم مكاناً يذكر في حركتهم العلمية الكبيرة ، حتى إننا لا نكاد نعثر لهم على مصنف متخصص لفلسفة السياسة أو على بحث ذي شأن يرتبط بها ، اللهم إلا مؤلفات تعد على أصابع اليد الواحدة وتكاد تكون خالية من الروح المنهجية . إن ولع العرب بفلسفة الاغريق التي تفيض بالمعرفة السياسية وحركات معارضة الحكام التي لازمت نشأة الدولة الاسلامية وظلت تلازمها حتى لا يكاد يمضي جيل إسلامي قبل أن يشاهد ثورة على دولة أو مصرعاً لخليفة ، وعناية القرآن دستور الاسلام والمسلمين بشئون السياسة على قدر عنايته بالشئون المدنية ، فهو مثل في تلك الشئون لا ينضب معينه لمن شاء أن يجتهد ، وعلى عكس المسيحية التي فصلت بين الدين والدولة فدعت منذ البداية إلى ترك ما لقيصر لقيصر ، كل هذه العوامل مجتمعة للعرب بعد الاسلام كانت كفيلة بأن تتخذ فلسفة السياسة في حركتهم العلمية مكاناً بارزاً ، ولكن ذلك لم يحدث (١) .

وفي مجال مقاومة الجور بالذات جاءت كتاباتهم فيه هزيلة مبعثرة علاوة على أغراض الكثير منها الذي كتب تبريراً لسياسة السلاطين الواقعة من باب المحاراة والمداراة والمراءاة ، مخالفاً الاسلام روحاً ونصاً ، معتمداً عليه كذباً وعدواناً ، واليك ما كتبه بعض فقهاء المسلمين في شأن المقاومة :

(١) راجع في هذا المعنى . «الاسلام وأصول الحكم» . الشيخ علي عبد الرازق .

ابو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري البغدادي الماوردي المتوفى سنة ٤٥٠ هجرية في كتابه الاحكام «السلطانية»

«الأحكام السلطانية» كتاب خصصه صاحبه أقضى القضاة «الماوردي» لأصول الحكم ، فهو أحد الكتب الاسلامية النادرة التي قصرها أصحابها على هذا الموضوع بل وهو أهمها قاطبة . لقد ورد أكثر ما كتب في فلسفة السياسة وما يتصل بها في الاسلام بين ثانيا مصنفات جامعة لفنون متباينة من أدب وتاريخ ودين وسياسة وغيرها . فجاء كتاب «الأحكام السلطانية» نادراً في عصره من حيث قصر أبوابه على فن واحد هو فن الحكم ، وذلك كما قال المؤلف نفسه في خطبة الكتاب : ولما كانت الأحكام السلطانية بولاية الأمور أحق وكان امتزاجها بجميع الأحكام يقطعهم عن تصفهم فها مع تشاغلهم بالسياسة والتدبير أفردت لها كتاباً أتمثلت فيه أمر من لزمت طاعته ليعلم مذاهب الفقهاء فيما له منها فيستوفيه وما عليه منها فيوفيه تروخياً للعدل في تنفيذه وقضائه وتحريراً للنصفة في أخذه وعطائه».

ففي هذا الكتاب ينقل لنا «الماوردي» ما كان شائعاً في زمانه من أفكار بصدد أصول الحكم فيلخص لنا الأفكار المنتشرة إذ ذاك عن طبيعة الخلافة وما يترتب عليها من آثار . والذي يستعرض ما جاء بالكتاب في هذا المقام يخلص إلى أن الرأي عند جمهور فقهاء جماعة المسلمين في زمن المؤلف هو أن الخلافة تنشأ بعقد يبرم بين الأمة والامام على أوضاع وبشروط معينة وأن هذا العقد إذا انعقد نشأت عنه حقوق وواجبات متقابلة واجبات عشرة على الامام هي في نفس الوقت حقوق للأمة يسأل الامام عن أدائها قبل الأمة ، فان أدى الامام واجباته هذه فانه يكون قد أدى حقوق الأمة قبله . وفي مقابل أداء واجباته هذه تنشأ له حقوق قبل الأمة تتلخص في واجب الطاعة

بما في ذلك «تفويض الأمور العامة اليه من غير أفتئات ولا معارضة» . ولكن واجب الطاعة هذا يقابله التزام يرتبط به ألا وهو التزام الإمام عدم الانقياد إلى الهوى وعدم الخروج على أحكام الشرع فان هو اتبع هواه وفسق فظلم وجار خرج من الأمانة . وبالإجمال فرأى المؤلف ينحصر في أنه لا طاعة على الأمة ولا نصرة إلا بقدر حرص الخليفة على عدالته فان هو جار سقط عن الأمة واجب الطاعة والنصرة بل وانعزل عن الخلافة ، ومن ثم كان للأمة حق ابعاده عنها وخلعه منها . وثمة نتيجة منطقية لذلك هي أن تصبح كل وسائل المقاومة مشروعة مادامت أنها تهدف إلى اخراجه من الخلافة بعد أن أضحي بقاؤه فيها غير شرعي . هذا هو رأى المؤلف كما يبدو ضمناً من طريقة عرضه لفكرة الامامة وعقدها ولواجبات الامام وحقوقه وواجبات الأمة وحقوقها قبله . ولئن كان مؤلفنا قد تحاشى التعبير عن فكرته هذه بصريح العبارة فلأنه - شأن بقية علماء السنة والجماعة في سائر عصور الاسلام - فقيه محافظ لا يرى إلا أن يترك الحال على ما هو عليه مؤيداً القائم من الأمر مدارة للسلطان ، وخاصة إذا كان شأنه شأن فقيهما مقرباً إلى الملوك ذا منزلة عندهم .

ولم يهمل فقيهما حالة الفتن والثورات الهدامة فعرض لها في فصل خاص (١) من فصول الباب الخامس (٢) جاء فيه : «إذا بغت طائفة من المسلمين وخالفوا رأى الجماعة وانفردوا بمذهب ابتدعوه فان لم يخرجوا به عن المظاهرة بطاعة الامام ولا تحيزوا بدار اعتزلوا فيها وكانوا أفراداً متفرقين تنالهم القدرة وتمتد اليهم اليد تركوا ولم يحاربوا وأجريت عليهم أحكام العدل فيما يجب لهم وعليهم

(١) الفصل الثاني .

(٢) «قتال أهل البغي» .

من الحقوق والحدود . وقد عرض قوم من الخوارج لعلى ابن ابى طالب
لخالفه رأيه وقال أحدهم وهو يخطب على منبره : لا حكم إلا لله فقال رضى
الله عنه : كلمة حق أريد بها باطل لكم علينا ثلاث لا نمنعكم مساجد الله أن
تذكروا فيها اسم الله ولا نبذوكم بقتال ولا نمنعكم الفىء مادامت أيديكم
معنا فان تظاهروا باعتقادهم وهم على اختلاطهم بأهل العدل أوضح لهم الامام
فساد ما اعتقدوا وبطلان ما ابتدعوا ليرجعوا عنه إلى اعتقاد الحق وموافقة
الجماعة ، وجاز للامام أن يعذر منهم من تظاهر بالفساد أدباً وزجراً ، ولم
يتجاوز به إلى قتل ولاحد ، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال «لا يحل
دم امرئ مسلم إلا باحدى ثلاث : كفر بعد ايمان أو زنا بعد احصان أو
قتل نفس بغير نفس» . فان اعتزلت هذه الفئة الباغية أهل العدل وتميزت
بدار تميزت فيها عن مخالطة الجماعة فان لم تمتنع عن حق ولم تخرج عن طاعة
لايحاربوا ما أقاموا على الطاعة وتأدية الحقوق ... ، وأن امتنعت هذه الطائفة
الباغية عن طاعة الامام ومنعوا ما عليهم من الحقوق ، وتفردوا باجتباء الأموال
وتنفيذ الأحكام ، فان فعلوا ذلك ولم ينصبوا لأنفسهم اماماً ولا قدموا عليهم
زعماً كان ما اجتبهوه من الأموال غصباً لا تبرأ منه ذمة وما نفذوه من الأحكام
مردود لا يثبت به حق . وإن فعلوا ذلك وقد نصبوا لأنفسهم اماماً اجتبهوا
بقوله الأموال ونفذوا بأمره الأحكام لم يتعرض لأحكامهم بالرد ولا لما
اجتبهوه بالمطالبة ، وحاربوا في الحالين على السواء لينزعوا عن المباينة ويفيئوا
إلى الطاعة . قال الله تبارك وتعالى : «وأن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا
فأصلحوا بينهما فان بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغى حتى تنفىء إلى
أمر الله فان فاءت فاصالحوا بينهما بالعدل وأقسطوا إن الله يحب المقسطين» .
وهكذا يتحتم على ولى الأمر ألا يلجأ إلى وسائل القهر والعنف مع الطائفة

الباغية لردّها عن بغيتها دفاعاً عن كيان الجماعة إلا إذا استفحل أمر الفتنة حتى أضحت هدامة واتخذت من التدابير المادية ما يتأكد معه نيتهم الصادقة على تقويض كيان الجماعة وتهديد وحدتها ، وقبل هذه المرحلة لا يجوز لولى الأمر أن يقاتل المعارضين له . ومعنى هذا أن المؤلف يرى أن الاسلام يبيح معارضة الهيئة الحاكمة بل ويبيح هذه المعارضة على نطاق واسع ، فلها أن تتخذ ما تشاء من الأشكال والوسائل مادامت أنها لاتصل إلى درجة شق عصا الطاعة على الدولة ، والانفصال عنها مهددة كيان الجماعة ووحدتها ، لأنها عند ذلك تخرج من نطاق المعارضة إلى الحروب الأهلية .

الامام ابو محمد علي بن احمد بن حزم الظاهري المتوفى سنة ٤٥٦ هجرية :

في مصنفه «الفصل في الملل والأهواء والنحل» أودع بن حزم رأيه فيما نحن بصددده بطريقة صريحة قاطعة (١) لقد رد ابن حزم في مصنفه هذا على القائلين بأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في الاسلام لا يكون من آحاد الناس إلا قبل آحاد الناس . أما السلطان إن جار ، فليس لأحد من الناس أن ينهاه عن ذلك وإنما على المحكومين الصبر على جوره . لقد سفه ابن حزم أفكارهم وأبطل حججهم .

ثم انتهى ابن حزم إلى القول بأن «الواجب إن وقع شيء من الجور وأن قل أن يكلم الامام في ذلك ويمنع منه فإن امتنع وراجع الحق وأذعن للقود من البشرية أو من الأعضاء ولاقامة حد الزنا والقذف والخمر عليه فلا سبيل إلى خلعه وهو امام كما كان لا يحل خلعه فإن امتنع من انفاذ شيء من هذه الواجبات عليه ولم يراجع وجب خلعه واقامة غيره ممن يقوم بالحق لقوله

(١) ص ١٧١ ج ٤ تحت عنوان «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» .

تعالى : « وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الأثم والعدوان »
ولا يجوز تضييع شيء من واجبات الشرائع .

وهكذا يرى ابن حزم وجوب مقاومة السلطان الجائر مقاومة إيجابية
تنتهى بوجوب خلعه إن هو أصر على الجور ، متمشياً في ذلك مع الاسلام
نصاً وروحاً .

الامام ابو حامد بن محمد الغزالي المتوفى سنة ٥٠٥ هـ .

في مصنف من مصنفاته الجامعة هو «إحياء علوم الدين» وضح الامام
أبو حامد الغزالي رأيه فيما نحن بصددده . لقد ضمن مصنفه هذا «في كتاب
الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في الباب الرابع منه : «قد ذكرنا درجات
الأمر بالمعروف ، وأن أوله التعريف ، وثانيه الوعظ ، وثالثه التخشين
في القول ، ورابعه المنع بالقهر في الحمل على الحق بالضرب والعقوبة
والجائز من جملة ذلك مع السلاطين الرتبتيان الأوليان وهما التعريف والوعظ .
وأما المنع بالقهر فليس ذلك لآحاد الرعية مع السلطان ذلك يحرك الفتنة
ويهيئ الشر ويكون ما يتولد منه من المحذور أكثر ، وأما التخشين في
القول كقوله : يا ظالم يا من لا يخاف الله وما يجري مجراه فذلك إن كان
يحرك فتنة يتعدى شرها إلى غيره لم يجز وإن كان لا يخاف إلا على نفسه
فهو جائز » .

ومعنى ذلك أن الغزالي يرى أن الحديث المشهور « من رأى منكم منكراً
فليغيره بيده ، فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف
الآيمان » مقصور على طائفة من الناس دون طائفة ، على المحكومين دون
الحكام ، وكأنه أراد توضيحاً للحديث أن يقول : من رأى منكم منكراً وقع
من أحاد الناس فليغيره بيده ... والحق أن مصنفنا لم يتردد في أن يأخذ على

مُسئوليته الشخصية تحريم مقاومة الحاكم الجائر مقاومة جماعية إيجابية بالقهر أو بالتخشين في القول . فهو لم يقدم للقارىء سنداً من الكتاب أو من السنة لهذا التحريم وإنما يعرضه - كما يبدو من عباراته - على أنه رأيه الخاص ثم يبرزه بفكرة شخصية هي الخوف من تحريك «الفتنة وتهيج الشر ومن أن يكون المتولد منه من المحدثين أكثر» . وما أشبه هذا القول بما جاء في رسالة البابا ليون الثالث عشر الصادر في سنة ١٨٧٨ ميلادية ونحن لا يسعنا إلا أن نحترم رأي فقيها هذا مادام أنه رأى شخصي يقيمه صاحبه على أساس اجتماعي لا ديني ، فهو لم يحاول أن يسنده إلى الاسلام مفترياً عليه كما فعل غيره على نحو ماسرى. فرأى فقيها هذا يميل إلى الاجتهاد دون التقليد وكل ما يقال عنه أن فيه حذراً شديداً وحيلة بالغة ، وقد تكون فيه مجازاة ومداراة مردها إلى أن الفقيه قد عاش فترة لا يستهان بها من حياته في ظل «نظام الملك» الوزير السنجوقى في بغداد ودرس في المدرسة النظامية بها ، فكان لا مناص من أن يتحاشى فيما نحن بصدد ما يغضب الحكام . ومهما يكن من أمر فان لامامنا فضلاً يمتاز به على من أنكر من علماء المسلمين على الأمة حق مقاومة الجور هو أنه قد برر إنكاره لهذا الحق بفكرة شخصية صرفة ، فلم يفتر على الاسلام علماً منه بأنه ليس فيه ما يستند اليه لتحريم هذه المقاومة - وذلك على عكس ما فعل غيره كما سيأتى - فكان هذا منه أقرب إلى الشجاعة والأمانة .

ابو بكر محمد بن محمد بن الوليد القهرى الطرطوشى المتوفى سنة ٥٢٠ هـ .
ولأبى بكر محمد الطرطوشى مصنف خصصه لأصول الحكم شأن كتاب الأحكام السلطانية لأبى الحسن الماوردى هو «سراج الملوك» لقد عرض فقيهاً في سفره هذا لمسألة جور الحاكم بطريقة مباشرة عارضاً رأيه فيها بصريح العبارة ، وذلك على عكس صاحب الأحكام السلطانية .

والذى يستعرض ماجاء فى «سراج الملوك» بصدد مسائلنا يلاحظ أن فقيها الطرطوشى متناقض مع نفسه لا يستقيم مع منطقة إلى النهاية ، لقد خصص فى مصنفه بابا «لفضل الولاية اذا عدلوا» حض فيه السلطان على العدل وحرم عليه الجور وأشاد بفضل السلطان العادل وحط من قدر الجائر حتى قال : «وليس فوق السلطان العادل منزلة إلا نبى مرسل... وليس لله سلطاناً إلا وقد أخذ عليه شرائط العدل وموائق الانصاف وشرائع الاحسان ، وكما أنه ليس فوق رتبة السلطان العادل رتبة كذلك ليس دون رتبة السلطان الشرير الجائر رتبة لأن شره يعم كما أن خير الأول يعم » .

يقول فقيها : « ليس لله سلطان إلا وقد أخذ عليه شرائط العدل وموائق الانصاف وشرائع الاحسان » . وهذه العبارة وما تنطوى عليه من فكرة يستتبعها : إن أراد فقيها أن يجارى منطق غير مغرض فيما يذهب اليه أنه لما كان السلطان لا يباشر سلطته إلا وفق شرائط العدل وموائق الانصاف وشرائع الاحسان التى أخذها الله عليه ، فان سلطته لا تظل قائمة إلا بقدر حرصه على العمل وفق شرائط العدل وموائق الانصاف . فان أخل بذلك زالت عنه السلطة فان ظل قابضاً عليها عد غاصباً لا طاعة له على أحد .

ولكن فقيها أبى أن يتمشى مع منطق فكرته هذه إلى النهاية ، فراح فى الباب الخامس عشر من كتابه يناقض هذه الفكرة فيقول إن (من اجلال الله إجلال السلطان عادلا كان أو جائراً... الطاعة عصمة من كل فتنة ونجاة من كل شبهة ، طاعة الأئمة عصمة لمن لجأ اليها ، وحرز لمن دخل فيها ، ليس للرعية أن تعترض على الأئمة فى تدبيرها وإن سولت لها أنفسها بل عليها الانقياد وعلى الأئمة الاجتهاد ... » كيف يتفق هذا القول مع عبارة المؤلف نفسه «وليس لله سلطان إلا وقد أخذ عليه شرائط العدل وموائق الانصاف » .

كيف يكلف الله السلطان بالعدل ويحرم عليه الجور ثم يقره على جوره
فيكون من إجلاله جل شأنه لإجلال السلطان الجائر ؟..

فلعل فقيها يقصد بعبارة «الطاعة عصمة من كل فتنة ونجاة من كل
شبهة» : تبرير عدم مجاراته لمنطقة إلى النهاية ليحض الناس على إجلال
السلطان وإن كان جائراً على الرغم من أن بقاء سلطانه معلق على عمله بمقتضى
شرائط العدل ومواثيق الانصاف الذى أخذها الله عليه ، لعله يقصد بهذه
العبارة أن يقول ولو أن الأصل أن للأمة أن تقاوم السلطان إن جار إلا أن
إجلاله حتى فى هذه الحالة فرض لأن فى ذلك محاشاة للفتن وهو بذلك يكون قد
اقترب من فكرة الامام الغزالى . ولكن الظاهر أن المؤلف لم يقصد مارى
اليه الغزالى وإنما كل ماهدف اليه من وراء عبارته وأفكاره هذه المتناقضة مع
فكرته الأولى كما يبدو واضحاً من العبارات نفسها هو مداراة السلطان
ومراءاته . ولقد ذهب الفقيه إمعاناً فى المداراة والمראהة إلى حد القول بأنه
«ليس للرعية أن تغترض على الأئمة فى تدبيرها وإن سولت لها أنفسها بل
عليها الانقياد» . هذا كلام غريب عن الاسلام .

إن فقيها بقوله هذا يحرم على الناس حق المعارضة ويأمرهم بالانقياد
للحاكم وإن فجر وظلم متناسياً قول رسول الله صلى الله عليه وسلم «أفضل
شهداء أمتى رجل قام إلى إمام جائر فأمره بالمعروف ونهاه عن المنكر فقتله
فى ذلك . فذلك شهيد» ، لقد حرم فقيها على المسلم مااعتبره رسول الله من
أعمال البطولة التى يثاب عليها القائم بها أجزل الثواب ، وكذلك تناسى قوله
صلى الله عليه وسلم : « إن الناس إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يده أوشك
أن يعمهم الله تعالى بعقاب» . لقد حرم الفقيه على المسلمين حق المعارضة

وقد أحلها رسول الله بل وحض على مباشرتها ، وكذلك فعل الخلفاء الراشدون .

ويذهب فقيها إلى حد التحمس للاستكانة والتقاعد عن معارضة الحاكم الجائر فيفرد بابا خاصاً (١) لما «يجب على الرعية إذا جار السلطان» يقول فيه : «إذا جار عليك السلطان فعليك الصبر وعليه الوزر» : ولو أنك راجعت فقه رجال الكنيسة الكاثوليكية في هذا الصدد لوجدت فيه مثل هذا القول عدا أن صاحب «سراج الملوك» قد عز عليه أن يسلك هذه الجراءة داعياً الناس إلى الصبر على الجور دون أن يستند إلى الدين فراح يسرد على القارئ أحاديث عن النبي إن تمتعت في قراءتها لوجدت بعضها لا يتصل بمسألة مقاومة الحاكم الجائر أصلاً وبعضها يصلح أن ينهض دليلاً على عكس ما يدعى . ومع ذلك فقد استدعاه فقيها من باب المغالطة والافتراء على الاسلام تمسحاً فيه شأن أغلب علماء أهل السنة والجماعة المحافظين ، ولو أن ما أتى به مصنفنا من أحاديث في هذا المقام صحيحة كدليل على أن النبي قد حرم مقاومة الحاكم الجائر وأمر بالصبر على الجور فكيف يوفق المؤلف بينها وبين ما روى عنه صلى الله عليه وسلم من أحاديث تفيض بالأمر بالضرب على يد الظالم وترفع من يقتل في سبيل مقاومة الجور إلى أعلى مراتب الشهادة ، كل ذلك بصريح العبارة دون لبس أو غموض ، ثم كيف فانت الأحاديث التي ذكرها صاحب «سراج الملوك» - تعزيزاً لوجوب الصبر على الجور - على أبي بكر عندما خطب الناس قائلاً : «فإن أحسنت فأعينوني وإن أسأت فقوموني» ولم يقل لهم «وإن أسأت فاصبروا» وكيف فانت على عمر عندما حمد الله أن جعل في المسلمين من يقوم أعوجاج عمر بسيفه ولم يحمده أن جعل

(١) الوفاء لأربعين .

في المسلمين من يصبر عليه ، وهل فات على فقيها أن سياسة الخلفاء الراشدين
إزاء أمر معين تعتبر جزءاً من تعاليم الاسلام وأن ماعداها بدعة وكل
بدعة ضلالة .

ولكن يكفيك أن تعلم أن فقيها قد كتب مصنفه هذا في كنف أمير
وقدمه لأمر (١) ، لكي تقف على ما دفعه إلى المغالطة التي أدت به إلى
التناقض مع نفسه .

وبعد فهذا بعض مما كتب في عصور الاسلام المختلفة عن شرعية الثورة
على الجور ومايتصل بها ، وأغلبها يعبر عن الأفكار السائدة في تلك العصور
لدى علماء جمهور المسلمين ، أي لدى علماء أهل السنة والجماعة الذين
يكونون أضخم فرقة إسلامية وما دونها فرق صغيرة متفرقة أعظمها شأناً
لا يعتد به بجوارهم ، حتى إذا ما ذكرنا جماعة المسلمين فانما نقصد بها أهل
السنة والجماعة .

وأهل السنة والجماعة فرقة محافظة خطتها التسليم والتقايد ، تسليم بما كان
وما يكون وتقليد للسابقين . وفي ذلك إنكار لسلطة العقل ، وتعظيم للجمود .

وقد استطاع علماء فرقة المحافظين هذه أن يتسلطوا على المجتمع الاسلامي
أكثر من ألف سنة قاسى فيها الاسلام أقبح ألوان الجمود فلو أنك استعرضت
ماكتبه في ناحية معينة علماء السنة والجماعة على مر العصور لوجدته واحداً
لا يتغير في فكرته ، ولا حتى في طريقة عرضه وعباراته ، بل وكثيراً
ما يقتصر الاختلاف على خطبة المؤلف أو مجرد درجة البسط في الموضوع على
الرغم من اتساع شقة الزمن بين تاريخ المصنفين ، ولما كان من الطبيعي أن يلاقي

«١» كما يبدو من خطبة الكتاب .

مثل هذا المسلك رواجاً لدى الخلفاء والسلاطين والملوك في تلك العصور فقد كانوا أشد من علماء الدين حرصاً على أن تظل الأمة جامدة تسلم بما كان وما يكون لأن في ذلك تسليماً منها بسلطانهم وتقديساً لسيادتهم فقد احتضنوا علماء المحافظين ونصروهم على مخالفينهم من ذوى رأى والشخصية ، وكان لزاماً على العلماء والحال هذه اعترافاً بفضل الخلفاء والسلاطين أن ينكروا على الناس حقاً اعترف الله والرسول به لهم وحضهم رسول الله على مباشرته وأقره الخلفاء الراشدون ، ألا وهو حق مقاومة الجور والثورة عليه ناصحين لهم بالصبر على نحو ما أسلفنا في الوقت الذى يدعون فيه أنهم يتميزون على الفرق الإسلامية الأخرى بتمسكهم بسنة الرسول وخلفائه الراشدين .

شرعية الثورة عند الفرق الإسلامية الأخرى : في بحثي إلى ٤٤

هذا ما كان من أمر أهل السنة والجماعة وهم المسالمون من المسلمين الذين كانوا يرضون بالأمر الواقع مفضلين السلام على نصرة الحق والدفاع عن الرأى مثل هؤلاء يكونون في كل زمان ومكان الغالبية العظمى من الأمة .

أما ذوى الرأى والشجاعة والاقدام فانهم لا يرضون بالتسليم بالأمر الواقع والانتظام في قطيع الجماعة من غير قيد ولا شرط . ولقد كان ذلك شأن بعض الفرق التى خرجت على جماعة المسلمين وهم لذلك يعتبرون في نظر علماء السنة والجماعة في ضلال بين في حين أن أهل السنة والجماعة — على حد قول أحد علمائهم (أبرز منصور عبد القادر بن طه بن محمد البغدادى المتوفى سنة ٤٢٩ هجرية في كتابه «الفرق بين الفرق — هم أصحاب الدين القويم والصراط المستقيم (ثبتهم الله تعالى بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة ...)» (١)

والذى يعنينا من أمر الذين خرجوا على جماعة المسلمين اختلافهم مع أهل السنة والجماعة على المسائل السياسية ، لقد كانت مسألة الخلافة ووجهة النظر فيما هى جوهر الخلاف وأصله بين أهل السنة والجماعة وأغلب الفرق الخارجة . ثم أن الأمر لم يخل بالنسبة للفرق الأخرى من اختلاف حول مسألة سياسية ولو بطريقة غير مباشرة ، ولقد ترتب على ذلك اختلاف هذه الفرق مع أهل السنة والجماعة على مركز الفرد من الحاكم الجائر مما يستدعى أن نعرض الرأى الرئيسى من هذه الفرق فى هذا الصدد .

الخوارج : لقد اختلفت الخوارج مع الجماعة وخرجوا عليها بسبب الخلافة واختلاف وجهة النظر فيها . ولقد ذهبوا بدورهم فرقاً متعددة ، ولكنهم ظلوا جميعاً متفقين فى رأيهم عن الخلافة وفى مقاومة الحاكم الجائر .

لقد كان رأيهم فيم يتعلق بالخلافة أنه إذا كان لابد منها فإن أصلح الناس لها هو أحقهم بها قرشياً كان أو غير قرشى ، عربياً كان أو أعجمياً ، بل وذهب بعضهم إلى عدم وجوب الخلافة أصلاً فالواجب عندهم هم هو «امضاء أحكام الشرع فاذا توطأت الأمة على العدل وتنفيذ أحكام الله تعالى لم يحتج إلى امام ولا يجب نصبه» (١) إذ لاحكم إلا الله .

ولهذا الأمر عندهم تاريخ يبدأ مع تاريخ نشأتهم . لقد اجتمعوا فى منزل احدهم منذ قيامهم وخطب فيهم خطيبهم يقول : (أما بعد : فوالله ما ينبغي لقوم يؤمنون بالرحمن وينسبون إلى حكم القرآن تكون هذه الدنيا ... أثر عندهم من الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر والقول بالحق ... فاخرجوا بنا أخواننا من هذه القرية الظالم أهلها ... منكبين لهذه البدع المضلة) ثم خرجوا إلى قرية قريبة من الكوفة استنكاراً لما أعتقدوا أنه باطل .

(١) مقدمة ابن خلدون الفصل السادس والعشرون .

ثم أن الخوارج على اختلاف فرقهم اتفقوا على وجوب الخروج على السلطان الجائر.

قال صاحب كتاب «الفرق بين الفرق» : قد اختلفوا فيما يجمع الخوارج على افتراق مذاهبهم فذكر الكعبي في مقالاته أن الذي يجمع الخوارج على افتراق مذاهبها اكفار على وعثمان والحكمين وأصحاب الحمل وكل من رضى بتحكيم الحكمين والاكفار بارتكاب الذنوب ووجوب الخروج على الامام الجائر . وقال شيخنا أبو الحسن الذي يجمعها اكفار على وعثمان وأصحاب الحمل والحكمين ومن رضى بالتحكيم وصوب الحكمين أو أحدهما ووجوب الخروج على السلطان الجائر (١) .

ولقد ظلت البداوة تغلب على الخوارج لعدم تأثرهم على عكس غيرهم من الفرق الإسلامية بالفلسفة اليونانية أو ثقافة الفرس فظلوا محتفظين بالشجاعة العربية إلى أبعد حدودها والصرامة البدوية في القول والفعل يثرون ويموتون دفاعا عن مبادئهم ولا يخافون في الحق لومة لائم.

لقد كان من مبادئهم كما أسلفنا وجوب الخروج على السلطان الجائر. إن الخروج على السلطان إن جار ليس عندهم مجرد حق للفرد وإنما هو واجب يكلف بمباشرة كل مسلم ولا تسقط عنه هذا الواجب قوة السلطان وعدته . وإنما يتحتم على السلطان المسلم مقاومة الامام الجائر بالخروج عليه جهارا ولو كان هلاك الجماعة الخارجة محققا لقوة السلطان ، لأن واجب النهي عن المنكر الذي يكلف به المسلم يقضى بذلك . ولو أن الخوارج تأثروا — كما تأثر غيرهم من العرب — بفلسفة الاغريق وثقافة الفرس مع حرصهم على شجاعة البداوة

أو فهم الاسلام مجرد من الأهواء لوصلت اليها عنهم من الأبحاث مايفيض
بمعالجة حق مقاومة الحاكم الجائر في الاسلام . وما من شك في أنه قد كانت
لهم خطب وحكم في هذا الصدد ، ضاعت مع الزمن .

عند الشيعة: لقد نشأت هذه الفرقة هي الأخرى وليدة اختلاف وجهات
النظر في الخلافة ، لقد كان جوهر الخلاف بين الشيعة وغيرهم من المسلمين
ينحصر في مسألة الخلافة ، لمن تكون ؟ فكان أساس التشيع الاعتقاد بأن علياً
وذريته أحق الناس بالخلافة . ثم أن هذه الفرقة الخارجة على الجماعة كانت
ترى «أن الامامة ليست من المصالح العامة التي تفوض إلى نظر الامة، ويتعين
القائم بتعيينهم، بل هي ركن الدين ، وقاعدة الإسلام ، ولا يجوز لنبي إغفالها،
ولا تفويضها إلى الامة ، بل يجب عليه تعيين الامام لهم ، ويكون معصوماً
من الكبائر والصغائر . وأن علياً رضي الله عنه هو الذي عينه صلوات الله
وسلامه عليه (١) ، ثم راحوا يقولون بفضل علي وعصمته إلى أن رفعوه
مرتبة أنبي من مرتبة البشر . يقول ابن أبي الحديد في شرحه على نهج البلاغة
(وهو شيعي معتدل) ...

«إن علياً أفضل الخلق في الآخرة وأعلام منزلة في الجنة، وأفضل الخلق
في الدنيا وأكثرهم خصائص ومزايا ومناقب وكل من عاداه أو حاربه أو
بغضه فانه عدو الله سبحانه وتعالى وخالد في النار مع الكفار ... والحاصل
إننا لم نجعل بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم إلا رتبة النبوة وأعطيناه كل
ماعدا ذلك من الفضل المشترك بينه وبينه» .

ويقول الشهرستاني في « الملل والنحل » إن من الشيعة من قال أنه «حل
في علي جزء إلهي واتحد بجسده فيه ، وبه كان يعلم الغيب ... وبه كان يحارب
الكفار ... والرعد صوته والبرق تنسمة...» .

ثم إن فرقة من فرق الشيعة غالت في ذلك إلى حد أن ققهم يدور كله حول الامام وصفاته حتى سمو « بالامامية » نسبة إلى الامام ولو أنك تصفحت كتاب « أصول الكافي » لمحمد بن يعقوب الكليني المتوفى سنة ٣٢٨ هجرية وهو من رؤساء الشيعة وحججهم في الفقه لاحظت أن الكلام عن الامام قد استنفد أكثر من نصف السفر ، ولاحظت أن ماجاء فيه عن الامام يدور كله حول رفع الامام فوق مرتبة البشر. « فالأئمة شهداء الله على خلقه وهم الهداة ، ولادة أمر الله وخزنة علمه. هم نور الله عز وجل ، أركان الأرض وهم أهل الذكر والراسخون في العلم . اصطفاهم الله من عباده وأورثهم كتابه وهم معدن العلم وورثته فهم الذين ورثوا علم النبي وغيره من الأنبياء وهم يعلمون علم ماكان ومايكون ولا يخفى عليهم شيء وليس شيء في أيدي الناس من الحق إلا مايخرج من عند الأئمة وإن كل شيء لم يخرج من عندهم فهو باطل وإن الأرض كلها للامام » .

ويقول صاحب « الكافي » في باب جامع لفضل الامام وصفاته عن « الرضا » إن « الإمامة » أجل قدراً وأعظم شأنًا وأعلى مكانًا وأمنع جانبًا وأبعد غوراً من أن يبلغها الناس بقولهم أو ينالوها بآرائهم ويقيموا إماما باختيارهم ، إن الإمامة خلافة الله وخلافة الرسول عليه الصلاة والسلام . الإمامة كالشمس الطالعة بنورها للعالم وهي في الأفق بحيث لاتناله الأيدي والأبصار . الامام البدر المنير والسراج الظاهر والنور الساطع والنجم الهادي في غياهب الدجى وأجواز البلدان والغفار ولحج البحار . الامام الماء العذب على الظماء والداال على الهدى والمنجى من الردى ، الامام السحاب الماطر والغيث الهاطل والشمس المضيئة والسماء والأرض البسيطة والعين الغزيرة الامام أمين الله في خلقه وحجته على عباده وخليفته في بلاده والداعي إلى الله

الامام المطهر من الذنوب والمبرأ من العيوب المخصوص بالعلم الموسوم بالحلم ،
نظام الدين وعز المسلمين ... الامام واحد دهره لا يدانيه أحد ولا يعادله
عالم ولا يوجد منه بدل ولا له مثل ولا نظير ، مخصوص بالفضل كله من غير
طلب منه له ولا اكتساب بل اختصاص من المفضل الوهاب ، فمن ذا الذى
يبلغ معرفة الامام أو يمكنه اختياره ، هيات هيات ضلت العقول وتاهت الحلوم
وحارت الأبواب ونخست العيون وتضاغرت العظام وتحيرت الحكماء
وتقاصرت الحلما وحصرت الخطباء وجهلت الأبواب وكلت الشعراء وعجزت
الأدباء وعيت البلغاء عن وصف شأن من شأنه أو فضيلة من فضائله وأقرت
بالعجز والتقصير ، وكيف يوصف ب كله أو ينعت بكنهه أو يفهم من أمره أو
يوجد من يقوم مقامه ويعنى غناه ، لا كيف وهو بحيث النجم من يد
المتناولين ووصف الواصفين ، فأين الاختيار من هذا وأين العقول عن هذا ،
وأين يوجد مثل هذا ... ان العبد إذ اختاره الله لأمر عباده ... فهو معصوم
موثود موفق مسدد قد آمن من الخطأ والزلل والعتار .

وفى باب فرض طاعة الامام يقول الكليني عن أبي جعفر أنه قال : دورة
الأمر وسناه ومفتاحه وباب الأشياء ورضاء الرحمن تبارك وتعالى الطاعة للامام.
وعن أبي عبد الله أنه قال : « أشرك بين الاوصياء والرسل فى الطاعة » وأنه
قال : « نحن قوم فرض الله عز وجل طاعتنا لنا الأنفال ولنا صفو المال ،
ونحن الراسخون فى العلم » وعن الرضا أنه قال : « إن الناس عبيد لنا فى الطاعة
موال لنا فى الدين فليبلغ الشاهد الغائب » وأنه قال : « نحن الذين فرض الله
طاعتنا لا يسمع الناس إلا معرفتنا ولا يقدر الناس بحالتنا من عرفنا كان مؤثما
ومن أنكرنا كان كافرا ومن لم ينكرنا كان ضالا حتى يرجع إلى الهدى
الذى افترضه الله عليه من طاعتنا الواجبة فان يمت على ضلالته يفعل الله به
ما يشاء » .

هذا ومجرد ميل ابن عبد ربه الأندلسي المتوفى سنة ٣٢٨ هـ إلى التشيع المعتدل جعله يعرف السلطان في مصنفه الجامع «العقد الفريد» في كتاب اللؤلؤ في السلطان بأنه (القطب الذي عليه مدار الدنيا وهو حي الله في بلاده وظله الممدود على عبادته . وإن لزوم طاعته في السر والجهر فرض واجب وأمر لازم لا يتم إيمان إلا به ولا يثبت إسلام إلا عليه (١) .

وإذا كان الامام عند الشيعة فوق البشر (يحل فيه جزء الهى ... من عاداه فانه عدو الله خالداً في النار ... اختاره الله لأمر عبادته فهو معصوم مؤيد موفق مسدد .. الواحد القهار .. تشرف به الآفاق وتنقسم به الأعمار والأرزاق) . . تحتم أن يطاع طاعة عمياء فليس لأحد أن يناقش مايفعل أو يعترض على ما يشاء ، إن التفكير في هذا يعد انكاراً لعصمة وتعدياً على قداسته.

(١) وإذا أنت انتقلت إلى شعر الشيعة لوجدته يذهب إلى أبعد مما ذهب إليه فقهاؤهم في تقديس الأئمة والخلفاء ، فهذا ابن هانيء الأندلسي الشيعي يقول في المعز لدين الله الفاطمي :

ما شئت لا ما شئت الأقدار	فاحكم أنت الواحد القهار
هذا الذي ترجى النجاة بحبه	وبه يحيط الاصر والأوزار
هذا الذي تجدى شفاعته فدا	حقاً وتحمد أن تراه النار
أنتم أحبــــــــــــــــاء الآله وآله	خلفاؤه في أرضه الأبرار
أهل النبوة والرسالة والهدى	في البيئات وسادة أطهار
شرفت بك الآفاق وانقسمت بك الـ	أزراق والآجال والأعمار
جلت صفاتك أن تحمد بمقول	ما يصنع المصداق والمكثار
فرضان من صوم وشكر خلافة	هذا بهذا عندنا مقرون
فارزق عبادك منك فضل شفاعته	وأقرب بهم زلفى فأنت مكين

إذ كيف ينعت بالظلم من حل بجسمه جزء إلهي وهل يعصى لمن اختاره الله
لأمور عبادته .

أن تعاليم الشيعة على هذا النحو تريح قاموسهم الفقهي من عبارة (مقاومة
الامام) لأن المقاومة تفترض جور الامام ، والامام عندهم معصوم وسلطته
لا حد لها والعدل مافعله ، والاعتقاد بذلك وطاعته على هذا الأساس جزء
من الايمان لا يكمل إيمان إلا به ، فلا جور من الامام ولا احتجاج من الرعية
ومن ثم فلا وجود لعبارة مقاومة الامام في فقه الشيعة إلا في باب الكفر بداهة .

وعلى هذا الأساس كان البسطاء من الناس يخضعون لجور الخلفاء
الفاطميين وظلمهم ، وتلك كانت حال المغلوبين على أمرهم في ظل نظام
الامامة في القرنين المعاصر فيما قبل الثورة ، في حين أن الاسلام يرى من هذا
كله ، فالعصمة لا يعرفها الاسلام إلا على أساس أنها لله وحده دون عبادته
حتى الأنبياء والمرسلين منهم ، والمفاضلة بين الناس لا تكون إلا على أساس
العمل الطيب (إن أكرمكم عند الله أتقاكم) ، ليس لعربي فضل على أعجمي
إلا بالتقوى وكيف يؤله على وتقدس الأئمة من ذريته في حين أن الاسلام
لم يؤله محمد نفسه ، قال الله تعالى يخاطبه (قل إنما أنا مندمر وما من إله
إلا الواحد القهار) . و (قل إنما أنا بشر مثلكم يوحى إلي أنما الهكم إله واحد
فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملاً صالحاً ، ولا يشرك بعبادة ربه أحداً) .

عند المعتزلة : لقد كان الخوارج والشيعة كما هو واضح مما سبق على
طرفي نقيض فيما نحن بصددده فالشيعة يؤهلون الامام فيزهونه عن الزلل
لا يتصور منه جور وبالتالي لا محل عندهم لمسألة مقاومة الامام ، في حين

أن الخوارج رأوا في الخليفة فردا كآحاد الناس يخطيء ويصيب ، فان أصاب فيها ، وإلا وجبت مقاومته بحمد السيف .

أما الفرقة الإسلامية الثالثة وهي فرقة المعتزلة التي عاصرت فرقتي الخوارج والشيعة إلى أن قضى عليها على إثر إعلان المتوكل سنة ٢٣٤ هجرية ائقال باب الجدل وأمر الناس بالتسليم والتقليد ، فانها تختلف عن هاتين الفرقتين من حيث سبب نشأتها ومن ثم من حيث نظرها إلى مسألة مقاومة السلطان الجائر . لقد كان سبب نشأة كل من فرقتي الخوارج والشيعة الاختلاف مع الجماعة على أمر الخلافة من يستحقها وما وضعه من الناس ؟ أما المعتزلة فلم تأت مسألة الخلافة عندهم في المرتبة الأولى ، فهم لم يعزلوا الجماعة بسببها شأن غيرهم ، وإنما اختلفوا مع الجماعة أى مع المحدثين والفقهاء من أهل السنة والجماعة على مسائل فقهية أغلبها لا يمس علاقة الخليفة بالرعية اللهم إلا القليل منها وبطريقة غير مباشرة .

ولقد ذهب المعتزلة أنفسهم مذاهب مختلفة ولكنهم اتفقوا جميعاً على رأى واحد في أمور خمسة خالفوا بها أهل السنة هي : التوحيد ، والوعد والوعيد والائتماء ، والأحكام ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . ومنشأ الخلاف بينهم وبين أهل السنة على هذه الأمور الخمسة هو احترام المعتزلة لسلطان العقل وانكار كل مالا يقبله ، في حين أن أهل السنة كما أسلفنا يحافظون على القديم لقدمه ولا يرضون إلا به .

والذى يعنينا من آراء المعتزلة في هذه المسائل الخمسة ، وكلها دينية ، مسألة واحدة هي مسألة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فهي تتصل اتصالاً

مباشراً بمسألة المقاومة . لقد أله الشيعة الامام فليس من المعقول أن ينهى عن المنكر لأن الأصل فيه أنه معصوم وأن العدل ما يفعله .

وذهب الخوارج إلى النقيض من ذلك فأوجبوا الخروج على السلطان الجائر ونهيه عن المنكر بحمد السيف .

واتخذ علماء السنة والجماعة من مسألة نهى السلطان عن المنكر موقفاً كله حذر فهم ينصحون في أسفارهم السلطان بالعدل لأنهم يتوقعون منه الجور ، ولكنهم من باب الحذر والمداواة يرون عدم جواز نهى السلطان عن المنكر باليد (بالقهر) بل وبالتخشين في القول فليس ذلك للرعية مع السلطان وإنما على السلطان الوزر وعلى الرعية الصبر على نحو ما أسلفنا ، فهم وإن كانوا أحسن حالا من الشيعة فيما يتعلق بموقف الأمة من الخليفة الجائر إلا أنهم قد ظلوا مع ذلك بعيدين عن الاسلام وحكمه في هذا الصدد تزلفاً للخلفاء والسلطين واستسلاماً للأمر الواقع .

أما المعتزلة فلهم في مسألة النهى عن المنكر رأى أجراً من رأى علماء أهل السنة ولكنه لم يصل إلى تطرف رأى الخوارج في هذا الصدد . كان الخوارج يرون أن استعمال السيف لنهى السلطان عن المنكر فرض عين يتحتم على كل مسلم متى اقتنع بجور السلطان دون النظر إلى نتيجة المقاومة سواء لديهم حققت غرضها أم لم تحققه ، ولقد ظلوا مؤمنين بذلك المبدأ حريصين عليه حتى أبيدوا ، أما المعتزلة فقد كانوا أقل منهم إقداماً في هذا المقام ، يرى الزمخشري وهو من أكبر علماء المعتزلة في تفسير قول الله تعالى ، «ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون» ، ان النهى عن المنكر من فروض الكفايات لا فرض

عين لأنه لا يصلح له الا من علم كيف يرتب الأمر في اقامته وكيف يباشره وشروط وجوب النهى عن المنكر أن لا يغلب على ظن من يباشر النهى أنه ان أنكر لحقته مضرة عظيمة (١) .

وجاء في (مقالات الاسلاميين) (٢) « أن المعتزلة أوجبوا على الناس الخروج على السلطان على الامكان والقدرة إذا أمكنهم ذلك وقدروا عليه ، وأنه لا يجوز الخروج على إمام جائر إلا للجماعة لهم من القوة والمنعة ما يغلب على ظنهم معها أنها تكفى للنهوض وازالة الجور» .

ومن العجيب أن المعتزلة مع ما اختصوا به من حرية في الرأي وفلسفة عميقة مع اكنار في التأليف لم يخلفوا لنا مصنفاً ما في طبيعة الخلافة وما يتصل بها من مسائل كموقف الأمة من الخليفة الجائر اللهم الا ما وصلنا عنهم من أفكار مبعثرة في ثنايا كتب اخبارية جامعة ، كأن يذكر الشهرستاني في (نهاية الأقدام) : أن أبا بكر الأصم وهشام القوطي شاركا بعض الحوارج في أن (الامامة غير واجبة في الشرع وجوباً لو امتنعت الأمة عنه استحققت اللوم ، بل هي مبنية على معاملات الناس ، فان تعادلوها أو تعاونوا وتناصروا على البر والتقوى واشتغل كل واحد من المكلفين بواجبه استغنوا عن الامام) ، أو من رسالات قصيرة لا تعالج هذه المسألة مباشرة كرسالة الجاحظ في بني أمية - وهو من فطاحل المعتزلة - فقد احتج فيها على النابغة من أهل عصره ، ومبتدعة دهره الذين يقولون (بأن سب ولادة السوء فتنة ولعن الجورة بدعة ، يجمعون على أنه ملعون من قتل مؤمناً متعمداً أو متأولاً ، فاذا كان القاتل سلطاناً جائراً أو أميراً عاصياً لم يستحلوا سبه ولا خلعه ولا نفيه ولا عيبه ،

(١) ٤٦٦/٢

(٢) الكشف

وان أخاف الصلحاء وقاتل الفقهاء وأجاع الفقير وظلم الضعيف . وعطل الحدود والثغور . وشرب الخمر ، وأظهر الفجور) .

ولعل السبب في ذلك يرجع لا إلى تقصيرهم في هذا الميدان فنحن نستبعد ذلك منهم وإنما نرجح أنه على أثر القضاء على مذهبهم بمقتضى أمر تحريم الجدل للرجوع إلى التسليم والتقليد الذى أصدره المتوكل سنة ٢٣٤ هجرية. لاقت كتاباتهم اضطهاداً من أهل السنة لتعصبهم البغيض ، ذلك الاضطهاد الذى لاقى رواجاً لدى السلاطين وخاصة بالنسبة لكتاباتهم في هذه الناحية بالذات فكان ذلك كفيلاً بالقضاء عليها .

الفصل الثانى

فى

سند الثورة ومعيار العمل الثورى

فى الفلسفات السياسية الحديثة والمعاصرة

تهيد منهجى :

إن الناظر فى مناهج التفكير السياسى الحديثة والمعاصرة يستطيع أن يردّها إلى منهجين أصليين : منهج مثالى ومنهج علمى . ويعتبر المنهج مثالياً حين يبدأ من عقيدة الفيلسوف — ليصور — ما ينبغى أن يكون عليه المجتمع السياسى أو جانب منه وعلى مقتضى وجهة نظر ذاتية ، بينما يعد منهج التفكير علمياً حين يبدأ من واقع الظواهر السياسية لينتهى فى شأنها بحلول ، اما عن طريق «النظرية» واما عن طريق «التحليل» .

ولقد خاض فلاسفة السياسة النظريون المحدثون والفلاسفة التحليليون المعاصرون مجال الثورة بالذات ، فتناول النظريون المحدثون تبرير الثورة على أساس نظرى يتمثل فى مجموعة من عمليات عقلية تبدأ بالفرض ، وتنتقل من فرض إلى فرض لتنتهى إلى منطق لنظرية شاملة تقدم سنداً عقلياً للثورة ، بينما ينهج التحليليون المعاصرون — تأييداً للثورة — منهجاً علمياً قوامه تحليل الظواهر الاجتماعية إلى عناصرها والكشف عن علاقة السببية فيما بينها «السبب وأثره» ومن ثم عما تجرى عليه هذه الظواهر من حتميات من بينها الثورة ، وبذلك قدموا لها سنداً علمياً .

المنهج النظرى :

ويتمثل المنهج النظرى فيما نحن بصددده فى أفكار القرنين السابع عشر والثامن

عشر الفردية النزعة التي تستند إلى نظرية العقد السياسي تلك النظرية التي تنتهى بفروضها إلى منطق يرى فى الثورة حقاً للمواطنين أو لكل فئة منهم - بل لكل مواطن على حدة ، وهو حق طبيعى يترتب للانسان لمجرد كونه انساناً ، على النحو الذى برز فى فلسفة جون لوك الانجليزى وبالصيغة التي سجلتها اعلانات الحقوق الفرنسية التي صدرت عن رجال ثورة ١٧٨٩ وفى ديباجة اعلان استقلال الولايات الأمريكية الثلاثة عشر الواقعة على ساحل الأطلنطى من قبل .

والمنهج التحليلي : نتمثله فى صورته البارزة بفلسفة كارل ماركس التي أفضت بطريق تحليل الظواهر الاجتماعية إلى عناصرها وبطريق الكشف عن علاقة السببية فيما بينها عن حتميات كامنة فى هذه العلاقة تمثل قوانين علمية تحكمها منها حتمية الحل الثورى . وهو منهج فلسفة ثورة يوليو المصرية أيضاً مع وجوه الخلاف القائمة بينه وبين المنهج الماركسى بالتفصيل الذى سنعود إليه .

وفى ما يلى سنتناول بالدراسة سند الثورة ومعيار العمل الثورى فى المنهج النظرى أولاً ثم فى المنهج التحليلى الماركسى ثانياً ، ولكى نتوج الدراسة فى هذا المجال بسند الثورة ومعيارها فى فلسفتنا السياسية الثورية .

المبحث الأول

سند الثورة ومعيار العمل الثوري في المنهج النظري

١ - فكرة العقد السياسي كسند نظري للمقاومة في كتابات القرن السادس عشر الأوربي والأفكار البروتستانتية :

لقد عاصرت منذ العصر الوسيط في أوروبا الفقه الكنسي فيما نحن بضده كتابات مدنية ، دارت منذ البداية حول فكرة العقد السياسي وما يترتب عليه من حقوق للجماعة : فمنذ فجر العصر الوسيط كانت كل مملكة تعد جماعة عليها أو وحدة جامعة تضم جماعات حرفية وسياسية وكنسية وجامعية ، لكل منها استقلالها الذاتي يربطها عقد ضمني بالملك الذي يحمي لها بمقتضاه حقوقها ويؤمنها عليها ، وفي نظير ذلك تدين هذه الجماعات للملك بالطاعة والنصرة ومن ثم فلا طاعة ولا نصرة الا بقدر حرص الملك على حماية حقوق الجماعات الداخلة في المملكة ، فان هو باشر سلطانه بشكل فيه تعد على هذه الحقوق فأخل بالتزامه سقطت عن الجماعات التزاماتها الناشئة عن العقد ، فكان لها أن تثور على هذا التعدي لتسترد استقلالها ، وكثيراً ما لجأ الكتاب الغربيون في العصر الوسيط إلى هذه الفكرة لتبذير مقاومة تلك الجماعات للسلطة الملكية ، ثم ان المؤلفين والكتاب ذهبوا إلى أبعد من ذلك فخرجوا فكرة العقد الضمني هذه تخريباً أدى إلى نظرية جديدة تلخص في أنه لما كان الملك يباشر السلطة بمقتضى عقد يزم بينه وبين الرعايا ، فان ذلك معناه أن الشعب كان صاحب هذه السلطة في بادئ الأمر ثم خول للملك مباشرتها بعد أن بين في هذا العقد طريقة المباشرة محتفظاً لنفسه بحق نقلها من يد إلى يد إذا ما بوشرت على وجه يضر بالامة .

وتبدو هذه الفكرة واضحة في كتابات بعض مؤلفي القرن الرابع عشر ،

ففى «حامى السلام» (١) الذى أخرج سنة ١٢٢٤ م يؤكد مؤلفه مارسيل دى بادو (٢) أن الشعب هو صاحب السيادة لا لأنه مصدر قيام السلطة المدنية فحسب وإنما لأنه يظل يملك مراقبة نشاط هذه السلطة بعد قيامها .

ولكن الحق أن فكرة سيادة الشعب كأساس لحق مقاومة الجور لم تظهر بشكل جدى الا فى كتابات القرن السادس عشر حين بدأت الفلسفة السياسية تتصدى لحقوق الشعب قبل الحاكم الفرد ولسلطان هذا الأخير قبل الشعب وحين بدأ الكتاب البروتستانت خاصة ينبرون لمهاجمة الأمير الجائر على أسس فلسفية نظرية لا دينية ، وذلك على أثر اضطهاد البروتستانت فى فرنسا اضطهاداً مروعاً . واليك أبرز ما كتب فى هذا القرن بصدد مقاومة الحكومات الجائرة على أسس فلسفية نظرية صرفة :

فى مصنف عنوانه «حق ولاية الأمور على الرعايا» (٣) صدر سنة ١٥٧٥م أعلن تيودور دى بيز De beze أن الأمراء للشعوب لا الشعوب . للأمراء فلاملك الا بالشعب وللشعب أى عن طريق الشعب ومن أجل الشعب وأن الأمراء تربطهم بالشعوب عقود حقيقية تخضع لمصير سائر العقود ، فاذا ما طرأ ما يخل بالعقد انقضت الالتزامات الناشئة عنه ، وهكذا يكون للشعب حق مقاومة الملك إذا ما أحل بشروط العقد التى تنحصر فى القوانين الآلهية والأساسية للمملكة .

ولكن حق المقاومة هذا عند دى بيز لا تترك مباشرة لأفراد الشعب وإنما

(١) Le Defensor Pacis

(٢) Marsile De Padoue

(٣) Du droit des magistrats sur leurs sujets

يتولاه عنهم ممثلوهم فهو يرى فيهم الصورة الصادقة لسيادة الشعب ، وهم الذين يقع عليهم واجب مقاومة الأمير الذى يحل بشروط العقد . ولا يشترط دى بيز لكى تكون الثورة على الأمير الجائر مشروعة أن تشعر الأغلبية بالجور وتحس به فكثيراً ما تكون الأغلبية فاقدة الوعى ولا يصح أن يقف فى وجه الأقلية الرشيدة الأكثرية القاصرة البليدة .

وفى مصنفه التاريخى ذى الهدف السياسى عن فرنسا القديمة الذى صدر سنة ١٥٧٣ م أوضح المؤلف البروتستانتى فرانسوا أوتمان (١) كيف أن نظام فرنسا القديم كان يعترف للشعب بالسيادة التى كان يباشرها عن طريق مجلس طبقات الأمة ، ومن ثم كان لمثل الشعب حق خلع الملك ونقل التاج من أسرة إلى أسرة .

ان الشعوب هى التى نصبت لنفسها الملوك ، ثم ان المواطنين ينصبون الملك ليكون حامياً عادلاً لا فاجراً جائراً ، فان هو أدخل برسالته ففجر وجار كان للمواطنين بوصفهم ذوى المصلحة أولاً وآخرأ أن يثوروا عليه ويخلعوه ليختاروا غيره . وهكذا نرى «أوتمان» يخالف «دى بيز» فى أن مباشرة المقاومة انما تكون للمواطنين جميعاً فلا يقصرها على ممثلهم .

وللفقيه البروتستانتى ايبيرلانجو (٢) مصنف يفيض بالاحتجاج على الطغيان وضعه باللاتينية ثم ترجم إلى الفرنسية عام ١٥٨١ م اعتمد فيه صاحبه على فكرة العقد الذى يربط الشعب بالملك ليؤكد حق مقاومة الأمير الجائر مضيفاً أنه لا يرى فى نقل سيادة الشعب إلى الملك تصرفاً نهائياً لارجعة فيه ،

Fr, Hotman, Le, Franco gallia (١)

Hubert Ldnuer Less Vindiciae'Contra Tyrannos (٢)

وانما الأمر لا يتعدى تفويض الأمير في مباشرة هذه السيادة ، ومن ثم كان للشعب أن يستردها منه إن هو أساء استعمالها .

وفيما يتعلق بكيفية مباشرة المقاومة يميز فقهاء البروتستانت في مصنفه هذا بين الجور الذي يقع من الأمير الغاصب والجور الذي يقع من الأمير الشرعى . والأمير الغاصب هو الذى لم يتولى بحكم مولده أو بالانتخاب فهو لا يملك أى سلطة حقة ومن ثم فللرعايا حق رده ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا ، ولا حرج على أى فرد منهم أن يقاومه بحد السيف ، فان استطاع أن يخلص منه وطنه كان جديراً بالتكريم .

وأما بالنسبة للأمير الذى يتولى منصبه بسند شرعى ولكنه جار فى حكمه فلا يراع فى حكم البلاد العدالة والانصاف فأمره يختلف عن الحالة الأولى ، لأن الأمير هنا يستمد سلطته من عقد أبرمه مع الشعب قاطبة ، ومن ثم فأمر تقدير الجور وما يجب أن يتخذ نحوه من مقاومة ليس من شأن كل فرد على حدة وانما هو من شأن الشعب كوحدة لا تتجزأ . يجوز أن تكون المقاومة الفردية على حق وعادلة ولكنها مع ذلك تعد عصياناً غير جائز لأن الارادة العامة (ارادة الشعب) هى وحدها صاحبة الحق فى الأمر بالمقاومة ، ولكن المؤلف يعود فيقول ان الارادة العامة ليست هى ارادة الشعب فى مجموعه أو ارادة الغالبية من أفرادها ، ليست الارادة العامة هى ارادة هذا الوحش الكاسر ذى الملايين من الرؤس ، وانما الارادة العامة يتولى التعبير عنها ممثلوا الأمة الذين فوضهم الشعب فى مباشرة حقه فى الاشراف على تصرفات الملك ومراقبتها فى مجلس طبقات الأمة والبرلمان ، ان لهؤلاء وحدهم حق تقدير الجور والأمر بالمقاومة بما فى ذلك خلع الملك وتولييه غيره .

وفي رسالة صدرت في فرنسا عام ١٥٧٣ م بعنوان «موقف الفرنسيين وجيرانهم (١)» يعلن مؤلفها البروتستانتى أسفه على ما جرى عليه الناس من الرضا والامثال للطغاه وجورهم في حين أنهم يستطيعون أن يعيشوا في ظل قوانين صالحة عادلة ثم يضيف أنه لما كان الأمل ضعيفاً في أن يجتمع مجلس طبقات الأمة الممثل لها بطريقة منظمة وذلك بسبب شدة طغيان الملك الجائر ، فانه يخالف غيره في وجوب ترك تقدير المقاومة ومزاولتها لهذا المجلس وانما للمواطنين أنفسهم - ولكل على حدة - أن يعارضوا الجائر ، ثم يقوموه ، ثم يعادوه ، ثم يحاربوه ان استدعى الأمر ذلك . على أن صاحب «موقف الفرنسيين» ينصح الشعب بأن ينظم جهة المقاومة تنظيماً يكفل لها النجاح .

وفي خارج فرنسا يتأثر بعض الكتاب بأفكار الكتاب الفرنسيين البروتستانت في هذا الصدد فيكتب الاسكتلاندى بيشامان (٢) سنة ١٥٥٧ م في رسالة عنونها «قوانين الملكية لدى الاسكتلانديين» قائلاً : ان الشعب الذى يتلقى منه الملك جميع حقوقه أنتمى منه ، وان لمجموع المواطنين قبل الملك ما له من سلطان قبل الواحد من المجموع ، وان الملك إذا جار يكون قد نكث بالميثاق الذى ربطه بشعبه ومن ثم يسترد الشعب حريته وفي حرية الشرعية ضد الملك الجائر يستطيع الشعب أن يقبض عليه ويخلعه عن العرش ليعين غيره .

وفي ألمانيا نقرأ لجون آتيسوس (٣) عام ١٦٠٣ في «السياسة المثلى»

Le reveil matin des français et de leurs voisins (١)

Buchanan, Le de Jure epud Scotas (٢)

Johus Athusiut La politica methodics (٣)

نفس الأفكار البروتستانتية . ان الاخلال بشروط العقد الذى يربط الأمير بالشعب يتمخض عنه واجب الثورة على الأمير ، لأن الشعب لم يفوضه فى مباشرة السيادة تفويضاً مطلقاً نهائياً وانما تفويضه فيها كان مقروناً بشرط فاسخ .

وفى أوائل القرن السابع عشر نقرأ نفس الأفكار ولكن بأوصاف جديدة .
فها هو فرانسوا سواريز يقول عام ١٦١٣ م فى مؤلفه «الدفاع عن العقيدة» (١)
ان السلطة العامة انما خلقت للصالح العام فان هى تخلت عن هدفها تخلى عنها التأييد الشعبى ، ومن ثم فليس الأمر مقصوراً على أن يتولى الفرد مقاومة السلطة الضالة ، وانما الأمر أخطر من ذلك لأن الهيئة السياسية هى التى تنحل من تلقاء نفسها إذا ما ذهبت السلطة العامة إلى العمل على تحقيق هدف آخر غير صالح الشعب ، وما الثورة فى هذه الحالة الا مجرد العودة إلى الحالة الاجتماعية السابقة على قيام السلطة العامة .

وقبل أن ننقل إلى القرن السابع عشر يجب أن ننوه إلى كتاب (العبودية الاختيارية) الذى صدر عام ١٥٥٢ م لصاحبه آتين دى لا بواتي (٢) يقول المؤلف ان العبودية الاختيارية هى ذلك الوضع السياسى الذى يبدو غريباً رغم انتشاره ، انها هى ذلك الوضع الذى يقبل فيه الشعب جور الحاكم وطغيانه . انه هو الوضع الذى يقبل فيه الناس السلطة القائمة قبولاً لا يقوم على الايمان بصلاحياتها والرضا عنها وانما من باب الحمول والجبن . ان الناس فى مثل هذا الوضع السياسى عبيد بارادتهم ولكن ذلك لا يفقدهم حقهم فى

(١) Fr. Suarez, La Defensio Fidei

(٢) Estienne de la Boetie, la Serviude Volontaire

الحرية التى يتلقونها من الطبيعة فلا يفقدونها لمجرد عدم الاستعمال . ان صرف الناس عن التمسك بحقهم فى الحرية لا يكلف الحكومات الجائرة الطاغية أمراً شاقاً وانما يكفيا أن تعرف كيف تستغل خمول الجماعات السياسى وجبئها . ولما كانت السلطة الجائرة لا تقوم ولا تبقى الا بقبول الناس اياها كسلا وجبئنا فانه يكفى لكى يسترد الشعب حريته أن يعدل عن تأييده لها . ان التصميم على عدم احترام السلطة القائمة وعدم الازعان لها لكاف لأن يصبح الناس أحراراً . ان الأمر لا يستدعى دفع الحاكم الجائر أو مهاجمته انما يكفى لكى يصبح الشعب حراً أن يتخلى عن هذا الحاكم . ان مجرد التخلي عن نصرة الجائر والانفضاض من حوله لكاف للقضاء على جورهِ ، بل وعليه هو . إذا تخلى الناس عن الأمير الجائر فلم يناصروه تداعى ملكه وانهار من تلقاء نفسه دون ما حاجة إلى عمل قهرى من جانب الشعب . ان أقصى ما يطلب إلى الشعب من مقاومة هو أن يتخلى عن الأمير الجائر بأن يرفض التعاون معه وذلك عن طريق عدم السمع والطاعة .

وفىما يلى نتناول السند النظرى للمقاومة فى فلسفة القرنين السابع عشر والثامن عشر .

السند النظرى للمقاومة

فى فلسفة القرنين السابع عشر والثامن عشر

هذا وتمثل كتابات كل من هوبز ولوك وروسو أمهات فلسفات القرنين السابع عشر والثامن عشر «النظرية» فيما نحن بصددده ، لذا سنخصصها بدراسة مفصلة بعض الشيء .

ان هؤلاء الفلاسفة الثلاثة يبدأون جميعاً من فرض معين ثم ينتقلون من فرض إلى فرض حتى يدرك الواحد منهم غايته من فروضه ، انهم جميعاً يشتركون فى فكرة «العقد السياسى» (وهى فرض) وان كان كل واحد منهم يصور العقد ومضمونه وحالة الطبيعة السابقة عليه على مقتضى غايته من نظريته ، فنظرية العقد السياسى على حد تصوير هوبز تؤيد السلطة الملكية المطلقة ، وتنكر على المواطنين حق الثورة ، وعلى حد تصوير لوك تبرر هذه النظرية الثورة على تلك السلطة ، بينما يفلح «روسو» فى تصوير «العقد السياسى» تصويراً يخلص منه إلى مفهوم لديمقراطية لا تدع فى بطنها مجالا لفكرة الثورة أصلاً .

وهكذا استطاعت فكرة «العقد السياسى» أن تدعم عديداً من نظريات تتباين فى مضامينها تبعاً لتباين أهداف أصحابها منها فى مجال السند العقلى للثورة ، وفيما يلى تعريف بفلسفة كل من هوبز ولوك فى هذا الصدد .

توماس هوبز

يؤيد - بنظرية العقد السياسي - الحكم المطلق ، وينكر حق الثورة

ان كتاب Leviathan الذى ظهر للفيلسوف الانجليزى سنة ١٦٥١ ، يعد - ما فى ذلك شك - أروع عمل ذهنى قدم سنداً نظرياً للسلطة المطلقة فى العصور الحديثة ، فهو إذ يتخذ من فكرة العقد السياسى سنداً لهذه السلطة يقنع - بالنظرية - بعدم شرعية الثورة عليها .

وسنتبع مع صاحب « Leviathan » ، فروضه فى نظريته عن العقد السياسى والى سلكها فى السبيل إلى تأكيده لعدم شرعية الثورة .

حاله الطبيعى :

يظهر الانسان على غيره من الحيوانات - يقول صاحب - Leviathan - بعقله الذى هو أداة للترجيح بين النتائج ، وبالرغبة فى الكشف على الحقائق (لماذا وكيف؟) ، وبالدين الذى هو وليد الرغبة فى التعرف على سبب الأسباب كلها عن ذلك السبب الأول والأبدى ألا وهو الله ، والجهل والمستقبل والخوف من المجهول .

والانسان لا يعيش منعزلاً ، ذلك بأن له أنداداً من نبي جنسه ، وكيف التوفيق بين حالته هذه وبين طبيعته المشار اليها آنفاً ؟ عند هوبز كل انسان هو منافس لأخيه الانسان يتمتع بما يتمتع به من قوة . فكل انسان مساو لغيره ، فمن حيث القوة الجسدية مثلاً يملك الأضعف ما يستطيع به قتل الأقوى إما بالالتجاء إلى الخديعة وإما بالتعاون مع غيره من المهددين بنفس الخطر إن

ثمة مساواة في القدرة تتساوى معها آمال الأفراد في بلوغ غاياتهم ، مما يدفع كل واحد إلى أن يجد في القضاء على غيره أو قهره .

إنها الحرب الدائمة بين «الفرد والفرد» وبين «الكل والكل» - إنها الحرب لا في معنى حدث القتال وحده وإنما هي الرغبة الملحة في القتال وطالما تقوم هذه الرغبة فثمة حرب لاسلام . والانسان ذئب لأخيه الانسان . وإن حرباً كهذه تحول دون صناعة أو تجارة أو زراعة أو ملاحاة ما ، ودون العلم والأدب ودون الرفاهية ودون الحياة في مجتمع والذي يزيد الطين بله ذلك الخوف الدائم من خطر الموت الداهم والحياة في ظل هذا كله لا يمكن أن تكون إلا فقيرة فظة قصيرة . وفي حرب كهذه ليس من شيء ظالم أو يمكن اعتباره كذلك إذ (حيث لاسلطة مشتركة لا قانون ، وحيث لا قانون لا ظلم) . إنها الحرب بين الحديدية والقوة وفي ظل حرب كتلك الحرب الدائمة لاملكية فلا (متاعك أو متاعى) متميزاً كل عن الآخر وإنما يختص كل فرد بكل ما يستطيع أن يحوزه وطالما هو قادر على حفظه . تلك هي حالة الطبيعة كما يفرضها هوبز .

وحياة كتلك لابد أن يهجرها الانسان والا تعرض الجنس البشرى للفناء . وليس من سبيل إلى خلاصه وسلامه الا بالخروج منها . والانسان يملك مقومات الخروج من حالة الشقاء هذه ، فبعقله الحاسب الذى يختار من بين النتائج انفعها له ، وبغريزة حب البقاء التى دعت في حالة الطبيعة إلى تلك الحرب الوحشية استطاع الانسان أن يدرك أنه لابد من الخلاص من تلك الحالة في سبيل سلامه وأمنه . ولقد أدرك الجميع أنه لابد من شيء عام يزود بسلطة قادرة على تحطيم كل مقاومة ، فردية ، لابد من انسان عام (صناعى) يعلو الأفراد ، فكانت الدولة ، وكيف قام هذا الشخص الصناعى ؟ إن

الأفراد هم الذين كونوه بميثاق أبرموه فيما بينهم بمحض إرادتهم ليخرجوا من حالة الطبيعة الكأداء من أجل الخلاص والسلام .

اصل الدولة :

قال «ارسطو» بأن الانسان اجتماعى بطبعه مواطن بطبعه . انه حيوان سياسى ومن ثم فقيام المجتمع السياسى حدث طبيعى ، ولكن هوبز يسخف ذلك القول ، فالطبيعة عنده لم تودع الانسان غريزة الاجتماع ذلك بأن الانسان لا ينشد الصحبة إلا بدافع مصلحته وما المجتمع السياسى إلا ثمرة صناعته وبميثاق إرادى . انه نتيجة لعملية من عمليات العقل البشرى ، ذلك العقل الحاسب النفعى . لقد جمع وطرح ثم اختار الأنفع فكان المجتمع السياسى ، الذى بارادته . فإدارة والفن والصناعة هي دعامة الدولة الهبزية Leviathan

إن عقداً أبرم بين الأفراد جميعاً نقل الحق الطبيعى المطلق الذى كان لكل فرد على كل شىء إلى شخص ليس طرفاً فى العقد وبالتالي فارادة هذا الأخير وحدها تحل محل إرادة الجميع وتمثلهم . ولأن هذا الشخص لم يكن طرفاً فى العقد الذى ارتبط به الجميع لصالحه فليس ثمة التزاماً يلتزم به كأثر لهذا العقد .

ذلك هو أصل الدولة عند هوبز ، أصل ذلك الكائن الصناعى الضخم Leviathan ذلك الاله المخلوق الذى يكفل لنا السلام والأمن بفضل تلك القوة الكامنة فيه من جراء ما نشأ له بمقتضى العقد من حق تمثيل كل عضو من أعضاء المجتمع . انه بفضل ذلك التمثيل يتسلح هذا الاله المخلوق بقوة يرهب بها خالقيه جميعاً فيوجه إرادتهم نحو السلام فى الداخل ونحو الاتحاد لمواجهة الأعداء فى الخارج .

والحق أن هوبز لم يك المبدع الأول لفكرة العقد في علوم السياسة ففكرة العقد السياسى أقدم منه ، لجأ اليها المفكرون من قبله لتفسير أصل السلطة ولكن فى السبيل إلى اضعافها بتقييدها عن طريق تأييد حقوق الرعايا تأييداً نظرياً والاعتراف لهم بحق الخروج عليها إن جارت فأخلت بشروط العقد ، كما أسلفنا .

غير أن هوبز وإن كان قد تفقد أصل الدولة : Leviathan فى فكرة العقد إلا أنه خرج هذه الفكرة تخريباً جعل منها شيئاً جديداً يغير فكرة العقد السياسى السابقة عليه ويلائم غايته منها ، فقد قصد بها أن تؤدى فى النهاية إلى سيادة مطلقة لا يمثل فيها صاحبها لسلطة ولا يقيد فى مباشرتها بقيد .

لقد عرف جان بودان الفرنسى «بالسيادة» فى «كتبه الستة للدولة» (١٥٧٦) من قبل هوبز ، مبيناً خصائصها ، ولكنه حرم على نفسه أن يخوض فى أصلها فهى عنده كالله الذى لا يجوز الخوض فى أصله وما كان لبودان أن يتصور الاتجاه إلى فكرة العقد السياسى لرد السيادة اليها إلا أن يكون فى ذلك اضعافاً لها . ذلك بينما بذل هوبز جهداً ذهنياً فذاً عندما استطاع أن يؤسس على فكرة العقد السياسى سيادة مطلقة لا تتجزأ أصلب عوداً وأبعد أثراً من سيادة بودان . لقد أجاز هوبز لنفسه أن يخوض فى أصل هذه السيادة المطلقة ليبررها فقال بأن الأفراد انتقلوا من حالة الطبيعة إلى مجتمع سياسى امثلوا فيه لسيد «لصاحب السيادة» بمقتضى عمل ارادى . وهذا العمل الارادى هو عقد أبرموه فيما بينهم ولم يك هذا السيد طرفاً فيه . لقد اتفقوا فيما بينهم على أن ينزلوا جميعاً لهذا السيد عن كل حق أو حرية تضر بالسلام والأمن ، ومن ثم فهم مرتبطون بينما لم يرتبط من سودوه . ولا يتصور استناداً إلى عقد هوبز هذا إلا أن يكون صاحب السيادة مطلقاً

لا يمثل لأمر ولا يقيد بقيد ذلك بأنه تلقى من العقد حقوقاً لا تقابلها التزامات ،
فخرج هوبز بذلك على منهج القائلين بفكرة العقد من قبله .

ان الأفراد الطبيعيين إذ نزلوا - في تصوير هوبز - بمحض ارادتهم عن
حقوقهم وحررياتهم الطبيعية نزولاً مطلقاً نهائياً لا رجعة فيه إلى صاحب السيادة
يكونون بذلك قد جردوا أنفسهم برضاهم من حررياتهم في الحكم على الحسن
والقبيح والخير والشر والعدل والظلم . لأنهم يكونون بذلك قد تعهدوا بأن
يروا الخير والعدل كل ما يأمر به صاحب السيادة والشر والظلم كل ما ينهى
عنه . فليس للرعايا من سبيل ما إلى الطعن أو الاعتراض على شرعية أوامر
صاحب السيادة لدى أى جهة كانت ، إذ كيف يستقيم حقهم في هذا
الاعتراض مع ما فعلوه إذ نقلوا إلى صاحب السيادة جل حقوقهم الطبيعية
فجعلوا منه - بمحض ارادتهم - ممثلاً لهم بل أحلوا ارادته محل ارادتهم ومن
ثم فان أى عمل من أعمال صاحب السيادة يعتبر من أعمالهم هم وبالتالي فالتظلم
منه تظلم من أنفسهم . والحق أن لذلك وقعه الشديد على النفس البشرية ولكن
كان لابد للفرد أن يختار بين تلك الحرب الأولى الدائمة التى كانت نتيجة
طبيعية لعدم وجود السلطة المطلقة وبين السلام الذى هو ثمرة يجنيها الانسان
من قيام تلك السلطة .

وقصارى القول إن هوبز راح يتصور عقداً من طبيعة خاصة فعقده
ليس ذا طرفين وإنما فيه أطراف ثلاثة . فمن ناحية ثمة فرد يتعاقد مع أعضاء
المجموع بجمعاً ومن ناحية أخرى ثمة فرد ليس متعاقداً ومن ثم فليس طرفاً
في الميثاق الذى يفيد منه من غير أن يكلف بمقابل لذلك . فعقده هو من قبيل
الاشتراط لمصلحة الغير المستفيد فيه هو صاحب السيادة . فلذلك لا يظهر
صاحب السيادة في عقد هوبز إلا بوصفه طرفاً منتفعاً فهو يتلقى سلطات

دون أن يتعهد قبل أحد . لقد افترض هوبز عقداً يغير طبيعة العقود المألوفة بما في ذلك العقد السياسي الذي عرض له سلفه ، وذلك حتى يجعل عقده يتلاءم مع وسيلته (الدولة المطلقة) في السبيل إلى غايته (السلام) . ومنطق العقد هذا نتيجته الحتمية هي دولة فيها صاحب سيادة مطلق وارا دته هي القانون لقد انتقل هوبز من فرض إلى فرض حتى أقام بناء دولته Leviathan ليجعل منها الها قانياً يدين له الناس بنعمه السلام بعون ذلك الآله الخالد .

غير أن هوبز إذ نشد السلام في إلهه الصناعي ذهب إلى حد القضاء على الفرد ، فبدلاً من أن يؤمنه من الخوف عن طريق صاحب السيادة غالى في افتراضاته وفي حبك وسائله حتى جعل من الفرد عبداً لا إرادة له ولا حقوق إلا ما يتفضل عليه به صاحب السيادة ، ومن ثم بمنأ عن أن يكون له حق في الثورة على صاحب السيادة وإن جار أو بنى .

جون لوك

يؤيد بنظرية العقد السياسي الثورة ، ويرى فيها حقاً

ثم إن انجلترا التي قدمت للفلسفة السياسية في منتصف القرن السابع عشر كتاب Leviathan حجة الحكم المطلق وسنده العقلي ، هي بذاتها التي قدمت لهذه الفلسفة في نهاية نفس القرن أول حجة عقلية كبرى للثورة باعتبارها حقاً للمواطنين ، وذلك في كتاب الحكومة المدنية لجون لوك ذلك بأن هذا السفر يتضمن بحق أعمق عمل ذهني في هذا الصدد ، مهد له البروتستنتي الفرنسي Jurieu السبيل ، وهياً هو بدوره للذين نهجوا نهجه في القرن التالي ، متصدين - بفكرة العقد السياسي - للحكم المطلق ، متخذين منها دعامة عقلية للثورة عليه .

لقد عرض لوك في كتابه عن «الحكومة المدنية» (١٦٩٠) نظريته عن الدولة ، أصل الحكومة المدنية ، مرتباً على هذا الأصل آثاره المنطقية . وقبل أن نفصل ذلك لتساءل أولاً عن غاية الفيلسوف من كتابه هذا ، ماذا كان يريد من ورائه ؟ كان لوك يتعطش إلى شيء ويحترق رغبة فيه ، فجاء كتابه عن الحكومة المدنية مجرد تعبير ذهني عن ذلك التعطش . فلأى شيء كان يعطش لوك ؟ كان هوبز يتعطش إلى السلطة المطلقة التي لاتدع مجالاً ما إلى الفوضى ، وهو في السبيل إلى ذلك لا يرى مانعاً من التضحية بالحرية الكاملة . أما لوك فكان يحكم تكوينه الديني ، وما لاقاه من أحداث وصدمات من جانب ملكية آل Stuart ، يحقد أشد الحقد على الحكم المطلق يحترق تعطشاً إلى نظام حر تركز فيه السلطة إلى رضا الشعب فلا تدع مجالاً

ما إلى الاستبداد والتحكم ولو انطوى على احتمال تسرب الفوضى إليه وهكذا
فنزعة كل من هوبز ولوك على طرفي نقيض .

ان ظمأ لوك الحارق تمخض عنه كتابه (الحكومة المدنية) وتولدت عنه
إرادة ذهنية صادقة قطعت على نفسها أن تصدع حصن مذهب الحق الالهي
فلا تقوم له بعد قائمة . ذلك المذهب الذي استند إليه آل Stuart ومؤيدوهم
وابتدعه نفر من علماء اللاهوت الكاثوليكى ، ذلك المذهب الذى ذهب إلى
حد اعتبار مجرد المقاومة الشعبية جريمة فى حق الذات العلية حتى ولو استدعاها
جور السلطان وفجوره ، وانما على الرعية أن تصبر على البلاء لأن صاحب
السيادة يستمد سلطته من الله مباشرة فلا يسأل إلا أمامه ومعاذ الله أن يجيز
للناس أن تسأل من فوضه فى سلطاته وجعله وزيراً له على عبادته . إن مذهب
الحق الالهي هذا كان وباء السياسة الفتاك ، وكان الوقت قد حان للكشف
عن مصل يقها شره . ان حزب الهويج Whigs الذى ناهض سلطات ملوك
آل Stuart ثم كلل نضاله بالنصر كان فى حاجة إلى فقه يدعم براجمه
ويقنع بشرعية وسائله ، ذلك بأن ثورة ١٦٨٨ هى ثورة هذا الحزب ،
وكان لابد وأن يتبلبل الضمير الانجليزى ويتساءل عن مدى شرعية خلع
الملك الشرعى جاك الثانى . هل من الجائز أن يخلع ملك شرعى لمجرد كونه
من آل Stuart الذين أصبح لا يرجى لهم علاج ؟ ذلك سؤال كان يجرى
على ألسنة الملاء فى إنجلترا وكان لابد لحزب الهويج Whigs من أن يجيب
عليه ، وكان لابد للضمير العام الانجليزى من أن يستريح وكان لوك
قد كرس فكره لخدمة مبادئ ذلك الحزب لذلك استجابت فلسفته السياسية
لمقتضيات مواقفه ، فكان كتابه عن الحكومة المدنية لا مجرد مصل واق

من وباء «الحق الالهى» وإنما جاء فوق ذلك مهدتاً من روع الضمير الانجليزى وقاضياً على بلبته فى شأن شرعية الثورة وخلع الملك الشرعى .

وتحقيقاً لذلك بدأ لوك على نحو ما فعل هوبز — بحالة الطبيعة وبالعقد الذى خرج بمقتضاه الناس منها ، ولكنه كيف هذا العقد تكييفاً يجعل من شأنه أن تنشأ السلطة العامة مقيدة تقييداً زمنياً من عمل الانسان ، وأن تكون الثورة حقاً للرعية بوصفها الضمانة الأخيرة لتقييد السلطة .

اصل المجتمع السياسى :

وعلى حسب أسلوب زمانه بدأ لوك بحالة الطبيعة وبالعقد السياسى الذى تولد عنه المجتمع السياسى أى الحكومة المدنية . وكان كل مقصد لوك من وراء ذلك أن يدعم الثورة باعتبارها حقاً فى مواجهة الحكم المطلق بنفس الأفكار التى استند اليها «هوبز» لتأييد ذلك الحكم . وكان لابد للوك من أن يبذل فى السبيل إلى ذلك جهداً ذهنياً دل على قدرته فى الابتكار والتخريج

فعلى عكس ما تصوره هوبز اقتضت غاية «لوك» من حالة الطبيعة (ومن العقد السياسى) أن يصورها على أنها خاضعة للعقل وأن الحقوق الطبيعية القائمة فى ظلها بعيدة كل البعد عن أن تمحى لمجرد نشأة السيادة نتيجة للعقد السياسى ، وإنما تظل هذه الحقوق رغم ذلك قائمة كأصل للحريات ودعامة لها . فعند لوك حالة الطبيعة هى حالة المساواة والحرية الكاملة ، وهوى هذا يتفق مع «هوبز» ، ولكنه فيما عدا ذلك يفارقه . فعند الأخير حالة الطبيعة هى حالة كلها شر وتعدى ، ذلك بأن المساواة والحرية المطلقة يجران الناس — عنده — إلى حرب الكل مع الكل، بينما يرى «لوك» أن الحرية الكاملة وكذلك المساواة ليستا — فى حالة الطبيعة — رخصة مطلقة لا قيد عليها ،

وإنما العقل الطبيعي ذاته يعلم الناس — إذا شاءوا أن يرجعوا اليه — أنهم جميعاً سواسية ، مستقلون الواحد عن الواحد ، فليس لواحد أن يضر غيره في حياته أو صحته أو ماله . والطبيعة لا تجيز الشر والتعدي على حقوق الآخرين ، لأنها ترخص لكل إنسان أن يحمي الضعيف من المعتدى وأن يقتص له منه . ذلك هو حق المعاقبة الطبيعي ، وهو ليس بالسلطة المطلقة التحكيمية ، وإنما يقيد في مزاولته بما يجيزه العقل السليم والضمير الحي من عقوبة تتناسب وجسامة الخطأ وتهدف إلى مجرد اصلاح الضرر والوقاية منه . ثم ان من أبرز الحقوق الطبيعية التي كانت للإنسان في حالة الطبيعة — عند لوك — حق الملكية ، ذلك بأن الله قد منح الناس الأرض في بادئ الأمر شائعة بينهم ولكن العقل الذي منحه الله إياهم كذلك قضى بأن يكون استعمالها على وضع يحقق لهم أعظم نفع . ولقد تطلب هذا تملكاً فردياً لثمار الأرض ثم للأرض ذاتها ، تملكاً يركز إلى عمل الإنسان وتحمده قدرته على الاستهلاك ، فالفرد يملك من الأرض القدر الذي يستطيع فلاحه وزرعه ثم استهلاك ثمراته لصيانة ذاته . ولا محل لمنازعة الغير في ملكه ، فكل إنسان في حالة الطبيعة يملك ما هو قادر على فلاحه من الأرض وما هو ضروري له وكاف لسد حاجاته .

ولكن إذا كانت حالة الطبيعة هكذا فلما هجرها الإنسان إلى غيرها ، أليس من المستغرب أن يفكر المرء في غيرها ؟ لقد أحس لوك ذاته بأن حالة طيبة كتلك ليشير انتقال الإنسان منها إلى غيرها بمحض ارادته وكامل رغبته التساؤل والدهشة ، لذلك قال لوك بأن حالة الطبيعة هي حالة طيبة ولكن الإنسان إذا انتقل منها إلى حالة الجماعة فأنما لكي ينتقل من الطبيب إلى الأديب ، لقد فضل الأحسن على الحسن . ذلك بأن كل فرد كان في حالة الطبيعة حكماً في نزاع هو طرف فيه ، ولقد كان كل فرد إذ يتساوى مع غيره وهو لذلك يعتبر سيداً يسهل عليه عدم التزام الانصاف على غايته فيتحيز لصالحه ولصالح

المقربين إليه إما بدافع المصلحة أو بدافع الكرامة أو الضعف ، كما أنه كان من الجائز أن يندفع إلى معاقبة غيره بدافع شهوة حب العقاب أو بدافع الانتقام . وهكذا كانت حالة الطبيعة على ما فيها من طيب تتضمن في نفس الوقت أخطر ما يهدد الحرية والمساواة الطبيعية والتمتع الهادئ بالملكية . وجملة القول فإن حالة الطبيعة كان ينقصها القوانين التي تنشأ معبرة عن الرغبة العامة ، والقضاة الذين لا يتحيزون ويفصلون في المنازعات طبقاً لتلك القوانين وسلطة تتمتع باكرهه قادرة على أن تضمن تنفيذ الأحكام التي يصدرها هؤلاء . وهذه العناصر كلها تتوفر في حالة المجتمع على أنها من خصائصها . ولتحقيق هذه المزايا فضل الانسان الانتقال من الحالة الأولى إلى الحالة الثانية ، لقد كان الناس - في حالة الطبيعة - أحراراً بطبيعتهم ، عدا أنهم تأييداً لهذه الحرية كانوا قضاة وأطرافاً متنازعين في نفس الوقت ، أنهم كانوا لابد منساقين إلى حالة حرب دائمة لولا أنهم فوضوا سلطاتهم إلى حكومة قادرة على حماية الحرية والمساواة الطبيعيتين .

وهذا الانتقال من حالة الطبيعة إلى حالة الجماعة قد تم بعمل إرادى . فلقد كان الناس جميعاً أحراراً بطبيعتهم سواسية مستقلين الواحد عن الآخر ، فما كان لأحد أن يكره على أن يهجر هذه الحال ليمثل لسلطة غيره السياسية من غير رضاه المحض ، ذلك الرضا الذي هو السبيل الوحيد إلى الاتفاق مع غيره على الترابط والاتحاد في جماعة ، تحقيقاً لحماية الجميع ، وللأمن المتبادل ، وليطمئن كل على حياته ، وليتمتع في هدوء بما يملك ، ولكى يكون في مأمن أقوى ممن يريدون به الضرر والشر...

ان الرضا وحده هو الذى يتولد عنه - عند «لوك» - المجتمع السياسى ، وهو وحده الذى ينشئه . ان رضا الأفراد الأحرار هو وحده الذى كان

يستطيع في بادئ الأمر أن يؤدي إلى حكومة شرعية . ان هذا الرضا وحده هو أصل كل سلطة سياسية شرعية ، لا كما يدعى فقه الحكم المطلق الذي يرى في السلطة الأبوية بداية للسلطة الملكية التي لا تعدو أن تكون مجرد استمراراً لها . إنه ذلك الرضا وحده ، وليس الفتح (الذي يراه بعض فقهاء الحكم المطلق أصلاً للسلطة الشرعية) . فالفتح بعيد كل البعد - عند «لوك» - أن يكون أصلاً وأساساً للدولة . ذلك بأن هدم الدار بعيد عن أن يكون السبب الحق في تأسيس دار أخرى في مكانه . فالحق أن هدم شكل الدولة وان كان غالباً ما يهيئ السبيل إلى شكل جديد إلا أن أمراً محققاً لا سبيل إلى انكاره هو أنه ليس المستطاع البتة اقامة أى شكل جديد من أشكال الحكومات من غير رضا الشعب وثمة نتيجة حتمية لذلك هي أنه لا سبيل إلى تصور شرعية الحكومة المطلقة ، ذلك بأنه ليس من المقبول عقلاً أن نتصور أن الناس قد رضوا بها مختارين اذ ليس من المعقول أن يقبل المرء برضاه أن يوضع في مركز أسوأ مما كان عليه في حالة الطبيعة .

وليس من شك في أن «لوك» انما كان يقصد بذلك ملكية آل Stuart فقد كان شديد الحقد على شارل الثاني وجاك الثاني شريكى لويس الرابع عشر في الاستبداد والطغيان . لقد أراد لوك بدقة منطقته هذا ووضوحه أن يبين للملأ كيف أنه لا يعقل أن يكون مثل هؤلاء الطغاة حكاماً شرعيين ولا يعقل أن يرضى الناس وقد كانوا أحراراً بالامثال لهؤلاء الطغاة ، ومن ثم فحكومتهم لا يعقل أن تكون قد قامت على الرضا الذي هو وحده أصلاً كل حكومة شرعية .

السلطة المقيدة وحق الثورة

ولم يقف لوك عند حد مخالفة هوبز في تصويره لحالة الطبيعة ، وانما راح

يخالفه كذلك في تكييفه لطبيعة العقد السياسى وفي مضمونه وأثاره . لقد اقتضت غاية لوك من العقد السياسى - ألا وهى تقييد السلطة وتبرير ثورة سنة ١٦٨٨ والدفاع عن شرعيتها - أن يكون الجميع أطرافاً فيه بما في ذلك أعضاء الهيئة الحاكمة (الملك والبرلمان) ، ليلتزموا به جميعاً ، وأن الناس لم ينزلوا عن حرياتهم وحقوقهم الطبيعية جمعاء وانما عن ذلك الجزء اللازم منها لحماية وتدعيم ما تبقى لهم . فالحقوق والحريات الطبيعية عنده مستمرة بعد قيام الجماعة السياسية كأصل ودعامة للحقوق والحريات التى للأفراد فى ظل هذه الجماعة . ومثل هذا العقد لا ينشئ الا هيئة سياسية مقيدة السلطات محددة الغايات ، فان هى تعدت سلطاتها أو ضلت غاياتها انحل الرباط بينها وبين الشعب مصدر كل سلطة ، وأضحت مقاومتها مشروعة ، لأنها هى ذاتها تصبح غير شرعية ، ذلك بأنه لما كان الأفراد أحراراً متساوين مستقلين بحكم الطبيعة فانه لا يجوز اخضاع أحد منهم لسلطان غيره من غير رضاه . وعلى أساس هذا الرضا تنشأ الجماعة السياسية بمقتضى العقد الذى تتولد عنه مكلفة بأن تكفل للجميع الحرية والملكية وعلى أن تكون غايتها الرئيسية تحقيق الخير العام وصالح الشعب ، وبالتالي فان الشعب هو مصدر السلطة منه تستمد وجودها واليه ترجع ، فان تعسف من يتولون مباشرة هذه السلطة (لا فرق فى ذلك بين الملك والبرلمان) أو استعملوها على غير مقتضيات العقد كان للشعب أن يباشر سلطته العليا ، فيغير شكل الحكومة أو يسند الحكم إلى غير القائمين به . وعلى الشعب أن يلجأ فى ذلك إلى الوسائل التى ترسمها قوانين المجتمع السياسى ، فان كان القانون عاجزاً فى هذا الصدد وكان أغلب المواطنين مهددين فى حرياتهم وأموالهم وعقائدهم أصبح من المشروع أن يلجأ الشعب إلى القوة .

لقد أراد لوك أن يجعل من الدولة حامياً لحرّيات الأفراد وحقوقهم الطبيعية الأولى. فلا تظل سلطتها مشروعة وطاعتها واجبة إلا بقدر حرصها على صيانة تلك الحرّيات والحقوق ، والا فمقاومتها مشروعة وواجبة . وحق المقاومة وشرعية الثورة على هذا النحو نتيجة حتمية لعقد لوك ، ذلك بأن جميع أفراد الجماعة أطراف فيه بما في ذلك الذين يتولون السلطة العامة وأنهم لا ينزلون بمقتضاه عن حقوقهم كلها وإنما عن الجزء اللازم منها لخلق تلك السلطة التي لا يجوز لها أن تمس ما احتفظوا به من هذه الحقوق ، وإن الذين يتولون السلطة العامة تعهدوا في هذا العقد بصيانة ما بقي للأفراد من حقوقهم وحرّياتهم الطبيعية مقابل التزام هؤلاء بطاعتهم ، ومن ثم لا يظل العقد قائماً والطاعة واجبة إلا بقدر استمرار أصحاب السلطة العامة في تنفيذ تعهداتهم .

فلسفة منتسكيو «وعقد» روسو ، والوقاية من الاستبداد السياسي

ولقد انتقلت أفكار «لوك» إلى فرنسا ، ولكن فقهاء فرنسا وفلاسفتها لم يكتفوا بنقل تلك الأفكار وإذاعتها كما هي وإنما توسعوا فيها مجارين المنطق إلى النهاية مجتهدين في الكشف عن كل ما يصح أن يترتب عليها من آثار . لقد خرج فلاسفة القرن الثامن عشر الفرنسيون الأفكار الانجليزية تخريباً جديداً ، فقالوا بأن صيانة حرية الفرد هي الهدف الرئيسي لكل نظام سياسي ثم كادوا يجمعون على العناية بالكشف عن النظام السياسي الذي يحقق هذا الهدف دون أن يشغلهم أمر شرعية المقاومة أو عدم شرعيتها ، وذلك لأنهم فضلوا العناية بأمر المستقبل على الاشتغال بأمر الحاضر ، لقد فضلوا الالتجاء إلى خلق جماعة لا احتمال لوقوع الجور في ظلها ومن ثم لا مجال فيها لفكرة المقاومة ، على الاجتهاد في مسألة المقاومة تلك المسألة العتيقة التي أضحت في

نظرهم قضية جدلية بحثة ، لا فائدة ترجى من وراء مناقشتها وابداء الرأى فيها ، مجتهدين فى ابتكار صورة لمجتمع أو كيان سياسى جديد يكون من شأنه جعل الجور أمراً مستحيلاً ومن ثم يكون فى قيامه القضاء المبرم على مسألة المقاومة ، لقد فضلوا عدم الاشتغال بالوصول إلى حل لمشكلة المقاومة جادين فى الكشف عن وسيلة للقضاء عليها حتى لا تعد من بين المسائل التى تستدعى حلاً ، ولقد ذهبوا فى ذلك مذهبين : المذهب الحر والمذهب الديمقراطي .

كان أصحاب المذهب الحر يجتهدون فى الكشف عن الوسائل التى إن اتبعت لجعلت الاستبداد أمراً مستحيلاً ومن ثم كان فيها القضاء المبرم على مسألة المقاومة فاهتدوا إلى أن أضمن الوسائل فى هذا الصدد هى ألا يجمع ولى الأمر بين جميع السلطات ، وإنما يجب العمل بمبدأ فصل السلطات وتوزيعها حتى لا ينفرد بها السلطان ويستبد دون أن يكون عليه رقيب ، ولقد كان منتسكيو إمام هذا المذهب ، فقد قال فى كتابه «روح القوانين» الذى أخرجه سنة ١٧٤٨ : انه ما من فرد يتمتع بسلطة إلا ويميل إلى التعسف فى استعمالها وهو لا شك مستمر فى تعسفه مصر عليه حتى يصطدم بما يقفه ، ولا يقف السلطة إلا السلطة ولا سبيل إلى وقف السلطة بالسلطة إذا تولى مباشرة السلطات الثلاث (عمل القوانين وتنفيذها والفصل فى منازعات الأفراد) رجل واحد أو هيئة واحدة سواء أكانت من النبلاء أو من الشعب . وهكذا صور منتسكيو مبدأ فصل السلطات باعتباره وسيلة فعالة للحد من عسف ولى الأمر ولضمان الحريات الفردية .

غير أن منتسكيو لم يؤسس هذا المبدأ على أساس المنطق والفلسفة النظرية وإنما إقامه على أساس من الواقع والملاحظة ، فهو إذ يتساءل فى كتابه السالف الذكر عن كيفية كفالة الحريات نراه يقرر أن صيانتها فى إنجلترا ترجع إلى

أن سلطات الدولة هناك موزعة بين عدة هيئات بشكل لا يمكن احداها أن تغطي على حريات الأفراد ، وذلك على عكس الحال في البلاد التي تتجمع فيها سلطات الدولة في يد واحدة :

أما المذهب الديمقراطي فقد اجتهد على أساس نظري - لا على أساس من الواقع والملاحظة- فخرج فكرة سيادة الشعب تخريباً جديداً حتى أضحت صالحة كبداً للحكم ، لقد تخيل امام هذا المذهب (جان جاك روسو) في مؤلفه (العقد الاجتماعي) الذي نشر سنة ١٧٦١ عقداً اجتماعياً يختلف عن عقدي (هوبز) و (لوك) إذ تخيل نزول كل فرد ليخرج من حالة الطبيعة - بمقتضى هذا العقد - عن حقوقه الشخصية لا لفرد معين وإنما للمجموع ، في نظير أن يصونها له ، ورتب على ذلك أن لهذا المجموع ارادة وسيادة تولدتا عن هذا العقد وأنه ينفرد وحده بهذه السيادة . لأن الحكومة ليست طرفاً في العقد ، وإنما هي وسيط بين المجموع صاحب السيادة (الشعب) وأعضائه (الأفراد) الخاضعين لسلطاته (أي سلطان المجموع) . وهكذا يستطيع المجموع أن يعزل الوسيط متى شاء لأنه ليس طرفاً في العقد ولا سلطان له ، وإنما السيادة للشعب (المجموع) وحده .

وهكذا لا مجال للجور في مجتمع روسو لأنه لا يتصور وقوع الجور من صاحب السيادة الحقيقي وهو المجموع لأن ارادته هي في نفس الوقت ارادة الجميع أي الارادة العامة ومن ثم فتصرفاتها مشروعة لا جور فيها ، إذ لا يعقل أن يقع من الفرد جور على نفسه ، وكذلك لا مجال لوقوع الجور من الوسيط أي الحكومة لأنها لا تبقى في الحكم الا بقدر ابقاء المجموع عليها .

ولكن إذا استبعدنا منتسكيو وروسو والنفر القليل الذى آمن بأفكارهما فيما نحن بصددده للاحتظنا أن السواد الأعظم من معاصريهم كان يؤمن إيماناً لا يتزعزع بأن الثورة على الجور حق طبيعى يترتب للشعب كنتيجة حتمية لذلك العقد الذى يربط الحكام بأفراد المجتمع . لقد انتشرت فى كتابات ذلك العصر عبارات تفيد كلها أن الثورة على الحكومة المستبدة واجبة لأن الاستبداد ليس شكلاً من أشكال الحكومات وإنما قيامه معناه خلو الجماعة من أية حكومة حقيقية ، لقد شاعت هذه الأفكار فى كتابات ذلك العصر بشكل نستطيع معه القول بأن الفلسفة السياسية قد استقرت إبانها على اجازة الثورة كوسيلة مشروعة لمكافحة التحكم والطغيان . ولقد اقترن انتشار هذه الأفكار والإيمان بها باشتداد وطأة جور الحكام فى ذلك القرن حتى أضحت العامة والخاصة من ذوى الرأى الحر على السواء يرون فى المقاومة واجباً حال الأداء .

وثمة كتاب ثلاثة كان لكتاباتهم أثر بين فاق بكثير أثر كتابات منتسكيو وروسو فى توجيه الفكر السياسى فيما نحن بصددده شطر التنفيذ والعمل هم : راينال ومايلى وميرابو .

راينال :

لقد كان مصنف راينال الذى نشر سنة ١٧٨٥ (التاريخ السياسى والفلسفى لمؤسسات الأوربيين التجارية فى الهندين (١) من بين المؤلفات التى كان لها أثر بين فى إذاعة فكرة وجوب قلم النظم السياسية القائمة . لقد أعلن راينال فى مصنفه هذا أن الطغيان لا يعدو أن يكون وليد تساهل الشعب وتهاونه أكثر

(١) L'histoire Philosophique et Politique des Etablissements de commerce des Européens dans les deux Indes, L'Abbè dea Raynal.

من أن يكون نتيجة لقسوة الملوك واستهتارهم ، ان موقف الشعب السلبى هو الذى يمكن المستبد من استبداده . ومن ثم لا علاج للاستبداد إلا مقاومة ايجابية عنيفة . ان الطغيان لا يقضى عليه الا بالعنف والاكراه ، ان الحاكم الجائر لا سند له فى حكمه ومن ثم فالثورة عليه واجب مقدس ، وآية ذلك — كما يقول المؤلف — ان فى الهند قاعدة عرفية قديمة تقضى باعدام الملك الذى يخالف قوانين الدولة . ان الحاكم الطاغية — يقول راينال — وحش ذو رأس واحد يقتل بضربة واحدة .

ما يلى :

ولقد كانت كتابة ما يلى أبعد أثراً فيما نحن بصددده عن كتابة راينال لقد فتح فى مصنفه «حقوق المواطن وواجباته» (١) الباب على مصراعيه لمقاومة الجور . لقد نقل المؤلف أفكار لوك فيما يتعلق بسند حق المقاومة ولكن الجديد فى مصنفه هو ما ورد فيه بصدد مزاوله هذا الحق . لقد كان فلاسفة القرن السادس عشر القائلين بحق المقاومة يجمعون على قصر مزاوله هذا الحق على الأمة فى مجموعها دون الفرد منعزلاً ، أما فقيهننا فقد دافع عن الاعتراف بحق المزاوله لكل فرد على حدة بوصفه انساناً ، ولقد تأثر بهذه الفكرة الجديدة واضعوا وثائق اعلان حقوق الانسان والمواطن فى مستهل الثورة الفرنسية . فأوردوا حق الثورة ضمن حقوق الانسان. إن الثورة على السلطان الجائر حق للفرد له أن يزاوله كلما تعدى السلطان حدود وظيفته ولا يشترط لذلك أن يكون الجور قد وصل إلى درجة متقدمة ولا يستنفد الشعب جميع الوسائل الكفيلة بالقضاء على الجور قبل الالتجاء إلى الثورة . ولذلك كان

(١) نشر فى السنة الثالثة من تقويم الثورة الفرنسيه Mably, Des droits et des devoirs du Citoyen.

لكتاب (حقوق المواطن وواجباته) أثر أعمق في قيام الثورة الفرنسية من أثر كتابي (روح القوانين) و (العقد الاجتماعي) في ذلك .

ميرابو :

ولم تكن أفكار ميرابو خطيب الثورة الفرنسية أقل أثراً فيما نحن بصددده لقد جاء في كتابه عن الحكم المطلق (١) أن الثورة على الجور واجب مقدس

الفقه الفرنسي المعاصر

ولقد أضحى حق المقاومة لدى فقهاء المذهب الحر في القرن التاسع عشر ركناً من أركان هذا المذهب في فرنسا . يقول بنجامان كونستان في «دروس السياسية الدستورية» المنشورة عام ١٨٧٢ م (٢) بأن انتهاك الحكومة لحرمة الدستور يفقدها وجودها في نظر القانون ، وأنه يتحتم على المواطنين والحال هذه أن يقابلوا القوة بالقوة لاجئين إلى العنف في إبعادها إن هي اعتمدت عليه للبقاء في الحكم رغم ذلك وفي كتاب (أصول القانون العام) الذي نشر سنة ١٨٤٦ يعلن الفقيه سيريني أن في انكار حق المقاومة الشعبية قضاء على جل الوسائل البشرية التي يمكن الالتجاء إليها ضد الطغيان . ان الضرورة تبيح هذه الوسيلة وتجعلها مشروعة على نحو إباحتها للحرب بين الدول (٣) . وفي مؤلفه (مبادئ القانون الأساسية) (٤) الذي نشر عام ١٨٨٩ م يعتمد فاري سومنير على فكرة الدفاع الشرعي لتبرير حق المقاومة ذاهباً إلى حد القول

Mirabeau, Essai sur de Despotisme.

(١)

Cours de politique Constitutionnelle-Benjamin Constant. 453P, I,I,

(٢)

Serigny; Traité de droit Public des Français P. 465.

(٣)

Principes Fondamentaux du droit, 1889 P. 246 Vareille Sommiere

(٤)

بأن للحكومة التي تقوم على أثر ثورة شرعية حق اعدام الطاغية المعزول إذا كان في ذلك ارضاء للضمير العام .

هذا ، ولا يقل تحمس الفقه المعاصر في فرنسا عن تحمس فقه القرن التاسع عشر في هذا الصدد ، ففي كتابه (أصول القانون الدستوري) يقرر العميد ديجي أن حق الثورة ما هو الا نتيجة منطقية لخضوع الحكام للقانون . ان كل اجراء يتخذه الحكام مخالفاً للقانون ينحول للمحكومين سلطة قلب الحكومة بالاكراه ، وهم إذ يحاولون ذلك يهدفون إلى إعادة سيادة القانون وسموه (١) وترى هوريو في كتابه (الوجيز في القانون الدستوري) ان حق المقاومة ما هو الا امتداد لحق الحرية البدائية القديمة يعود بعد الانتقال إلى الحياة في مجتمع سياسي ليحول للمواطنين حق الدفاع الشرعي ضد تعسف الحكام في استعمال السلطة (٢) . ويقرر (ليفير) (٣) ان المقاومة ما هي إلا وسيلة من وسائل مزاوله حق الرقابة الذي يجب الاعتراف به للمحكومين قبل الحكام ويضيف أنه وان كانت هذه الوسيلة تؤدي إلى استعمال القوة إلا أنها مع ذلك مشروعة ما دامت تهدف إلى ضمان تطبيق القانون ، وذلك لأن في انكارها تسلياً باخضاع القانون الذي تدعمه العدالة للتشريع الوضعي .

ونضيف نحن إلى هذا أن الثورة ليست إلا في حقيقتها الضمانة الأخيرة لخضوع الدولة للقانون باعتبار أن هذا الخضوع هو صفة لصيقة «بالدولة الحديثة» . ذلك بأنه إذا كان فن القانون قد أثبت قدرته في مجاله ، على تنظيم الضمانات التي تكفل مراعاة أجهزة السلطة الرسمية في الدولة لنظامها القانوني .

Duguít, Traité de droit Constitutionnel.

(١)

Haureau, Précis de droit Constitutionnel 1923.

(٢)

Le Fur, Réponse à L'enqué de Riquete Sa majesté la loi 1927.

(٣)

الوضعى ، كتلك التى تستند إلى سمو أحكام الدساتير بتنظيم نظرى فى دستورية القوانين العادية أو فى شرعية اللوائح والقرارات الادارية ، فليس من ضمانات الخضوع «الدولة للقانون» حين نرتفع بهذا الخضوع لصورته العليا أو فى معنى الخضوع لغاية المنتهى من الدولة كنظام بشرى متمثلة فى مدرك الخير العام ، إلا بالالتجاء إلى فكرة الثورة باعتبارها الضمان الأخير فى هذا الصدد .

**تسجيل فكرتى «العقد السياسى» كسند نظرى للثورة البرجوازية
«والثورة حق» كميّار للعمل الثورى**

فى الوثائق الثورية البرجوازية الفردية النزعة التى صدرت فى الحقبة
الأخيرة من القرن الثامن عشر

فى أمريكا

ولقد كان لدساتير أمريكا الشمالية قصب السبق فى وضع أفكار لوك وروسو موضع التطبيق ، فقد كان الناهون من سكان المستعمرات الانجليزية الثلاث عشرة الواقعة على ساحل الأطلسى بأمريكا الشمالية قد قرأوا كتابات لوك وروسو ، فأمنوا بأن للانسان حقوقاً طبيعية خالدة لا تنتزع ، وبأن له الحق بمقتضى العقد الاجتماعى أن ينسلخ من الجماعة إذا ما حاولت أن تعيث بتلك الحقوق . فلما أعلنت هذه المستعمرات استقلالها فى ٤ يولييه ١٧٧٦ تضمنت وثيقة اعلان الاستقلال ديباجة تعبر تعبيراً صادقاً عن أفكار لوك وروسو ، لقد جاء فيها أن الناس قد خلقوا جميعاً سواسية ، متمتعين بحقوق خالدة ، لا تنتزع من هذه الحقوق الحياة والحرية والسعى لبلوغ السعادة . ولقد نشأت الحكومات لتصون لهم هذه الحقوق مستمدة سلطانها من رضا

المحكومين ، فاذا ما أصبح نظام الحكم خطراً يهدد بلوغ هذه الغاية كان للشعب أن يعدله أو يلغيه ويقيم حكومة جديدة تكفل له السلام والرفاهية . حقيقة ان الحكمة تقتضى عدم تغيير الحكومات القائمة من قديم لأسباب واهية عابرة ولكن استرسال الحكومات في التعسف في استعمال السلطة واغتصابها بقصد إخضاع الشعب لاستبداد مطلق يجعل من حق هذا الشعب بل من واجبه أن يسقط هذه الحكومات مهياً لنفسه من الوسائل الجديدة ما يكفل له الأمن في المستقبل .

ولقد جاء في ديباجة اعلان الحقوق الصادرة مع دستور (ماسا شوسيت) سنة ١٧٨٠ م أنه لما كان هدف كل حكومة هو ضمان بقاء الجماعة السياسية وحمايتها وتمكين الأفراد من التمتع بحقوقهم الطبيعية في أمن وسلام فان للشعب حق تغيير الحكومة واتخاذ ما يراه لازماً من تدابير تضمن له الأمن والرفاهية إذا ما قصرت هذه الحكومة في تحقيق الأهداف .

وكذلك وردت نفس الأفكار في اعلان الحقوق الصادر في ولاية ماريلاند والصادر في كاليفورنيا وفي نيوهامشير وفي فرجينيا .

في فرنسا :

ولقد نجح رجال الثورة الفرنسية الكبرى (١٧٨٩ - ١٧٩٣) في صياغة أفكار لوك وروسو في شكل مبادئ عامة أودعوها وثيقة «اعلان حقوق الانسان والمواطن» . ولقد أقرت الجمعية الوطنية هذه الوثيقة في ٢٧ أغسطس سنة ١٧٨٩ ثم أصبحت جزءاً من الدستور الصادر في سبتمبر سنة ١٧٩١ . لقد أعلنت تلك الوثيقة في مادتها الثانية أن هدف كل جماعة سياسية هو صيانة حقوق الانسان الطبيعية الخالدة . وأن هذه الحقوق هي الحرية الملكية والحق في الأمن وفي مقاومة الجور وهكذا تقرر الوثيقة أن مقاومة الجور

من بين حقوق الفرد الطبيعية التي يتعين على الحكومة صيانتها له . وهي إذ تعلن ذلك تسجل أفكار الفيلسوف الانجليزي لوك .

ولقد ذهب اعلان حقوق الانسان والمواطن الصادر مع دستور ٢٤ يونيه سنة ١٧٩٣ فيما يتعلق بتسجيل حق مقاومة الجور إلى أبعد من ذلك متمشياً مع أفكار لوك إلى النهاية فجاء في مادته ٢٣ أن مقاومة الجور نتيجة حتمية لحقوق الانسان الطبيعية الأخرى ، وفي مادته ٣٥ جاء أنه إذا ما عبثت الحكومة بحقوق الشعب كانت الثورة له ولكل جزء منه أقدم الحقوق وألزم الواجبات وهكذا لا يقتصر هذا الاعلان على الاعتراف للأفراد بحق مقاومة الجور كما فعل اعلان عام ١٧٨٩ وانما ذهب إلى حد الاعتراف لهم بأقصى صورة من صور مزاوله هذا الحق (هي الثورة) لا على أنها حق فحسب وانما على أساس أنها واجب وطني أيضاً يحل أداؤه إذا ما عبثت الحكومة بحقوقهم . ولا يقتصر اعلان حق الثورة على الشعب بأسره وانما ينحوله لكل جزء منه (م ٣٥) بل ولكل فرد على حدة ، لقد جاء في مادته الحادية عشرة أن كل اجراء يتخذ على غير ما يقتضيه القانون يعد تحكيمياً واستبدادياً يحق لمن يتخذ ضده بالاكراه أن يرده بالقوة . ويقرر الاعلان أنه لا ضرورة لكي يعتبر الجور قائماً فيستدعى المقاومة أن يقع على الجماعة بأسرها وانما يكفي لوقوعه أن يلحق أحد أعضائها فالجور يعد واقعاً على الجماعة إذا ما لحق واحداً من أعضائها وهو يعد كذلك واقعاً على كل عضو إذا ما وقع على الجماعة بأسرها (م ٣٤) :

اثر فكرة العقد السياسى فى ايدلوجيه المجتمع البرجوازى الغربى :

ولقد حرصت الطليعة البرجوازية الثائرة اثر انتصارها فى فرنسا عام ١٧٨٩ على ايداع فكرها المذهبي الثابت من فلسفة «العقد السياسى» — وثيقة اعلان

حقوق الانسان والمواطن - المشار اليها آنفاً لكي ترسى بها أصول ايدولوجية المجتمع البرجوازي الجديد .

فمن الناحية الاجتماعية ينظر الاعلان للفرد على أنه الحقيقة الأولى في المجتمع ومن الناحية الاقتصادية صدر ذلك الاعلان أوفى ، ما يكون للملكية الفردية فقد ذكرها في مادته الثانية بوصفها حقاً من الحقوق الطبيعية التي تقوم الجماعات السياسية لصيانتها وعلى أساس أنها دعامة الحريات الفردية جميعاً ، ووصفها في مادته السابعة عشر بأنها حق مصون مقدس . ومن الناحية السياسية سجل الاعلان مبدأ سيادة الأمة من ناحية ومبدأ المساواة أمام القانون من ناحية أخرى باعتبار أن في اعمالها قضاء على امتيازات النبالة القديمة لصالح البرجوازية المنتصرة ، انها الأصول الأولى للايدولوجية الغربية التقليدية .

اثر فكرة العقد السياسي فيما وراء ايدولوجية المجتمع البرجوازي

وإذا كانت فكرة العقد السياسي قد ارتبطت في تاريخ فلسفة السياسة الحديثة بالأيديولوجية الغربية الفردية النزعة ، فانها لا تزال قادرة كسند عقلي على العمل في مجال غيرها من الايدولوجيات ، فمن المعاوم أن فكرة «الوكالة الالزامية» تشكل خاصة من خصائص الديمقراطية السوفيتية التي تظهرها على الديمقراطية الغربية النيابية . وتلك فكرة تتفق تماماً مع نظرية «العقد السياسي» . ذلك بأن فكرة «الوكالة الالزامية» في النظام السوفيتي تعني حكم علاقة المنتخبين بناخبهم على أساس فكرة عقد الوكالة في القانون المدني ، فالمنتخبون يكلفون - هناك - بتقديم حساب لناخبهم - إبان فترة التمثيل - وهؤلاء يملكون حق عزلهم قبل انتهاء هذه الفترة إذا ما أخلوا بالوكالة . ذلك بينما يقوم النظام النيابي في الغرب على أساس مغاير قوامه فكرة «الوكالة التمثيلية» والتي على مقتضاها تنقطع صلة المنتخبين أعضاء

المجالس النيابية بناخبهم لمجرد فوزهم في الانتخابات وطوال مدة النيابة فليس هؤلاء أن يعزلوا أعضاء تلك المجالس قبل انتهاء مدتهم ولا يكلف هؤلاء الأعضاء أثناء نيابتهم لتقديم حساب مباشر لناخبهم ، مما لا يفسح المجال لفكرة «العقد السياسي» .

ثم ان فلسفتنا السياسية - الثورية رغم تبعثها بصفة أصلية من واقع التجربة الوطنية - قد أفسحت ضمنا لفكرة «الوكالة الالزامية» . عندما دعى اليها التمكين للسلطة الشعبية ، فلقد جاء في الميثاق الوطني : «وإذا سمحت القيادات الشعبية بأن يحدث ذلك ، فانها لا تكون مقصرة في حق الشعب الذي صدرها للقيادة فقط ، وانما هي في نفس الوقت تكون قد عزلت نفسها عن جماهيرها وفقدت اتصالها بها ، وسلمت بعدم قدرتها على حل مشاكلها ، وبالتالي يصبح لا مفر أمامها من أن تتنحى أو يسقطها الشعب ، ويسحب منها ما أسلمه اليها من مسئولية القيادة» .

غير أن صدى فكرة العقد السياسي القديمة في التنظيم السياسي السوفيتي أو في تنظيمنا السياسي الثوري على النحو المتقدم لا يكفي البتة للافساح لها في مجال السند العقلي للثورة في الفلسفة الماركسية أو في فلسفة ثورة ٢٣ يوليو فالأولى تستند إلى «الحتمية التاريخية لثورة البروليتاريا» بينما تستند ثورتنا العربية إلى «حتمية الحل الثوري» كما سيأتى تفصيلا .

المبحث الثانى

سند الثورة ومعمار العمل الثورى فى المنهج التحليل

الفلسفة الماركسية ، وحتمية ثورة البروليتاريا

الثورة حل حتمى وعمل طبقي

ليس من سبيل وفق فلسفة كارل ماركس وزميله أنجلز (١٨٤٥ - ١٨٤٧) إلى تفهم كل ظاهرة طبيعية على حدة وإنما لابد لذلك من ربطها بغيرها من الظواهر ذلك بأن الظواهر الطبيعية جمعاء متشابكة متساندة والطبيعة فى حركة دائمة ارتقائية يتم فيها الارتقاء فى شكل حركة أمامية تصاعدية من البسيط إلى المركب ومن الأدنى إلى الأرقى بدافع الصراع بين المتناقضات وعن طريق الانتقال من التغيرات الكمية التدريجية إلى التغيرات النوعية الفجائية و«المادية التاريخية» هى تطبيق لتلك المادية الجدلية على التاريخ أى على دراسة الحياة الاجتماعية عبر التاريخ . ولقد أوجزها ماركس فى مقدمة كتابه (نقد للاقتصاد السياسى) على النحو الآتى :

«إن فى الانتاج الاجتماعى لوسائل الوجود يعقد الأفراد فيما بينهم روابط معينة لا مناص منها مستقلة عن إرادتهم . وهى روابط ترتبط بمرحلة معينة من مراحل تطور قواهم الانتاجية . ومجموع روابط الانتاج هذه تكون الكيان الاقتصادى للمجتمع ، ذلك الكيان الذى تركز اليه النظم القانونية والسياسية والأفكار الاجتماعية فهو أساسها الحقيقى جميعاً .

وهكذا فإن أسلوب الانتاج فى الحياة المادية هو الذى يحدد بصفة عامة تطور الحياة الاجتماعى والسياسى والفكرى ، ان طريقة انتاج معينة تقضى

بكيان اجتماعى معين ، كيان يقضى بدوره بتنظيم سياسى قانونى معين وكذلك بأحاسيس وأفكار معينة فليس ضمير الانسان هو الذى يحدد طريقة وجوده وإنما العكس هو الصحيح فطريقة وجوده الاجتماعية هى التى تحدد شعوره .

والحق أن فلسفة ماركس وأنجاز هذه ليست الا سبيل عندهما إلى الصراع بين الطبقات فهما يقولان فى الاعلان الشيوعى (الذى تقرر نشره سنة ١٨٤٧) أن تاريخ المجتمعات الحاضرة قاطبة هو تاريخ للصراع بين الطبقات إن الحر والعبد الشريف ورجل العامة ، البارون والتابع ، وبصفة عامة المضطهدون والمضطهدون فى نضال مستمر فيما بينهم ، فى صراع عنيف ينتهى فى كل مرة إما بقلب نظام المجتمع بأسره وأما بتحطيم الطبقات المتناضلة جميعا . ان المجتمع البرجوازى الحديث الذى تخلف عن انهيار المجتمع الاقطاعى لم يقض على تصادم الطبقات فهو لم يعمل سوى لإحلال طبقات جديدة بوسائل اكراه جديدة بأشكال صراع جديدة . غير أن عصر البرجوازية له خاصة فى شأن تصادم الطبقات إن انقسام المجتمع المعاصر بأسره إلى معسكرين كبيرين متعادين إلى طبقتين كبيرتين متصادمتين هما البرجوازية والبروليتاريا يزداد رسوخاً ، وهذا المنطق يصل الاعلان الشيوعى فى بسطه للمادية التاريخية إلى القول بأن الحكومة الحديثة ليست إلا ادارة المصالح المشتركة للطبقة البرجوازية .

وهذا الصراع علام ؟ تجيب على ذلك «المادية التاريخية» إن تاريخ المجتمع البشرى هو تاريخه الاقتصادى . هو تاريخ القوى الانتاجية . هو تاريخ الصراع من أجل ملكية أدوات الانتاج . ان العلاقات الانتاجية فى

المجتمع البرجوازي (الرأسمالي) أضحت بحالتها الراهنة لا تتفق وحالة القوى الانتاجية مما أصبح لا مفر معه من أن تحل الملكية الاشتراكية لأدوات الانتاج محل الملكية الرأسمالية لها . إنها «المادية الجدلية» ان المجتمع الرأسمالي بحالته الراهنة يحمل في حد ذاته عناصر فنائه ، ذلك بأن الرأسمالي يملك أدوات الانتاج دون العامل الذي يضطر بسبب حرمانه من ملكية هذه الأدوات أن يقبل في بادئ الأمر مضطراً أن يستغل . ولكن ظروف الانتاج الكبير بما يصحبه من تجميع الأعداد الضخمة من الكادحين وما اقتضته القوى الانتاجية الجديدة من تعليم هؤلاء لكي يكون العامل أقدر على إدارة الآلات الجديدة لصالح الرأسماليين ، وما تؤدي اليه ظروف الانتاج الرأسمالي الجديد من انتاج كبير يؤدي إلى أزمة زيادة انتاج ، فالى محاولة تفاديها فالى انتشار البطالة فالبؤس بين الطبقات الكادحة . هذه العوامل لا مفر من أن تؤدي إلى انهيار النظام الرأسمالي ذاته ، ذلك فضلاً عما تؤدي اليه المنافسة الحرة التي هي قوام النظام البرجوازي من تقلص عدد الرأسماليين بتركيز رؤوس الأموال في يد قلة مما ييسر على طبقة البروليتاريا أن تنزع من يد هذه القلة أدوات الانتاج لحساب المجتمع بأسره :

إن كل نظام اقتصادي لابد بحكم نمو ذاته - وفق المادية الجدلية - من أن يصل إلى نقيضه ، ان الرأسمالية في نموها وتطورها تهىء لقوى اجتماعية واقتصادية جديدة لابد وأن يكون في قيامها القضاء على المجتمع الرأسمالي لاقامة نقيض له هو المجتمع الذي تكون فيه ملكية أدوات الانتاج للجماعة كلها . انها هي «المادية الجدلية» .

إن المادية الجدلية مع المادية التاريخية تقضيان بأن تكون ثورة البروليتاريا

أمرأ حتماً كما كانت ثورة البرجوازية من قبلها ، لقد سيطرت البرجوازية
ولابد من أن تسيطر البروليتاريا بقلب البرجوازية بالاكراه .

وتطبيقاً للمادية الجدلية والتاريخية ، لابد وأن يكون تاريخ البشرية بأسره
هو تاريخ الاستقلال ذاته ، تاريخ الاضطهاد وصراع الطبقات غير أن هذا
الصراع وصل في الوقت الحاضر إلى وضع لا تستطيع معه الطبقة المستغلة
المضطهدة (البروليتاريا) التحرر من الطبقة التي تستغلها وتضطهدها
(البرجوازية) من غير أن تحرر في نفس الوقت وإلى الأبد المجتمع بأسره من
الاستغلال ومن الاضطهاد ومن صراع الطبقات إن هذا المنتهى الحتمي
للجدلية الماركسية التاريخية له صدهاء في الاعلان الشيوعي الذي تضمن ما أم
عنه منطق تلك الجدلية . فأعلن أن «جميع الحركات كانت إلى وقتنا هذا
تقوم بها أقلية لصالح أقلية بينما حركة البروليتاريا هي الحركة الموحدة ، حركة
الأغلبية العظمى لصالح الأغلبية العظمى . ان البروليتاريا وهي الطبقة السفلى
في المجتمع الراهن لا تستطيع أن تهض فتقف من غير أن يتحطم كيان الطبقات
التي تكون المجتمع الرسمي .

وفكرة ماركس عن «الحتمية التاريخية» للثورة في المعنى المتقدم ليست الا
طريقه العقلي إلى مجتمعه اللاطبقى بايديولوجيته وإلى دكتاتورية البروليتاريا
في فترة الانتقال من المجتمع البرجوازي إلى المجتمع الشيوعي .

ذلك أن حركة البروليتاريا ليست — عند ماركس — من نوع الحركات
السابقة عليها فالحركات السابقة كانت حركات قلة لحساب قلة لذلك كانت
تؤدي إلى سيطرة طبقة معينة غالبية تستغل وتضطهد غيرها من الطبقات
فتسخر في السبيل إلى ذلك السياسة والقانون ، ومن ثم فالدولة هي وسيلتها إلى

السيطرة . ذلك بينما يختلف الأمر بالنسبة لحركات البروليناريا فهي حركة الغالبية العظمى لصالح الغالبية العظمى . وهنا تعود المادية الجدلية التاريخية لتذهب بحركة البروليناريا إلى منتهائها التاريخي ، ان حركة الأغلبية العظمى لصالح الأغلبية العظمى لابد وأن تؤدي إذا تحقق لها النصر الى مجتمع لا يعرف صالحاً طبقياً خاصاً وإنما هو المجتمع اللاتبقى الذي تتلاشى فيه المصالح المتضاربة إذ تنقل ملكية عوامل الانتاج إلى المجتمع بأسره فلا صراع على هذه الملكية وبالتالي فلا حاجة إلى سلطان سياسي ، ذلك السلطان الذي هو وليد نظام الطبقات لكي يمكن للطبقة المالكة لأدوات الانتاج من الطبقة المحرّدة منها المستغلة المضطهدة . ولذلك فان سيطرة البروليتاريا الحتمية ليست سيطرة من نوع تلك السيطرة التي كانت للبرجوازية ولغيرها من قبلها . ذلك لأن منطق الجدلية الماركسية يقضي بأن تكون هذه السيطرة عابرة فهي ليست وسيلة إلى اقامة حكومة بروليتاريا دائمة وإنما هي وسيلة إلى تمكين البروليتاريا المنتصرة من الوصول إلى الغاية الماركسية المنشودة أي إلى الشيوعية المرحلة العليا من مراحل الاشتراكية ، فسيطرة البروليتاريا سيطرة مؤقتة موقوتة بحاجة دكتاتورية البروليتاريا إلى وسائل الضغط والاكراه التي هي في يد الدولة لتصفية الطبقات المالكة وتحطيم مقاومتها لنقل ملكية أدوات الانتاج إلى المجتمع كله وحتى يرسخ الايمان في قلوب أعضاء المجتمع جميعاً فيرون في الشيوعية أمراً طبيعياً ، عندئذ تنتهي مهمة السلطات السياسية ، ويقتصر الأمر داخل المجتمع الشيوعي على مجرد ادارة للمال المشترك . ولذلك فان الماركسية لا ترى في السلطة السياسية الا مجرد تعبير رسمي لتضارب المصالح في المجتمع البرجوازي ، ولقد صاغ هذه الفكرة عن السلطة السياسية الاعلان الشيوعي صياغة دقيقة شاملة فجاء فيه «ان السلطة السياسية هي السلطة التي تنظمها طبقة معينة بقصد اكراه طبقة أخرى» . وليس أبلغ من هذه العبارة

القصيرة للتعبير تعبيراً شاملاً عن كل فلسفة ماركس في شأن الدولة فلسفة تطابق فلسفته في المادية التاريخية .

وجملة القول إن غاية المنهى في الفلسفة الماركسية وفي الاعلان الشيوعي هي أن يحل محل المجتمع البرجوازي بطبقاته المتصارعة المتصارعة جماعة لاطبقية، الارتقاء الحر للفرد فيها أساس ارتقاء الكل ارتقاء حراً ، وبالتالي مجتمع من غير دولة ، مادامت أن الدولة ليست الا ظاهرة لتضارب الصوالم الطبقيّة فهي لا تقوم إذن إلا في مجتمع طبقي . ان الدولة لم توجد الا في مرحلة من مراحل التطور الاقتصادي للمجتمع . انها لم توجد إلا حين انقسم هذا المجتمع على نفسه في شكل طبقات متعارضة متصارعة المصالح فتتصارع من أجل تملك أدوات الانتاج ، حينئذ ظهرت الدولة لا لتكون من فوق المجتمع كحكم عدل وإنما للتحيز للطبقة الغالبة المستغلة ، ولذلك فان المجتمعات البدائية (العشائر والقبائل) لم تكن تعرف نظام الدولة ذلك بأنها لم تكن لتتقسم إلى طبقات متصارعة . فتملك أدوات الانتاج لم يكن بعد معروفاً فاما الدولة إذن إلا تلك القوة المنظمة التي تكره الطبقة المستغلة على الامتثال والاذعان وتجريدها من الوسائل التي تمكنها من مقاومة مستغليها ومضطهديها والتغلب عليهم مع تزويد الطبقة الغالبة بما يلزمها من وسائل تمكنها من الاستمرار في فرض ارادتها ومجموع الوسائل التي تمكن الطبقة المستغلة من فرض ارادتها على الطبقة المغلوبة على أمرها هي «جهاز سلطة الدولة» . فاما الدولة إذن إلا جهاز سيطرة الطبقة المستغلة .

وهذا الجهاز الحكومي بوصفه أداة في يد طبقة معينة لقمع طبقة أو طبقات أخرى مم يتكون ؟ إنه يتكون من جيش دائم ومن بيروقراطية وما يستتبعها من وسائل مادية مختلفة (من سجون ونظم مكرهة) : وهذه الفكرة عن الدولة

عنى بها لينين من بعد ماركس وأنجلز وأبرزها فى كتابه عن «الدولة والثورة ١٩١٧» لقد أعلن بحماسة منقطعة النظير فى هذا الكتاب أن جهاز الدولة هو جهاز اكراه فى يد طبقة لقمع طبقة أخرى ، وهو فى ظل النظام الرأسمالى جهاز اكراه فى يد الطبقة البرجوازية تكراه به طبقة البروليتاريا المستغلة . وذلك بصرف النظر عن شكل الحكومة القائم فالدولة هى جهاز للقمع سواء كان ذلك فى ظل جمهورية ديموقراطية أو فى ظل نظام ملكى ، فالدولة فى ظل جمهورية ديموقراطية كظل دولة إذ أنها تظل محتفظة رغم هذا الشكل من أشكال الحكومة بخاصتها الرئيسية المميزة لها والتي تنحصر فى جعل الموظفين الذين الأصل فيهم أن يكونوا خدام المجتمع سادته . وإذا كان مما لا ريب فيه أن الجمهورية الديموقراطية هى عند لينين الطريق الأقصر فى السبيل إلى دكتاتورية البروليتاريا فان ذلك لا يسقط عنها أن الدولة فيها هى الدولة عامة ، هى اداة الإكراه والقمع فى يد البرجوازية المتسلطة على طبقة البروليتاريا المغلوبة على أمرها . إن الدولة فى المجتمع الرأسمالى لا تعدو أن تكون مجلس إدارة مالكي وسائل الانتاج .

ولذا ، وللاعتبارات التى سبقت الإشارة إليها ، فان البروليتاريا ليست فى حاجة — عند لينين — إلى دولة الا لفترة معينة . ذلك بأنه إذا كان الهدف فى الفلسفة الماركسية هو الغاء الدولة الا أن هذا الهدف — كما يؤكد لينين ، من بعد ماركس وأنجلز — لا يمكن بلوغه الا عن طريق الالتجاء المؤقت إلى جهاز سلطة الدولة لتسلطه على المستغلين ولإلغاء نظام الطبقات . إن دكتاتورية البروليتاريا المؤقتة أمر لا مفر منه وعندما تصفى الطبقات المالكة وتنتقل ملكية أدوات الانتاج إلى المجتمع كله تنتهى مهمة جهاز الدولة إلى الأبد فيحل محل حكومة الاشخاص إدارة الأشياء أى تفقد الدولة صفتها

السياسية . وفى هذا المعنى يقول لينين فى كتابه «الدولة والثورة» «ان غايتنا النهائية هى الغاء الدولة ، أى كل عنف منظم .. كل إكراه موجه إلى الأفراد بصفة عامة .. إنا مقتنعون بأن الاشتراكية ستتخذ شكل الشيوعية وبالتالي تحتفى كل ضرورة إلى الالتجاء إلى العنف ضد الأفراد أى إلى اخضاع الفرد لغيره ، اخضاع فريق من الناس لفريق آخر ، فسيألف الناس ملاحظة قواعد الحياة الاجتماعية من غير اكراه ومن غير امثال ..» (غير أن) «السلطة السياسية ، وتنظيم القوة المركزية ، وتنظيم العنف هى جميعاً لازمة للبروليتاريا ، وذلك للقضاء على مقاومة المستغلين ولتوجيه الكتلة الشعبية الكبرى فى اطار الاقتصاد الاشتراكى» .

ولكن الدولة إذ تنتقل من مرحلة الدولة البرجوازية إلى مرحلة دولة البروليتاريا إنما يكون ذلك عن طريق ثورة عنيفة بينما الغاء دولة البروليتاريا فى نهاية فترة الانتقال إلى المجتمع اللاتبقى لا يكون إلا عن طريق استسلام هذه الدولة بذاتها «لادارة الأشياء» الجديدة شيئاً فشيئاً ، فالأمر لا يحتاج فى هذا التحول إلى عمل عنيف من جانب المجتمع الجديد وإنما تسلم دولة البروليتاريا فى نهاية فترة الانتقال الروح تلقائياً فتموت موتاً طبيعياً لتظهر «ادارة الأشياء» مكانها شيئاً فشيئاً حتى إذا ما استقرت ووضحت معالمها فقدت الدولة صفتها السياسية لتصبح مجرد ادارة للأشياء المشتركة فى المجتمع الشيوعى الجديد الذى يستطيع أن يخطط حينئذ على علمه عبارة : «من كل على حسب قدرته ولكل وفق حاجته» .

اثر فكرة الحتمية الماركسية فى ايدولوجية المجتمع السوفيتى :

وإلى كل ما تقدم تركز ايدولوجية المجتمع السوفيتى الراهن ، تلك الايدولوجية التى تقوم من الناحية الاقتصادية على تمليك الدولة لأدوات الانتاج

رس الناحية السياسية على ديكتاتورية البروليتاريا ، انها فترة الانتقال من المجتمع البرجوازي إلى المجتمع الشيوعي - انها دولة البروليتاريا السياسية بملكيتها لأدوات الانتاج انتظاراً لغاية المنتهى أى لمجتمع شيوعي بلا دولة سياسية . أو إن شئنا قلنا إنها دولة الطبقة فى طريقها إلى مجتمع بلا طبقة وبلا سلطة .

ويرتبط بذلك الفكر المذهبي الماركسي - أيضاً - منهج السوفييت فى المجال الدولى ، ان فكرة «الحتمية التاريخية» لثورة البروليتاريا - عند ماركس يستتبعها بالضرورة حتمية الحرب بين العالمين الشيوعى والرأسمالى عند خلفائه السوفييت .

فلقد أعلن لينين عام ١٩٢٠ أنه لا سبيل إلى الحياة فى سلام طالما تظل الرأسمالية قائمة إلى جانب الاشتراكية . ان حرباً لابد واقعة بين المعسكرين تنمى حتماً باحتضار أحدهما ، وحينئذ سيقام قداس جنازى إما على جثمان الاتحاد السوفيتى وإما على جثمان المعسكر الرأسمالى الغربى : ان الرأسمالية - التى تصدرها الولايات المتحدة الأمريكية - تستهدف بالضرورة القضاء على الاشتراكية التى تحققت فى الاتحاد السوفيتى ، ومن ثم يتعين على الاتحاد السوفيتى أن يبذل قصارى جهده ليحقق النصر للثورة الشيوعية فى المجال العالمى وليخزر أكبر عدد مستطاع من الشعوب من نير الرأسمالية ، انها حتمية الحرب بين العالمين الشيوعى والرأسمالى .

ان حرباً بين العالمين الشيوعى والرأسمالى ، ضرورة ، يملها التاريخ على نحو إملائه لثورة البروليتاريا فى المعنى المتقدم ، غير أن قادة السوفييت ، يرجون لو أنها تأخرت - على حد تعبير ستالين عام ١٩٢٧ ريثما تنضج

الحركات الثورية للبروليتاريا في أوروبا ، أو إلى أن تثور الشعوب المستعمرة في وجه الاستعمار الرأسمالي ، أو حتى تتقاتل الدول الرأسمالية فيما بينها من أجل اقتسام المناطق المستعمرة .

الثورة في الفلسفة الماركسية حل حتمى وعمل طبقي :

وقصارى القول في شأن سند الثورة ومعيار العمل الثورى في الفلسفة الماركسية ، أن منهج ماركس في هذا الصدد هو منهج علمى تحليلى خالص ، فهو إذ بدأ من واقع الظواهر الاجتماعية في عصره حلها إلى عناصرها الأولى ، ثم كشف عن علاقة السببية فيما بينها حتى خلص إلى القانون الذى يحكم هذه العلاقة فيما نحن بصددده في شكل «حتمية» من الحتميات التى تجرى عليها هذه الظواهر في علاقاتها ، ومن ثم تحكم تطور المجتمعات .

لقد كشف ماركس عن علاقة السببية بين ظواهر اجتماعية ثلاثة هي الملكية والطبقة والسلطة السياسية مبنياً كيف أن الملكية هي التى تمثل الحقيقة الأولى «الظاهرة الأم» وتبعاً لذلك يتقرر مصير الظواهر الأخرى على مقتضاها مما أفضى به إلى القول بأن ثورة البروليتاريا (في المجتمع البرجوازى) في عصره هي حتمية علمية لا مجال فيها للاختيار ، وهي عمل طبقي يملى على طبقة البروليتاريا على مقتضى ذلك التحليل العلمى ، ومن ثم فإن سند الثورة عنده يكمن في الحتمية العلمية ، كما يتمثل معيار الثورة عنده في أنها عمل طبقي ، أنها ثورة طبقة بأثرها من أجل انتزاع ملكية أدوات الانتاج ، أنها ليست عملاً فردياً أو عملاً جماعياً وإنما هي ثورة الطبقة .

المبحث الثالث

المساومة والحلول الوسط

منطق الاصلاح البرجوازي تفاديا لثورة الطبقات الكادحة

ومهما يكن من أمر الفكر الماركسي فان ثمة أمراً محققاً لا سبيل إلى انكاره ، هو أن وثائق إعلان الحقوق البرجوازية بنموذجها الفرنسي لسنة ١٧٨٩ كانت تستهدف القضاء على نظام الاقطاع بما كان ينطوي عليه من تبعية وامتيازات وراثية ، مما جعل تلك الوثائق فردية النزعة عميقة فيها تنظر إلى الدولة على أنها مجرد حام للحريات الفردية . ولكن تطور الرأسمالية الفردية المؤسسة على مبدأ حرية المنافسة إلى رأسمالية منظمة لا تعرف حدوداً أدى بشركات المساهمة الكبرى وغيرها من المنشآت الرأسمالية الضخمة كالكارتل والتربست التي تهدف إلى الاحتكار الفعلي في الميدان الاقتصادي وإلى السيطرة ، في الميدانين الاجتماعي والسياسي . ولقد أضحي احتكارها الفعلي في ميدان الاقتصاد مهدداً لمصالح العمال والمستهلكين وجعل منها قوة تستطيع أن تقف في وجه الدولة . ان الاقطاع المالى الجديد الذى راحت تتسع رقعته يوماً بعد يوم لم يكتف بتسخير الملايين من الكادحين ، وانما تعدى ذلك إلى خلق حكومات خاصة داخل الدولة الواحدة تتدخل بلا انقطاع في سير نظام الحكم فتجعله يسير على غير طبيعته تحقيقاً لمصالح الرأسماليين .

لقد راح الرأسماليون يهيمنون على الحياة السياسية هيمنة تامة حتى أضحت الحكومات الديمقراطية المزعومة في الغرب بما تصدره من قوانين وسيلة في أيديهم يستخدمونها لتحقيق أهدافهم الرأسمالية ، وحماية مصالحهم من أية حركة فكرية أو شعبية تهدف إلى وضع الأمور في نصابها تحقيقاً للعدالة الاجتماعية .

لقد كان أبناء الطبقات الكادحة جنود الثورة على نظام الاقطاع القديم وكان البرجوازيون طليعتها . ولقد كان الأمل في الحرية يملأ قلوب الجنود المجاهدين ولكن شيئاً من هذا الأمل لم يتحقق لهم فعلاً ، لقد صيغت وثائق الخلاص من نظام الاقطاع القديم بشكل يجعل الحرية المنشودة حقيقة واقعة بالنسبة للبرجوازيين ومجرد عبارات جوفاء بالنسبة للمجاهدين . لقد تضمنت الوثائق نصوباً تكفل للجميع الحرية ، والمساواة أمام القانون ، وتجعل الأمة صاحبة السيادة تتألف من المواطنين جميعاً فلكل منهم حق الاشتراك في الشؤون العامة ، لقد قررت الديمقراطية السياسية في نصوص الدساتير البرجوازية ولكن هيات أن يفيد من ذلك كله من لا يملك وقتاً ومالاً ان الاشتراك في الشؤون العامة فلسفة لا يطبقها إلا من فرغ من الاشتغال بقوته الضرورى . وحرية الرأى مكفولة ولكن لمن يملك وسائل التعبير عن رأيه ، فالصحافة يسيطر عليها رجال المال في كل مكان لقد انتصرت الطبقة الثالثة على الاقطاعيين القدماء ، ولكن الطليعة البرجوازية قطفت ثمار النصر دون المجاهدين ، ذلك لأن الملكية الفردية هى الدعامة الحتمية للإفادة عملاً من الحريات التى أعلنتها الوثائق البرجوازية . كان البرجوازيون ملاكاً فحرصوا أشد الحرص على جعل الملكية في مقدمة الحريات جميعاً وأقدسها وأولها بالحماية ليضمنوا لأنفسهم وسائل الافادة من الحريات الأخرى ، ولقد تم لهم ذلك فعلاً ، لقد أصبحوا من بعد تلك الوثائق يتمتعون تمتعاً فعلياً بالحريات جميعاً . أما المجاهدون فقد ظلوا ينتظرون الحرية من بعد النصر ، ولكن طال انتظارهم دون جدوى ، لقد أصبحت الحرية والمساواة بالنسبة لهم - وهم محرومون من الوسائل المادية التى لا غنى عنها لكى تصبح حقيقة واقعة - كالسراب . انها لا شك مكفولة لهم في صلب الوثائق الدستورية - التى هى ثمار انتصارهم

تقع نصوصها تحت أعينهم لا تتوارى عنها . ولكنهم كلما أرادوا الافادة منها أبصروها نائية وكلما اقتربوا منها بدت أبعد ، وعبثاً حاولوا حيازتها ، وأخيراً أفاقوا من حلمهم بعد أن لمسوا حقيقة الأمر ، فأصبح الصراع وشيك الوقوع .

ان الرأسماليين أشد من الاقطاعيين القدماء قسوة وأكثر خسة وقحة ولكنهم أكبر دهاء ومكرآ ، لقد حاولوا مهادنة الكادحين فسمحوا للحكومات أن تصدر بين الفينة والفينة قوانين تهدىء من ثورة النفوس فتنشىء للمغلوبين على أمرهم حقوقاً اجتماعية . إنهم لا يفعلون ذلك حرصاً منهم على إصلاح حال الطبقة المغلوبة الكادحة ، وإنما يفعلونه بوصفه وسيلة لا مفر منها لحماية مصالحهم واتقاء قتال الكادحين ، لقد صاروا يضمون إلى نصوص الوثائق القديمة الفردية النزعة — دون أن يمس جوهرها — نصوصاً جديدة ، أو يصدرن قوانين مستقلة — عن تلك الوثائق الجديدة في نظرهم بالتخليد — تنشىء حقوقاً أسموها «اجتماعية» تتضمن مزايا مادية أو أدبية بحجة تحقيق العدالة الاجتماعية ، كالحق في العمل وفي الراحة وفي التأمين من العجز عنه — لأنها حقوق تخول للفرد قبل الدولة فتحملها على أن تقدم له مزايا معينة . لقد أصبحت الدولة بمقتضاها مكلفة بضمان بعض المزايا المادية والأدبية للفرد بعد أن كانت وظيفتها — على حسب الوثائق القديمة الفردية النزعة — قاصرة على الامتناع عن كل ما من شأنه الحد من حريات الأفراد «الطبيعية» .

لقد صدرت القوانين تباعاً في الدول الرأسمالية مخولة للكادحين الحق في العمل والراحة وفي التأمين من الجوع في حالة المرض أو الشيخوخة ، وفي التعليم ، إلى غير ذلك ، ولكن دون أن تعمل على الحد من الرأسمالية المطلقة الجشعة المستغلة . ثم راحت بعض تلك الدول تفيد من فرصة وضع دساتير

جديدة أو تعديل دساتيرها القديمة فتضم إلى قواعد الحرية الفردية النزعة
نصوصاً تكفل للكادحين بعض الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، لقد تضمن
دستور فيمر الألماني الصادر في عام ١٩١٩ قائمة بتلك الحقوق استهلت
بتكليف الدولة بالسهر على نقاء الأسرة وصحتها وتحسين حالتها الاجتماعية
وبوجوب تنظيم الحياة الاقتصادية وفقاً لمبادئ العدالة وبشكل يكفل للجميع
وجوداً يليق بالإنسان ، وكذلك فعلت أسبانيا في دستورها الصادر في
سنة ١٩٣١ ولقد تمسك الدستور الفرنسي الصادر في سنة ١٩٤٦ صراحة
بالنزعة الفردية ، فأعلن في ديباجته اعتبار مبادئ إعلان عام ١٧٨٩ جزءاً منه
وذلك بداهة لصالح السادة الرأسماليين ، ولكنه أضاف إلى ذلك قائمة ببعض
الحقوق الاجتماعية كالحق في العمل والتأمين من العجز عنه والراحة وفي التعليم
وذلك مداراة لطبقة الكادحين .

وجملة القول ، إنه منطق الإصلاح البرجوازي تفادياً لثورة الطبقات
الكادحة ، عن طريق المساومة والتسوية .

الفصل الثالث

في

سند الثورة ومعيار العمل الثورى

في فلسفة ثورة ٢٣ يوليو

الحمية - التقديمية - الشعبية

إن تاريخ مصر المعاصرة لا يعدو أن يكون - فيما قبل الثورة - تاريخ القهر والاستغلال المتواصل لصالح القوى المتحالفة ضد الشعب المصرى ، لصالح الاستعمار البريطانى والاحتكارات المالية الأجنبية من ناحية ، ولحساب أسرة محمد على والاقطاع الزراعى الذى راح يتحالف من أجل استغلال الشعب وقهره مع الرأسمالية الجديدة من ناحية أخرى .

ثم إن شعب مصر كان فى أعقاب الحرب العالمية الأولى وحتى قيام ثورة ٢٣ يوليو ، قد نقلت اليه من الغرب وجهات دستورية قصد بها صرفه عن حقيقة ما كان يئن تحت نيره من قهر واستغلال ، ففى ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣ صدر الدستور الذى ظل يحكم تنظيمنا السياسى (١) حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، وإنك لو استعرضت النصوص الواردة فى الباب الثانى من ذلك الدستور للاحظت أنها - من حيث العبارات - تكاد تكون صورة للأحكام الواردة فى اعلان حقوق الإنسان والمواطن الفرنسى الصادر سنة ١٧٨٩ ، أنها تبدو حريصة ملحة فى إعمال النزعة الفردية ، فهى من الناحية الاقتصادية تعتبر الملكية الفردية حقاً مقدساً ثم تتردد الحريات التقليدية على منهج الدساتير

(١) فيما عدا فترات التعطيل أو الالغاء القصير - راجع كتابنا النظم السياسية .

الغربية الفردية النزعة ، ومن الناحية السياسية يسجل دستور ١٩٢٣ المصرى مبدأ سيادة الأمة ومبدأ المساواة أمام القانون نقلا عن تلك الدساتير .

إنها معالم الديمقراطية الغربية الفردية النزعة ، مصورة فى عبارات فى نصوص ذلك الدستور الذى نقل اليها - من حيث كيان الهيئات الحاكمة - شكلا من أشكال النظام النيابى الغربى ، هو الشكل البرلمانى ، غير أن عوامل القهر والاستغلال التى تسلطت على الشعب المصرى حينذاك جعلت من أحكام ذلك الدستور المتصلة بالحريات العامة مجرد عبارات جوفاء بالنسبة للجماهير الشعب العامل المحروم من الملكية اللازمة لممارسة هذه الحريات ممارسة فعلية من ناحية ، كما جعلت من الحكومة البرلمانية أداة قمع فى يد الطبقة التى كانت تستأثر بالثروة ، والتى استطاعت تبعاً لذلك أن تستأثر بالسلطة السياسية ، فكانت دكتاتورية الاقطاع ورأس المال من ناحية أخرى ، إنها السيطرة السياسية لتحالف رأس المال والاقطاع تبعاً لسيطرته الاقتصادية . ذلك بأن الرقيب الأوحده على الوزارة فى نظام البرلمان عندما تنتمى إلى حزب الأغلبية فى البرلمان هو رأى العام ، وهيئات أن يكون هناك رأى عام يخشى جانبه فى بلد يموت سواده الأعظم من الحرمان ان لدى الجوعان مشكلة تستنفد كل طاقاته الفكرية والبدنية ألا وهى «لحمة العيش» إنه يستنفد كل طاقاته من أجل بقائه .

لقد كان السند العقلى لثورة الطليعة البرجوازية على الامتيازات الطبقيّة (امتيازات النبالة) فى القرن الثامن عشر فى الغرب يتمثل فى فكرة العقد السياسى ، فى إطار فلسفة سياسية شاملة تستهدف المساواة أمام القانون .

وكان السند العقلى لثورة البروليتاريا طليعة الطبقات الكادحة فى كل بقاع

الأرض — على نحو ما نادى بها ماركس — تتمثل في «الحتمية التاريخية» لتلك الثورة ، وتستهدف في التوديكاتورية هذه الطبيعة من أجل غاية المنهى التي هي المجتمع الشيوعي .

فإذا كان السند العقلي لطبيعة ثورة الشعب العربي ، ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ؟ .

ان فلسفتنا السياسية الثورية ، هي وفي كل جوانبها فلسفة علمية بحثية ، إن سندا العقلي لثورتنا العربية . والذي يمثل جزءاً من نظريتنا السياسية الثورية الشاملة هو سند علمي خالص — شأنه في ذلك شأن طبيعة تلك النظرية .

ان سندا العقلي للثورة العربية الشاملة هو سند علمي ذلك :
(أولاً) لأنه يبدأ من التجربة . فهو ليس من خلق العقل بمنأى عن المشاهدة ، على عكس الحال بالنسبة للسند العقلي لثورة الطبيعة البرجوازية في القرنين السابع عشر والثامن عشر في الغرب . فلقد كانت تنحصر كما أسلفنا في فكرة «العقد السياسي» التي تقوم على تصور عقد افتراضي بحث ، عقد أبرمه الناس فيما قبل قيام المجتمعات السياسية فقامت تلك المجتمعات على مقتضى شروطه وأهدافه ، فكانت الدولة البرجوازية المنشودة ، ولقد أثبت التاريخ أن عقداً ما على شاكلة هذا العقد أو على أي شكل آخر لم يبرم من أجل انتقال الجماعات من حالة الطبيعة إلى نظام الدولة ، وإنما الثابت أن نظام الدولة جاء وليد تطور الجماعات الانسانية تطوراً متفاعلاً مع طبع الانسان الاجتماعي ذلك بينما يستمد سندا العقلي للثورة العربية الشاملة إصالته من الواقع ومن التجربة الوطنية وإذا ما بدأت وجهة النظر من المشاهدة واستندت إلى التجربة كانت بذلك علمية .

(ثانياً) لأن سندنا العقلي للثورة العربية الشاملة يتمثل في حكم عقلي ،
أى في عملية عقلية ، مادتها الأولى التجربة الوطنية . أن طبيعة الثورة
العربية قد اقتنعت عقلا واستناداً إلى التجربة ، بأن الثورة هي الطريق الوحيد
الذى يستطيع الشعب العربى أن يسلكه للخلاص من الاستغلال والقهر ، ومن
ثم فإن سندنا العقلي هنا علمى بحت ، لا افتراضى ولا تحكى ، وإنما هو واقعى
انه حكم عقلي ينبع من الواقع ويستند بصفة أصلية إلى التجربة الوطنية .

تلك هي طبيعة السند العقلي للثورة العربية الشاملة كما حددتها طبيعتها
الثورية ، إنه سند عقلي علمى .

وهذا الحكم العقلي ينبع من التجربة - كما قلنا - فلقد أثبتت هذه التجربة
بأنه لا اختيار أمام الشعب العربى فى السبيل إلى التخلص من الاستغلال والقهر
بين طريق الثورة الشاملة وبين ما عداه ذلك بأن عوامل القهر والاستغلال
القديمة لن تستسلم بداهة بالرضا وإنما لابد من قوة تقهرها ومن ثم فإن
منهج الإصلاح لن يجدى ، ذلك بأن أنصاف الحلول عن طريق الإصلاح لن
تكون إلا لصالح التحالف القديم المستغل القاهر ، تحالف الاقطاع ورأس المال
انها ستترك بالطبع عوامل السيطرة الاقتصادية والاستبداد السياسى القديم
قائمة تدعم ذلك التحالف وتؤيده ، ومن ثم ستبقى على أسباب شقاء الشعب
العربى .

وهكذا كانت الثورة هي الطريق الوحيد إلى القضاء على هذه العوامل ،
ان الحل الثورى اذن هو الحل الحتمى الذى لا بديل له ، وهذا الحل الثورى
ليس قاصراً على جانب من حياتنا دون جانب ، وإنما هي حتمية الحل الثورى
الشامل ، ذلك بأن القضاء على القهر السياسى لن يكون جدياً ونهائياً الا بازالة
أسبابه وعوامله ، أى الا بالقضاء على عوامل الاستغلال الاقتصادى .

إن ترك المجال لتلك العوامل سيدئى حتماً إلى إتاحة الفرصة للسيطرة السياسية لصالح الطبقة المستغلة من جديد . لذلك تعينت حتمية الحل الثورى فى مجال السياسة وحتميته أيضاً فى مجال الاقتصاد ، وبات تبعاً لذلك الحل الثورى الشامل هو الطريق الوحيد أمام الشعب العربى فى السبيل إلى الخلاص من الاستغلال والقهر .

إنه إذن الحل الثورى الحتمى الشامل ، وهو كذلك — استناداً إلى ماتقدم — الحل الحتمى الثورى العلمى الشامل . إنها إذن «الحتمية العلمية» للثورة العربية الشاملة .

ونحن فى تصويرنا هذا لسندنا العقلى للثورة العربية الشاملة لا نتحكم فى شىء ، وإنما هو تأويل لما جاء فى الميثاق الوطنى الذى سجل فلسفتنا السياسية الثورية بعد أن تبلورت فى ضوء التجربة .

فأولاً : إن الثورة العربية ، كما صورها الميثاق لأبد وأن تكون عملاً شعبياً وتقدمياً . فهى حركة شعب بأسره يستجمع قواه ليقوم باقتحام عنيد لكل العوائق والمواقع التى تعترض طريق حياته كما يريد ، إنها تتسم بسمتين أساسيتين هما «الشعبية والتقدمية» .

ومن ثم فإن الثورة — فى فكرنا الثورى — ليست بعمل فردى والا كانت — على حد تعبير الميثاق الوطنى — «انفعالا شخصياً يائساً» ضد مجتمع بأسره ، «وهى كذلك ليست بعمل فئة واحدة ، والا كانت تصادم مع الأغلبية» وفى هذا يجافى فكرنا الثورى الفكر الثورى الغربى فى فلسفة القرن الثامن عشر ، فقد كان كما أسلفنا لا يرى أن تكون الثورة بالضرورة حركة شعبية كاملة وإنما كانت الثورة جائرة — فى ذلك الفكر — بالنسبة لفئة معينة

- بل ولكل فرد على حدة - استناداً إلى فكرة «العقد السياسى» على نحو ما فصلنا .

وكذلك فإن الثورة العربية الشعبية هى ثورة تقدمية ، أنها لا تستهدف مجرد التغيير الطائش أو الهوى الجامح ، وإنما غايتها التقدم ، أنها الزحف إلى حياة أفضل ، ان الثورة العربية الشاملة ليست البتة غضبة فئة أو مجرد غضبة شعب بأسره ، وإنما هى - على حد تعبير الميثاق الوطنى - «عمل ايجابى يستهدف اقامة أوضاع جديدة» ، إنها ثورة الشعب على عوامل الاستغلال والقهر القديمة ، من أجل الحرية والاشتراكية . انها ثورة سياسية اجتماعية معاً ، إنها ثورة شعبية شاملة بعناصرها البشرية النائرة بغاياتها .

وهذه الثورة الشاملة هى الحل الوحيد والحتمى - لا تحكما أو اندفاعاً - وإنما هى الحتمية العلمية التى يستند فيها العقل إلى المشاهدة والتجربة .

وفى هذا المعنى يقول الميثاق الوطنى «لقد اثبتت التجربة وهى مازالت تؤكد كل يوم أن الثورة هى الطريق الوحيد الذى يستطيع النضال العربى أن يعبر عليه من الماضى إلى المستقبل ..

«الثورة هى الوسيلة الوحيدة التى تستطيع بها الأمة العربية أن تخلص نفسها من الأغلال التى كبلتها ومن الرواسب التى أثقلت كاهلها . فان عوامل القهر والاستغلال التى تحكمت فيها طويلاً ونهبت ثرواتها لن تستسلم بالرضا وإنما لابد على القوى الوطنية أن تصرعها ، وأن تحقق عليها انتصاراً حاسماً ونهائياً .

«والثورة هى الوسيلة الوحيدة لمغالبة التخلف الذى أرغمت عليه الأمة العربية كنتيجة طبيعية للقهر والاستغلال ..

«إن الطريق الثورى هو الجسر الوحيد الذى تتمكن به الأمة العربية من الانتقال بين ما كانت فيه وبين ما تتطلع اليه» .

وفى الباب السادس من الميثاق تحت عنوان «فى حتمية الحل الاشتراكى» جاء «ان الحل الاشتراكى لمشكلة التخلف الاقتصادى والاجتماعى فى مصر وصولاً ثورياً إلى التقدم لم يكن افتراضاً قائماً على الانتقاء الاختيارى وإنما كان الحل الاشتراكى حتمية تاريخية فرضها الواقع وفرضتها الآمال العريضة للجماهير» .

إن طريق المساومة والحلول الوسط والتفكير الإصلاحى ، لم تك لتجدى البتة كوسيلة إلى تخلص الأمة العربية من عوامل القهر والاستغلال القديمة لأنها إذن الثورة العربية الشعبية الشاملة بحتميتها العلمية .

وهكذا يظهر السند العقلى فى فلسفتنا السياسية الثورية على ما يقابله فى فلسفة القرنين السابع عشر والثامن عشر النظرية الغربية بأنه سند علمى خالص لا يستند إلى مجرد فروض ، وإنما يعتمد على الواقع والتجربة منتهياً إلى القول بحتمية الثورة .

كما تظهر أيضاً فلسفتنا السياسية الثورية - فى مجال العمل الثورى - على ما يقابله فى الفلسفتين الغربية النظرية الفردية النزعة والماركسية العلمية معاً ، ذلك بأن العمل الثورى يتمثل فى فلسفتنا السياسية الثورية فى عمل شعبى شامل لا عمل نفر أو فئة ، بينما يتمثل العمل الثورى فى الفلسفة الغربية النظرية (فلسفة القرنين السابع عشر والثامن عشر) فى أن الثورة حق يترك تقدير ممارسته للجماعة أو لفئة منها بل ولكل مواطن على حدة ، كما يتمثل العمل الثورى فى الفلسفة الماركسية فى عمل طبقي يمتد لاجتماع فئة أو فرد ولا عمل الشعب بأسره وإنما هى ثورة طبقة معينة بذاتها .

الكتاب الثاني

ثورة

٢٣ يوليو

« كتب هذا الجزء الدكتور اسماعيل محمد هاشم »

الفصل الأول

لماذا... الثورة

١ - المجتمع والطبيعة :

منذ بداية الحياة ونشأة المجتمعات .. تفجرت على الأرض صراعات ومآسى وتناقضات طرفاها .. الانسان والطبيعة ، فالمجتمع هو .. الانسان في صراعه مع الطبيعة ، وفي أرقى صورها مع أخيه الانسان ، والمجتمع أيضاً هو .. الانسان في وحدته مع الطبيعة .

فلقد خاض الانسان نضالاً مريراً للتحرر من الخوف .. الخوف البدائي الذي ولده عدم معرفته بأسرار الطبيعة .. التي تتحكم فيه بقدر ما يجهلها ، ولكن الانسان في نفس الوقت يستمد قواه المنتجة من الطبيعة .. فتصبح الطبيعة منتجات وأدوات ومواد فالانتاج هو امتلاك الطبيعة ، وتاريخ المجتمع هو تاريخ إمتلاك الانسان للطبيعة .. وعلى ذلك لا يمكن الفصل بين المجتمع والطبيعة .

ومن خلال هذه النظرة إلى الطبيعة والمجتمع يتحدد وجود الانسان ازاؤها من خلال الرابطة بينه وبين كل منهما ..

فيتحدد وجود الانسان ازاء المجتمع .. في صورة علاقات انتاج ..

ويتحدد وجود الانسان ازاء الطبيعة .. في صورة قوى منتجة ..

١ . وتتضح صورة الوجود الانساني ازاء المجتمع .. بالمعرفة .. المعرفة بالقوانين الموضوعية لعلاقات الانتاج . كما تتضح صورة هذا الوجود

الانسانى ازاء الطبيعة بالمعرفة أيضاً .. المعرفة بالقوانين الموضوعية الخاصة بالقوى المنتجة .

وايضاحاً للمعنى الذى نقصد اليه .. فان الوجود الانسانى ازاء مجتمع ما يتحدد بمعرفة دور الانسان وعلاقته بالطبيعة وأخيه الانسان فى عملية سعيه لتلبية حاجاته وحاجات الآخرين ، أى معرفة القوانين التى تحكم عملية الانتاج ونظمها وعلاقاتها السائدة ، ولا شك أن الانسان قادر على هذه المعرفة وصالح لها بحواسه التى يملكها فهذه الحواس تنقل له صوراً عن العالم الذى يقع خارجه .. وهذه الصور هى فكره .. الذى يشكل ادراكاً موضوعياً عن العالم المحيط به ... يكون هو الحقيقة فى تلك اللحظة .. وفى سعيه لتطويع الوجود بالمعرفة المحدودة .. ترى المعرفة وتتطور .. ففى كل حقيقة نسبية يتوصل اليها توجد بعض عناصر الحقيقة المطلقة .

ولكن ماذا يريد الانسان ؟ .. ان المعرفة ترسم صوراً حقيقية وموضوعية للعالم الخارجى .. قائمة وملموسة .. ومستقلة عن ارادته .. ولكى يتحرر الانسان ازاء المجتمع لابد أن يخضع هذه الصور لارادته .. ويسيرها فى اتجاه مصالحه .. ولكن الحرية ازاء المجتمع ليست شيئاً فطرياً .. وليست مما يكتسب آلياً .. انها على العكس ثمرة نضال مرير للبشرية جمعاء وطوال تاريخها الطويل .

وبالمثل فالوجود الانسانى ازاء الطبيعة يتأكد بمعرفة القوانين التى تحكم الظواهر الطبيعية .. فالانسان لا يستطيع الا بقدر ما يعرف .

ولقد سعى الانسان للعلوم لحاجته إلى التحرر من قبضة الطبيعة وتحكمها فعرف علم «الفلك» الذى كان ضرورياً لشعوب الرعاة والزراع على ضفاف الأنهار ، من أجل تحديد دقيق للفصول ، «والرياضة» لقياس الحقول وتقسيمها وزادت بالتالى دقة الانسان فى الملاحة وقدرته على عبور الصحارى .

ومع نمو المدن وتشيد المباني الضخمة ونمو الحرف الصناعية ظهرت علوم «الميكانيكا» لتساعد أيضاً في تطور الزراعة ولكي تستخدم في الملاحة والحرب .

أما علم «القوى المائية» فقد دعت اليه ضرورة ضبط تيارات المياه في جبال ايطاليا في القرنين السادس والسابع عشر . وعندما الحت ضرورات تطوير الصناعة اشتدت الحاجة لدراسة خواص المواد الأولية والنباتات والطاقة وعندئذ نمت وتطورت علوم «الطبيعة والكيمياء والميكانيكا» .

وهكذا ارتبطت نشأة العلوم الطبيعية مباشرة برغبة الانسان في امتلاك الطبيعة أى ارتبطت باحتياجات الانتاج . ولا شك أن اخضاع القوى البدائية للطبيعة مثل الريح والحرارة والبخار والكهرباء والذرة قد أجرى بدوره تغييرات حاسمة في القوى المنتجة ذاتها وفي علاقات الانتاج بين أفراد المجتمع (١) .

٢ - الثورة .. هي السعى لتحرير الانسان :

إن في معرفة ظواهر الطبيعة والمجتمع .. تكمن القوة الحقيقية للانسان وتوجد حرية، وبعبارة أكثر تحديداً .. ان الحرية الحققة للانسان تتمثل في الكشف عن قوانين علوم الطبيعة والمجتمع ، وجعل هذه القوانين ذاتها تتحرك في اتجاه خدمة أغراضه الواعية المحددة قبلا .

إن الانسان العربي يستطيع أن يخضع مزيداً من قوى الطبيعة .. مثلاً .. بالسد العالي ، كما يستطيع التحكم في تطور المجتمع .. مثلاً .. بالتحول إلى الاشتراكية .

(١) الحل الاشتراكي : قدر محتوم . . أم غاية واعية - الكاتب - يناير ١٩٦٦

اذن الحرية توجد في العلم .. وتتسع الحرية بمزيد من العلم .. أى بالمزيد من تغلب الانسان على الطبيعة والمجتمع ، واخضاعهما لاغراضه عن طريق العلم ، وبهذا المعنى فان تحرير الانسان لا يعنى استقلاله عن الطبيعة أو المجتمع أو إلغاء القوانين الطبيعية والاجتماعية .. انما يعنى معرفة هذه القوانين والقدرة على وضعها في خدمة حاجات البشر .

فمثلا غليان الماء .. ضرورة .. تحدث مستقلة عن ارادة الانسان .. ولكنها كانت ضرورة غير مفهومة أو عمياء .. حتى تمكن الانسان من اكتشاف القوة المحركة للبخار ، وهكذا الأمر بالنسبة لقانون جاذبية الأرض .. فكم مرة تساقط البرتقال والتفاح من الشجر على الأرض قبل أن يتنبه الناس لهذه الضرورة ؟

كما أن هناك حتمية فيضان النيل في كل صيف .. حتى ولو انقطع الفيضان في بعض الأعوام .

ولكن هل معرفة الضرورة يلغى وجودها؟ .. بالطبع لا .. فكون الانسان العربى يبنى السد العالى .. لا يلغى حدوث فيضان النيل .. ولكنه يخضع هذه الضرورة لارادته .. وهنا تكمن حرية الانسان التى يسعى إلى تحقيقها .. تكمن في أن تصبح الضرورة مفهومة وبالتالي يكون خضوعها لارادته ممكناً .

فوجود الطبقات مثلا ضرورة موضوعية .. لكن بمعرفة هذه الضرورة واكتشاف قانونها .. وهو قانون الصراع الطبقي .. يمكن في النهاية التحكم في تطور المجتمع .

ولا شك أن القوى الفعالة اجتماعياً تعمل تماماً على نمو قوى الطبيعة عمياء .. عنيفة .. مدمرة .. طالما لم نعرفها ولم نحسب بالتالى حسابها ، وأن

المعرفة بها تعنى توافر القوة لتحرير الانسان . ولكن القدرة على استخدام هذه القوة فى اخضاع الضرورة لارادة الانسان .. تمثل على وجه التحديد عملية تحرير الانسان ، وهى بالتالى عملية ثورية .

فالثورة هى .. السعى لتحرير الانسان .. تحريره من أن يكون عبداً للمجهول .. تحريره من قبضة الطبيعة والمجتمع .. تحريره من اغلال اللاغائية والقدرية والتلقائية .

وسلاح الثورة هو .. العلم أو المعرفة .. والقدرة على استخدامه استخداماً خلاقاً يوحد بينه وبين اللحظة المحددة .. فالعلم ثورة .. لأن مهمته تغيير الواقع .

وبما أن الثورة هى علم تغيير المجتمع والانتقال به إلى مرحلة ارقى .. كانت حاجة الانسان المصرى إلى الثورة ضرورة ملحة .

٢- لماذا .. الثورة ؟

كانت الثورة هى الأمل .. والوسيلة ليخرج الانسان المصرى من عفن الحياة المريرة التى فرضتها جيوش الاحتلال الاستعماري سنوات طوال .. وليخرج الانسان المصرى من عمالة الجهل إلى وهج العلم .. من التخلف الذليل إلى التقدم .

كانت الثورة تعنى أن يصبح الانسان المصرى حراً حقاً .. وان تنطلق طلاقته وملكاته المغلولة فى الخلق والابتكار .. وأن يعيش طموح الانسانية الرفيع من أجل احتواء الكون والسيطرة على قوانينه لصالح الانسان .. من أجل اضافة جديدة - مهما تكن محدودة - إلى الجهد البشرى .. من أجل انتصار الانسان .

وعندما نتساءل عن سند الثورة المصرية فاننا يجب الا نتردد في تحديد العلم سندا للثورة .. بالعلم يستطيع الانسان المصرى أن يسيطر على المزيد من قوى الطبيعة . ان يطور وسائل الانتاج المتخلفة .. وينفض عن كاهله عمالة الجهل ووصمة التخلف .. ويلحق بسنوات التقدم الهائل التى سبقته اليه كثير من الأمم ، بالعلم يستطيع الانسان المصرى أن يبنى المجتمع الذى يريده . وينطلق فى آفاق الانسانية الرحبة التى تلفظ كل ما هو أنانى ومستغل .

إن النظرة الشاملة والعلمية للطبيعة والمجتمع سلاح الثورة .. وكل الثوريين ، فبدونها لا يمكن ادراك العلاقة بين التخلف فى نمو قوى الانتاج واستمرار قيام أنظمة اقطاعية وبدائية وقبلية .

كما لا يمكن بدون العلم ادراك العلاقة بين نمو الرأسمالية وبروز ظاهرة المستعمرات وبين التقدم المتلاحق فى نمو الانتاج وتدفاع حركات التحرير الشعبية فى كل مكان من أجل مستقبل افضل للانسان .

بالعلم وحده وبالنظرة العلمية الشاملة يستطيع الانسان ادراك هذه الظواهر وتبدو الضرورة الغامضة العمياء .. ضرورة واضحة وتصبح عملية التغيير أمراً إيجابياً ممكناً يتوقف على ارادة الثورة .

وقد عبر الميثاق الوطنى المصرى عن ضرورة الثورة بقوله ..

ان الثورة هى الطريق الوحيد الذى يستطيع النضال العربى أن يعبر عليه من الماضى إلى المستقبل .

فالثورة هى الوسيلة الوحيدة التى تستطيع بها الأمة العربية أن تخلص نفسها من الاغلال التى كبلتها ، ومن الرواسب التى اثقلت كاهلها ، فان عوامل القهر والاستغلال التى

تعلمت فيها طويلا ونهبت ثرواتها لن تستسلم بالرضا ، وانما لابد للقوى الوطنية أن تصرعها وان تحقق عليها انتصاراً حاشماً ونهائياً .

«والثورة هي الوسيلة الوحيدة لمغالبة التخلف الذي ارغمت عليه الأمة العربية كنتيجة طبيعية للقهر والاستغلال ، فان وسائل العمل التقليدية لم تعد قادرة على أن تطوى مسافة التخلف الذي طال مداه بين الأمة العربية وبين غيرها من الأمم السابقة في التقدم ، ولابد والأمر كذلك من مواجهة جذرية للأمور تكفل تعبئة جميع الطاقات المعنوية والمادية للأمة لتحمل هذه المسؤولية .»

«والثورة بعد ذلك هي الوسيلة الوحيدة لمقابلة التحدي الكبير الذي ينتظر الأمة العربية وغيرها من الأمم التي لم تستكمل نموها ، وذلك التحدي الذي تسببه الاكتشافات العلمية الهائلة التي تساعد على مضاعفة الفوارق ما بين التقدم والتخلف» (١) .

ولكن كيف تتم الثورة . . هل تتم عفوا ؟ ام بنضال البشر وبالوعي العلمي بمجرى الظواهر الاجتماعية القائمة ؟

هل يكفي مجرد الزمن فتحدث الثورة حتما ؟ بالطبع لا يمكن أن تكون الثورة مجرد تراكمات كمية ، ولكن لاشك أن التراكم الكمي الذي تصاحبه تغيرات كمية جزئية يكون مقدمة ضرورية للتغير الكيفي الجذري .. أي للثورة .

اذن الثورة ليست شيئاً غيبياً وليست عملاً من أعمال الشعوب . انها علم وحساب دقيق .. الثورة عمل منظم سنده العلم .. يهدف إلى تحقيق مستقبل أفضل للانسان يفرض ارادته على مجرى التغير الاجتماعى وباخضاع الطبيعة للملكاته .. فالبنيان الاجتماعى فى سائر المجتمعات لا يتشكل تلقائياً وانما يبنى بالجهد الواعى .. وبنضال الانسان .. ، والتحرر من قبضة الطبيعة يتحقق بالكشف الخلاق لقوانينها وعلومها . ان الثورة اذن .. من صنع الانسان بالنظرة الواعية العلمية والشاملة للواقع .. وبأيام الكدح والنضال لتغيير هذا الواقع .

٤ - الثورة ... والتمرد :

ان الثورة عمل اجتماعى وبالتالي فهي تعبير عن حركة الغالبية من الناس لفرض ارادتها على تطور الاجتماعى ، فى اتجاه تحقيق مصالحها وتأكيد سلطتها ان الحوار الذى اجريناه يمكن ايجازه فى الكلمات التالية .

ان "الغالبية من الناس تصنع الثورة . . مسكتة فى ذلك على العلم والنظرة الشاملة العلمية للمجتمع وقوانينه . . بغيره احداث تغير كفى فيه يمكن لارادتها فى السلطة .

اذن عناصر الثورة هي :

الجهامير - النظرية - التحول الكيفى

ان الجهامير هي صانعة الثورة .. هي الانسان الذى يحترق ليضىء الحياة من جديد .

ان النظرية هي دليل الثورة .. هي الاجابة على تساؤلاتنا .. لماذا وكيف ومتى الثورة ؟

ان التحول الكيفى أو التغير للمجتمع هو هدف الثورة .. هو الواقع الجديد الذى تريد حركة الجماهير فرضه .

ولكى تكون هناك ثورة لابد أن تستكمل هذه العناصر جميعها .. صحيح ان غياب احد عناصرها لا ينهى وجود الثورة .. فالثورة ضرورة .. ولكن لابد من توافر شروط قيامها .

ان غليان الماء .. أو سقوط الأمطار .. ضرورات .. ولكنها لا تحدث إلا إذا توافرت لها عناصرها ، وغياب أحد هذه العناصر لا يعنى انتفاء الضرورة .

ولكى يتحقق غليان الماء .. لابد أن يوجد الماء وان يكون هناك موقداً أو أى شىء يمدنا بالحرارة ، وقبل أن يتحول الماء إلى بخار ، أى قبل أن يحدث التحول الكيفى للماء .. لابد أن تكون هناك تغيرات كمية فى درجة الحرارة .. لافى درجة كثافة الماء .. وبدون هذه التغيرات الكمية التى تصاحبها تغيرات كيفية جزئية لا يمكن أن يحدث التغير الكيفى الرئيسى .. وهو تحول الماء إلى بخار .. هكذا تعمل قوانين الطبيعة .. وأيضاً قوانين المجتمع .

فالثورة لا يمكن أن تتحقق بعمل فردى .. أنها من صنع الغالبية من الناس ، والثورة لا يمكن أن تنجح من غير الوعي الشامل بقوانين المجتمع ، والثورة لا يمكن أن تنفذ بدون استكمال التغيرات الكمية والتغيرات الكيفية الجزئية المصاحبة لها .

ان الثورة تهدف إلى أحداث تغيير جذرى للنظام القائم .. فتتجاوز الوضع الراهن .. واردة المجاوزة هذه ملازمة لاردة التغيير الجذرى .

أما التمرد فانه لا يتجاوز الوضع الراهن .. انه يتم في حدود الوسط ، أن التمرد يرغب في التغيير ولكنه لا يملك ارادة المجاوزة . و ارادة المجاوزة ليست ارادة فردية .. تنبع من الفرد .. انما هي ارادة تعلو عن الذات .. وتتجاوزها إلى الآخرين .. انها ارادة قوى عريضة من الشعب .. طبقة أو طبقات اجتماعية .. تمثل في حركتها انبعاث الثورة .

اذن التمرد يسعى إلى أحداث تغيير جزئي مع المحافظة على الوضع الراهن والتغيير الجزئي عنده ليس له غاية الا تحقيق مشروعاته .. ليس الا احتجاج على الوسط يمتنع معه تجاوزه .

فالتمرد رد فعل للوسط .. وليس فعل .. حيث انه لا ينبغي تجاوزه واقامة وضع جديد (١) .

وقد نتساءل هل كل من الثورة والتمرد نقيض للآخر ؟ ، وللإجابة على هذا السؤال نحاول ايجاز حوارنا السابق في كلمات بسيطة .

(أولاً) ان الثورة فعل شامل وجماعي .. إذا التفت إليها الوسط تجاوزه .

(ثانياً) ان التمرد رد فعل محدود وفردى .. إذا التفت إليه الوسط توقف .

اذن الثورة اشمل من التمرد وأعم منه ، وبالتالي فالتمرد كرد فعل هو جزء من حركة الاشياء في سبيل الحركة العامة .. ولكنه عمل سلبي قد يؤدي إلى تصفية عناصر الثورة وتجمعاتها ، إذ أن الثورة قانونها .. وبدون تفهم هذا القانون والوعي به .. تصبح القدرة على قياس درجة نمو وقوة

(١) الثورى والتمرد - الدكتور مراد وهبه - الطليعة - عدد أغسطس ١٩٦٥ .

عناصر الثورة والثورة المضادة قاصرة ، وينحصر عن الفعل المطلوب رد فعل محدود توقفه التفاتة الوسط .

هـ - الثورة .. والانقلاب :

وفي سبيل تحديد واضح لمعنى الثورة .. نحاول أن نقرب أكثر من تحديد وسائلها وغاياتها وطبيعة القوى التي تقودها .

ان قوى الثورة .. هي غالبية الناس .. الواقعة تحت القهر والاستغلال والظلم الاجتماعى .. تلك الجماهير التي ترفض الوضع الراهن وترغب بارادتها تجاوزه وفرض الواقع الذي تريده .

ووسيلة الثورة .. في فرض آمالها .. **السلطة ..** وكثيراً ما يتردد في علوم السياسة والاجتماع بأن الثورة هي السلطة ، ومرجع ذلك أن السلطة أداة رئيسية وحاسمة في يد الثورة .. تعبر بها عن مصالح وآمال قواها .. وتفرض عن طريقها النظام الجديد الذي تهدف اليه ، والسلطة بذلك أداة أو وسيلة في يد الثورة تحقق بها غايتها (١) .

وغاية الثورة .. تأسيس نظام اجتماعى جديد .. تعدل فيه مواقع القوى الاجتماعية ومركزها بالنسبة لوسائل الانتاج وملكيّتها لها ، وبالتالي دور كل منها في عملية الانتاج نفسها . ويستتبع ذلك بالضرورة قيام مؤسسات ديمقراطية جديدة تعبر عن نواحي الثورة المتعددة .. السياسية والثقافية وغيرها وعلى ضوء تحديدنا هذا لقوى الثورة ووسائلها وغايتها ، يمكن لنا التعرف على المقصود بالانقلاب .

(١) الدولة : والثورة - لينين .

قوى الانقلاب .. هي قطاعات من قوى السلطة القائمة .. القوى التي
تمارس القهر والاستغلال والظلم الاجتماعى فى مواجهة قوى الثورة النامية :
ووسيلة الانقلاب .. ليست اسقاط السلطة القائمة .. ولكن الانفراد بها
وازاحة قطاع من القوى التي تشارك فيها لعجزها عن التعبير عن مصالح
السلطة القائمة .

وغاية الانقلاب .. تثبيت النظام الاجتماعى القائم .. وتعديل مواقع
قطاعات السلطة القائمة بحيث تعبر عن مصالح القطاع الأكثر نفوذاً وقوة .
وبذلك يتضح وجوه التناقض بين الثورة والانقلاب .. وهى تناقضات
جوهرية لا لبس فيها ، فالثورة تبتغى اسقاط السلطة القائمة وما تمثله من
تحالف قوى اجتماعية مختلفة ، بينما الانقلاب يسعى لتثبيت السلطة القائمة
عن طريق استقطاب قطاعات فيها .

والثورة تسعى لاقامة نظام اجتماعى جديد .. أى إحداث تغيير جذرى
فى النظام القائم بينما الانقلاب يهدف إلى تدعيم النظام القائم .

والتاريخ والمجتمعات مليئة بصور الانقلابات التي تم فيها ، وتتسم
جميعها بانعزالها عن حركة الجماهير ، فهى بذلك تعبير عن صراعات بين قوى
السلطة القائمة وفى مواجهة حركة الجماهير .

أما الثورة فلن تقوم إلا بحركة غالبية الناس ووعيتها وتنظيمها وإرادتها
فى تجاوز الوضع الراهن .

٦ - الثورة ... والهبة :

واستطراداً لما سبق يمكن أن نميز بين الثورة والهبة . فالثورة هى وليد

كامل اكتمل نموه وخرج إلى الحياة في موعده الطبيعي ، وله كل مقومات الحياة . فهو من هذه الناحية حركة إيجابية تقوم بها جماعة من الناس ، وتستند إلى قاعدة عريضة . هذه القاعدة العريضة تساند الثورة وتعاضدها بمجرد القيام بها وأحياناً ما تحركها وتدفعها إلى الامام حتى إذا ما قامت هبت من ورائها تؤازرها وتشد من عضدها .

أما الهبة وإن كانت حركة تتم عن ارادة التغيير ، إلا أنها كالجنين الذي لم يستكمل بعد نموه فيخرج إلى الحياة قبل موعده الطبيعي ، ومن ثم لا تكون لديه كل مقومات الحياة ، وبالتالي فليست لديه الامكانيات التي تمكنه من البقاء ، ومواجهة الحياة . وفي بعض الأحيان يموت الجنين ساعة ولادته ، والأخطر من ذلك أنه قد يودى في بعض الأحيان بالأم نفسها . وهذا هو حال الهبة عند ما تقوم الحركة دون أن تكون الظروف مهيأة لها بقاعدة عريضة من الجماهير ، فيرتب على القضاء عليها أن يمتد أثر ذلك إلى الأفراد المكونين لها ، والأفراد الذين كانوا يعطفون عليها ، أي إلى الصف الثاني والثالث منها فيقضى عليهم جميعاً في المهد ، وبذلك تحدث انتكاسة للحركة الجماهيرية ربما أرجعتها إلى الوراء أعواماً طويلة ، وفي نفس الوقت تمكن للحاكم المستبد أن يقضى عليها ، ويقبض على زمام الجماعة بمزيد من القسوة فترزح تحت نيره الجماعة فترة قد يطول مداها ، بعد أن كانت من شاطئ الحرية قاب قوسين أو أدنى ، وساعتها تغرق في بحر من الظلم حتى يهيء لها الله من جديد من أمرها رشداً .

ومن هنا فإن الهبة وإن كانت في مضمونها كالثورة إذ أنها تعبر عن آلام الجماعة ولكن إذا لم تدفع به خطوة إلى الأمام ، فإن عدم ظهورها يكون أجدى

٧ - الثورة ... والثورة المضادة :

صحيح أن التاريخ لا يمكن إرجاعه إلى الوراء .. وأن هناك تحولات اجتماعية عملاقة تنفذ على الأرض .. وصحيح أن النظام الأمبريالي الاستعماري يعيش أيامه الأخيرة وأن قوى الثورة والتقدم في العالم تتعاضد يوماً بعد يوم ، ولكن مازال الطريق طويل إذ مازالت هناك مستعمرات .. ومازال هناك أكثر من ٥٠ مليون نسمة في المستعمرات محرمون من حقوقهم في ممارسة الحياة .. ومازالت تجارة الرقيق قائمة حتى يومنا هذا ... مازال يوجد في الولايات المتحدة ٢٠ مليوناً من العبيد السابقين .. يناضلون من أجل الحرية والمساواة مع البيض .. مازالت الحاجة على الأرض .. وهناك أطفال .. ولكن هياكل عظمية حية .. وهناك اناس يكدحون ولكن .. بلا طائل .. نعم مازالت قوى الاستعمار .. قوى الاستغلال والقهر تحلم من جديد أن تعود للسيطرة على العالم .

في افريقيا.. وبرغم الصراع الدامي العظيم الذي خاضته الملايين من الشعب في القارة العتيدة السوداء .. من أجل احراز الاستقلال الوطني .. من أجل أن يحاول الانسان الافريقى أن يخرج إلى دائرة الضوء .. يعيش انسانيته .. ويبنى مستقبله ، بالرغم من ذلك يحلم المستعمرون والاستغلاليون .. وهم قوى الثورة المضادة .. بأن يستعيدوا سيطرتهم من جديد على الانسان الافريقى .. يحاولون اليوم ذلك .. وقد ينجحون .. في غانا .. في مالي .. في روديسيا .. في غيرها من دول أفريقيا الشابة ، وقد لا ينجحون .. في مصر .. في غينيا في تنزانيا .. ولكنهم يحاولون في كل مكان .. في آسيا .. في أمريكا اللاتينية بل في بلاد العالم الاشتراكي .. يحاولون ؛ في مواجهة قوى الثورة المتعاضدة تحاول قوى الثورة المضادة أن تبحث عن طريق للعودة من جديد .

صحيح أن التاريخ يدلنا على أن المستقبل دائماً ملك لما هو جديد .. لما يجسد التقدم ، ولكن القديم يقاوم في يأس .. هكذا أيضاً يعلمنا التاريخ ، فقد يستطيع القديم أن يلحق بالجديد الجراح .. وقد يستطيع أن يضع العقبات على طريق التقدم لكن هذه الجراح ستبرأ .. وستتخطم العقبات .. لأن انتصار الجديد أمر محتم (١) .

ان الثورة عمل تقدمي يهدف إلى إسقاط سلطة قديمة .. وإسقاط القوى الاجتماعية القديمة وتصفيها ... وتصفية مصالحها ، ولا يمكن أن نعتقد أن هذه القوى .. «قوى الثورة المضادة» .. سوف تستسلم لاجراءات الثورة أو لمحاولة سحقها .. بل على العكس يجب أن نعتقد - وهو الأصوب - بأنها ستبادر بتنظيم قواها ومحاولة الانقضاض على الثورة والانتكاس بها .

فالتاريخ يعلمنا ان الثورة تؤثر على نقيضها ويؤثر هو عليها ، وكلما تقدمت الثورة كلما دفعت الثورة المضادة إلى إتخاذ أساليب أكثر شراسة وخبثاً ودهاء .

وما دامت الثورة قد أصبحت علماً قائماً بذاته ، فلماذا لا نحاول الثورة المضادة أن تؤسس لها «علماً» ؟ لماذا لا تستفيد الثورة من علم الثورة ذاته لكي تقضى على الثورة ذاتها ؟ .. ومن هنا نشأ «علم الثورة المضادة» .. علم يحرص على دراسة القوى المؤيدة للثورة ومدى ثورتها ، ومدى ارتباطها بالاهداف القرية والبعيدة للثورة .. ومدى الترابط بين القرى الثورية والتناقضات الثانوية والأساسية للثورة .. هذا من ناحية ، ومن الناحية المقابلة يحاول علم الثورة المضادة تحديد قواه الاجتماعية وتدعيمها وتنظيم الارتباط بينها ودراسة الوسائل الكفيلة باستعادة سيطرتها ودحر قوى الثورة .

(١) تأملات في المستقبل الاجتماعي للبشرية - تأليف ش . غيرمان - ترجمه عبد الله نوار .

وتستند الثورة المضادة في حركتها إلى «نظرية رجعية» وتستخدم أساليب متعددة من أبرزها الحرب النفسية والتشكيك في الثورة محاولة بذلك جذب عناصر قوى الثورة ذاتها وتكوين احتياط منها للثورة المضادة .

وفي مواجهة الثورة المضادة وحركتها ، لابد أن تتجدد الثورة ويزداد اقترابها من قواها .. ويتطور تعبيرها من مصالح الغالبية العريضة من الناس التي تستند اليهم في نموها واستمرارها .

ان استمرار الثورة كفيل بوقف الثورة المضادة أو تجميدها ، وقد أبرز السيد رئيس الجمهورية في خطابه بدمهور في ١٥ يونيو ١٩٦٦ ، هذا المعنى بقوله :

«هل الثورة مستمرة أو الثورة تقف مكانها؟.. الثورة إما أن تكون مستمرة وتقدمها دائماً.. وأما أن تقف ، وإذا توقفت الثورة فعنى هذا أنها تراجع إلى الأبد..»

وفي ضوء هذه الدراسة الموجزة للثورة ومفهومها نستطيع في الباب الثانى من كتابنا أن نتبع مسيرة الانسان المصرى لصنع ثورته الكبرى .. «ثورة ٢٣ يوليو» العظيمة .

ولم تكن هذه الثورة بلا مقدمات .. بل هى مرحلة من مراحل ثورة الانسان المصرى خلال عشرات السنين .. ثورته على الظلم الاجتماعى .. ثورته على القهر الأجنبى .. ثورته ضد الاستغلال .

وبعد.. فتورة الانسان المصرى لم تتوقف عند ٢٣ يوليو .. بل استمرت فى ١٩٦١ ، ١٩٦٤ ، ١٩٦٧ .. استمرت نبضات الثورة وازدادت قوة وعمقاً .. ولن تتوقف . اذن هى ثورة متجددة تزداد عمقاً وتلتحم بال جماهير فتتفاعل فيها ومن ثم تنفعل بها ولها .

الباب الثاني

الانسان المصرى ... يصنع ثورته

الفصل الثاني

الانسان المصرى ... ضد الغزو الأجنبي

مقدمة :

فى محاولة لتتبع نضال الانسان المصرى منذ عشرات السنين - من أجل الثورة .. من أجل اقامة نظام اجتماعى جديد يحقق آماله ويطلق طاقاته للعمل والابداع .. رأينا أن نبدأ الخطى مع مسيرة الانسان المصرى لصنع ثورته .. ابتداءا من مقاومته الشجاعة لأولى محاولات الاستعمار الأوروبى للسيطرة على أرضه ونهب موارده وثرواته .

ويرجع اختيارنا للبداية مع ثورة الانسان المصرى منذ هذه الحقبة إلى سببين هامين :

(أولاً) انه منذ هذا التاريخ بدأت تتصل حركة الثورة الوطنية المصرية بحركات التحرر الأوروبية من خلال حملة الغزو الفرنسية .

(ثانياً) أنه مع بداية الحملة الفرنسية على مصر .. طرأت تغييرات هامة لحقت بالتركيب الاجتماعى القائم وقتئذ نذكر منها .. تخلخل النظام الاقطاعى التركى المملوكى القديم وذلك بتوجيه ضربة قاتلة لقوة المماليك وهى القوة العسكرية الاقطاعية .. ، وبرز نواة البورجوازية المصرية الأولى ودورها فى قيادة حركة التحرير ضد الغزو الفرنسى والانجليزى ، وكذلك دورها فى فرض ولاية محمد على والى مصر على الباب العالى . وقد كان لهذه التغييرات أكبر الأثر فى مسار الثورة المصرية عبر ذلك التاريخ .

وبالرغم من أنه قد قد حكم نضال الشعب المصرى خلال مراحل المتعددة تناقض رئيسى واحد تمثل فى التناقض بين قوى الشعب وبين قوى الغزو الاجنبى - الاستعمار - والقوى الاجتماعية التى ارتبطت به ، إلا أن طبيعة هذه القوى المتصارعة - سواء من جانب قوى الشعب أو فى معسكر الاعداء - قد اصابها تغيرات مستمرة ارتبطت بتطور حركة المجتمع المصرى نفسه وتطور قوى الاستعمار العالمى من جهة أخرى .

فبينما كانت قوى الشعب التى تصدت للغزو الفرنسى تشمل أساساً على قوى الفلاحين والصناع بقيادة التجار والمثقفين - ١٧٩٨ - ، فإنها - قوى الشعب - تركزت فى قوى الفلاحين - البورجوازية المصرية الزراعية - أثناء الثورة العرابية ، بينما اشترك إلى جانبها قطاع ولید من البورجوازية المصرية الصناعية خلال ثورة مارس ١٩١٩ .

وفى كل مرحلة من هذه المراحل كانت ثورة الانسان المصرى تستند فى حركتها على ثورية الفلاحين والعمال أساساً ، وقد تعاظم دور الفلاحين والعمال خلال فترات نضال الشعب المصرى على النحو الذى سنعرض اليه خلال مسيرتنا مع هذا النضال .

أما فى جانب معسكر الاعداء ، فقد كانت فرنسا هى الوجه البارز والممثل القوى للاستعمار الغربى فى ١٧٩٨ ، إلا أن الاستعمار البريطانى تمكن من فرض سيطرته السياسية والاقتصادية على البلاد فى العقود الأخيرة من القرن الماضى - منذ ١٨٨٢ - ، واستمرت السيطرة على هذا المعسكر للاستعمار البريطانى حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ، حيث بدأت زعامة المعسكر الاستعمارى العالمى تنتقل إلى الولايات المتحدة الأمريكية التى رأت

في نفسها الوريث الطبيعي لمراكز النفوذ الاستعماري في العالم ، وبدأت في التصدي لحركات التحرير الوطني وقمعها من أجل حماية المصالح الاستعمارية العالمية .

وللإستعمار الأمريكي دور بارز في التصدي لحركة الإنسان المصري في سبيل صنع ثورته ، سنعرض له أيضاً في مسيرتنا مع حركة الثورة المصرية .

الغزو الفرنسي في عام ١٧٩٨ :

كانت أولى محاولات الغزو الأوروبي لمصر على يد فرنسا أقوى دولة في أوروبا والعالم وقتئذ ، وعندما بدأت الحملة الفرنسية غزوها لمصر في ١٧٩٨ ، كان الإنسان المصري يعيش في مجتمع اقطاعي .. فالزراعة الاقطاعية سائدة وقائمة على نظام الالتزام .. حيث الاقطاعيات التي يملكها كبار المماليك بما عليها من أناس وحيوانات .. وحيث كان الفلاح المصري مرتبط بالأرض التي يملكها كبار المماليك .. يحرق ويضرب فيها .. ويجمعون هم ثمار العرق والكدح ، ولم يكن للفلاح من حق على الأرض سوى حق توريث ، حق الانتفاع بها لابنائه .. شريطة أن يقوموا بالسخرة المطلوبة .. هكذا كان يعيش الفلاح المصري .. في مجتمع الريف ، أما في مجتمع المدينة فكانت تعيش طوائف الحرفيين .. في ظل أساليب انتاج بدائية ومتخلفة للغاية .. تحاول أن تجد طريق نموها في تطوير أساليب الانتاج .. وفي امتلاك الأسواق المحدودة القائمة .

لقد كانت الخريطة الاجتماعية لمصر في هذه الفترة تشير الى وجود قوى اجتماعية متميزة وغريبة عن شعب مصر تشتمل على المجموعات العثمانية والبيوت المملوكية .. وتشكل في مجموعها طبقة طفيلية لا تشترك في عملية

الانتاج ، الا أنها بحكم ملكيتها لوسائل الانتاج الرئيسية في المجتمع - الأرض - كان لها السيطرة الاقتصادية .. فكانت على قمة البناء العلوى للدولة .. تستأثر بعائد الأرض ويعمل الآلاف من البسطاء في شكل العديد من الضرائب الجائرة .

وكان **الفلاحون القوي الاجتماعية الرئيسية** التي عانت من صور القهر الاقطاعي قد عانت التخلّف المزرى لوجه الحياة العديدة ، وبجانبها كانت **توجد فئات التجار** التي عانت أيضاً من الاتاوات والضرائب التي كان يفرضها المماليك والولاة العثمانيون . وبجانب هذه القوى كان يوجد **المشايخ والعلماء** الذي برز دورهم في قيادة الشعب ضد الغزو الأجنبي والحكم التركي المملوكي .

وعلى ضوء الخريطة الاجتماعية لمصر وقتئذ ، ظن الفرنسيون انهم باستغلال التناقض بين الفلاحين والتجار والمشايخ من ناحية وبين المماليك من الناحية الأخرى يمكن لهم غزو البلاد دون مقاومة تذكر ، وقد قال تاليران - وزير خارجية فرنسا حينذاك - في تقريره إلى حكومة الادارة عن مشروع الحملة «ان أهالى مصر قاطبة يكرهون حكامهم من المماليك الذين يسومونهم الظلم والاضطهاد وهم عزل لا سلاح معهم ، وإذا اعطاهم المماليك سلاحاً بحجة الدفاع عن البلاد ضد الغزاة الأجانب فانهم لا شك سيحاربون به طائفة المماليك أنفسهم ، فليس ثمة خوف من مقاومة أو وثبة من الأهالى (١) .

ومع بداية الحملة الفرنسية تحددت مواقف كل من قوى الشعب والمماليك .. فالمماليك تحرص على صيانة مصالحها ومكاسبها وغنائمها التي

(١) أساليب النضال المصرى : الطليعة - ديسمبر ١٩٦٧ - ص ١١ .

نهبتها من الشعب المصرى .. وهى على استعداد لأن تسلك أى طريق يحقق لها أهدافها .. وهكذا تذبذب موقفها ما بين قيادة قوى الشعب ضد الغزو الفرنسى .. وبين محاولة الاتفاق مع الفرنسيين انفسهم أو التحالف مع الانجليز .

وفى هذه الفترة كانت جماهير الفلاحين والتجار والمشايع تسعى للدفاع عن أرضها وأسواقها ومراكزها ، فخاضت طريق المقاومة المسلحة .. بشكل تلقائى وغير منظم ، ومن ابرز الانتفاضات المسلحة التى قامت فى المدن والقرى هى التى تم فيها بالفعل ثورتا القاهرة الأولى والثانية ، وثورة المهدي بمديرية البحيرة ، وثورة حسن طوبار شيخ المنزلة .

وفى وصف للجبرقى لكل من الموقفين .. موقف المماليك من الغزو .. وموقف قوى الشعب ، يقول عن المماليك «انه بمجرد سقوط الاسكندرية بالرغم من المقاومة الباسلة لأهلها شرع الأمراء فى نقل أمتعتهم من البيوت الكبار المشهورة المعروفة للبيوت الصغار التى لا يعرفها أحد وصاروا طول الليل فى نقل الأمتعة وتوزيعها عند معارفهم وثقاتهم وارسال البعض منها لبلاد الأرياف ، وأخذوا أيضاً فى تسهيل الأحمال والاستحضار للدواب الشيل وأدوات السفر ، وما ذلك الا للتحويل على الهزيمة ..»

لقد كانوا «متنافرة قلوبهم .. منحلة عزائمهم .. مختلفة آراؤهم .. حريصون على حياتهم وتنعمهم ورفاهيتهم .. يختالون فى ريشهم ومفترون فى تجمعهم محتقرين شأن عدوهم .. مرتبكون فى رؤيتهم مغمورون فى غفلتهم .. وهذا كله من أسباب ما وقع من خذلانهم وهزيمتهم » (١)

(١) الجبرقى : الجزء الثالث من « عجائب الآثار فى التراجم والانخبار .

وعن الشعب يقول الجبرتي «لقد اغلق الناس الدكاكين والأسواق وخرج الجميع لير بولاق - بالرغم من هزيمة الجيش المملوكي بشبراخيت - فكانت كل طائفة من طوائف أهل الصناعات يجمعون الدراهم من بعضهم وينصبون خياما أو يجلسون في مكان خرب أو مسجد ، ويرتبون لهم فيما يصرف عليهم ما يحتاجون اليه من الدراهم التي جمعوها من بعضهم .. وبعض الناس يتطوع بالانفاق على البعض الآخر ، ومنهم من يجهز جماعة بالسلاح والأكل وغير ذلك بحيث أن جميع الناس بذلوا ما وسعهم وفعلوا ما في قوتهم وطاقاتهم وسمحت نفوسهم ببذل أموالهم (١) .

ولم يتوقف الشعب المصري خلال الثلاث سنوات التي قضتها الحملة الفرنسية عن قتالها ، ويقول «الجنرال ريبو» - احد قواد الحملة - ان الجنود الفرنسيين كانوا يعملون على اخاد الثورة باطلاق الرصاص وفرض الغرامات على البلاد «لكن الثورة كانت كحية ذات مائة رأس كلما أخذها السيف والنار في ناحية ، ظهرت في ناحية أخرى أقوى وأشد مما كانت ، فكأنها كانت تعظم ويتسع مداها كلما ارتحلت من بلد إلى آخر» (٢)

وتحت وطأة النضال المصري تراجعت فلول الغزو الفرنسي ، وساعد على احراز هذا النصر عاملين هما :

١ - تطور موقف القوى الدولية من فرنسا واضطراب الأوضاع في داخلها .

٢ - حصار الاسطول الانجليزي لقوات الغزو الفرنسي ومنع اتصالها بالخارج .

(١) الجبرتي المصدر السابق

(٢) أساليب النضال المصري - الطليعة - المصدر السابق .

إلا أن العامل الرئيسى كان ولا شك حركة التحرير والانتفاضات المسلحة التى خاضتها جماهير الفلاحين فى الصعيد والوجه البحرى تحت قيادة المشايخ والعلماء والتجار .

وكان هدف الحملة الفرنسية جعل مصر فرع من فروع الاقتصاد الفرنسى يتيح لها استنزاف ثرواتها ومواردها ، وبالرغم من الأعمال العنيفة التى شهدتها البلاد من احراق عشرات القوى وقتل الألوف من النساء والأطفال واغراق الأراضى ، فان حركة التحرير ضد الغزو الفرنسى حققت أهدافاً جوهرية أحدثت تغييراً كبيراً كيفياً جزئياً فى شكل السلطة السياسية فى مصر وفى قوة ومركز القوى الاجتماعية القائمة .

لقد أدت حروب الفرنسيين إلى كشف موقف المماليك تماماً أمام الشعب فلقد برز عدم حرصهم على كفالة وسائل الدفاع عن البلاد ، بل ظهرت فى كثير من المعارك نيتهم فى دفع الفلاحين لحمايتهم من رصاص الفرنسيين ، واستعدادهم للمساومة مع قوى الغزو نفسها وترك الثورة فريسة فى أيديها ، ولقد أوجدت هذه المواقف وعياً جديداً لدى الجماهير جعلها لا تتردد فى العمل على إسقاط القيادة التركية المملوكية ، وساعد على ذلك عنف الضربات التى وجهتها قوات الغزو الفرنسى إلى قوة المماليك العسكرية . وبالفعل تحركت الجماهير بقيادة العلماء والتجار فى ثورتى «مارس ١٨٠٤» و «مايو سنة ١٨٠٥» لاسقاط الحكم المملوكى والحكم التركى على التوالى .

ومن خلال الصراع بين المماليك والشعب اشتد عود فئات التجار وطوائف الصناعات التى بدأت تحرز انتصارات عديدة على البكوات المماليك فى أواخر عهدهم وبدأت تتصدى لقيادة الانتفاضات الشعبية المسلحة

ضد الفرنسيين وضد المماليك وقد أدرك «محمد علي» (١) انه يمكن له الاعتماد على هذه القوة الشعبية الناهضة في تحقيق مآربه وأطماعه في حكم مصر، وبالفعل تحالف محمد علي معها ضد المماليك والأتراك العثمانيين .

فبعد حرب التحرير ضد الغزو الفرنسي أخطأ المماليك فهم التحولات التي لحقت بالمجتمع المصري ، ولم يحسنوا تقدير قوة الجماهير التي خاضت معارك مسلحة ضد الغزاة أستمرت ثلاث سنوات ، فعادت إلى البلاد حالة الفوضى وقام الجنود المرتزقة بسلب ونهب الأهالي وفرضت السلطة المملوكية الضرائب والمكوس . وفوجئت السلطة المملوكية بهبة ثورية حيث دخلت الجماهير في معارك ضد الجنود المرتزقة وكانت النتيجة هروب الحاكم المملوكي «عثمان البرديسي» وشريكه «ابراهيم بك» ومماليكهم من القاهرة ، وفي نفس الوقت ثارت الجماهير في «رشيد» و «دمياط» وسائر المدن على الحكام المماليك واغتالتهم واجبرتهم على الفرار إلى الصعيد (٢) .

وبعد فرار المماليك استدعى الوالي التركي في الاسكندرية ... خورشيد باشا لكي يتولى مقاليد الأمور فوقع في نفس خطأ السلطة المملوكية ، مما أدى إلى اشتعال الثورة من جديد ، حيث طالب زعماء الثورة من العلماء ونقباء الصناعات وكبار التجار بقيادة عمر مكرم بعزل الوالي التركي وتعيين «محمد علي» والياً على مصر بدلاً منه ، وتمكنت ثورة مايو ١٨٠٥ من إسقاط «خورشيد باشا» حيث صدر فرمان تركي بتثبيت محمد علي مكان الوالي التركي في نهاية القتال الذي دام حتى ٩ يوليو من نفس السنة . وكان صدور

(١) كان «محمد علي» يتوود حينذاك عدد من الجند التابعين للملك عثمان البرديسي الذي تولى سلطة الحكم بعد حرب التحرير .

(٢) أساليب النضال المصري - الطليعة - المصدر السابق .

هذا فرمان بمثابة اعلان بممارسة الجماهير لارادتها في فرض السلطة التي تعبر عنها .

الغزو الانجليزى ١٨٠٧

بعد تولية «محمد على» والياً على مصر ، بدأ في الاستعانة بالقوى الشعبية التي جاءت به إلى الحكم في صراعه ضد المماليك وفي سبيل استقلاله عن الباب العالي . وما أن استقر «محمد على» في حكم مصر حتى وجه كافة جهوده وموارد مصر ليوسع نفوذه وليعمل على بناء امبراطورية جديدة له ولاسوته.

وكاد على «محمد على» لكى يتمكن من تحقيق أهدافه أن يقضى على القوى الاقطاعية العثمانية والمملوكية القديمة من ناحية ، وأن يبنى دولة تتصف بالقوة ومن ثم فان النمو التدريجى للمجتمع على النمط الرأسمالى العادى كنتيجة لتحطيم الاقطاع لم يكن ليلأتمه ، فاتجه محمد على إلى انشاء نظام حكم يقوم أساساً على رأسمالية الدولة لتحقيق ما لم تكن الظروف الموضوعية تسمح آنذاك بتحقيقه (١) .

وقام محمد على بتصفية الوجود المملوكى استجابة لضغط الجماهير التي جاءت به إلى السلطة السياسية ولتحقيق مطامعه في التوسع ، واثناء انشغاله بالحرب مع فلول المماليك ، قام أحد الزعماء المملوكيين «محمد الألفى» الذى سبق أن هرب إلى الصعيد بالتواطؤ مع وزارة الخارجية البريطانية على إرسال حملة لم تزد عن ستة الاف جندي أعدت على أساس أن لها أعواناً في مصر هم المماليك .

وجاءت طلائع الحملة عن طريق الاسكندرية - وكانت منفصلة عن

(١) دراسة في المجتمع للمصري : دكتور محمد أنيس - الكاتب - يوليو ١٩٦٥ .

مصر - حيث سلمها لهم الوالى العثمانى بها ، ثم تقدمت القوات الانجليزية نحو رشيد حيث أبيدت فرقة بأكملها فى أول محاولة للاستيلاء على رشيد . وقد قامت القوات الانجليزية بتطويقها واستمر حصارها أسبوعين ، قاوم خلالها الأهالى سقوط مدينتهم واستمروا فى الدفاع عنها بمساعدة فلاحى القرى المجاورة الذين هربوا اليهم الرجال والسلاح والغذاء ، حتى وصلت إلى «رشيد» قوات الجيش التى اشتركت مع الحملة الانجليزية فى معركة تعرف باسم «معركة الحماة» فى ٢١ أبريل ١٨٠٧ ، وهى المعركة التى أدت إلى هزيمة الجيش البريطانى وجلاءه عن مصر .

وبدحر الغزو البريطانى فى عام ١٨٠٧ ، على يد القوى الشعبية الصاعدة وتحت قيادة العلماء والتجار والحرفيين ، تعمق الوعى القومى الذى حققته الجماهير خلال حرب التحرير ، وتعاضم دور هذه القوى فى مسار حركة النضال المصرى ، وهذا ما ادركه محمد على وحاول تداركه .

فقام محمد على بتصفية هذه الفئات ، وبعد أن تم تصفية الوجود المملوكى تماماً أوجد محمد على طبقة تركية ارستقراطية هى طبقة كبار الموظفين فى دولته التى احتلت كافة المناصب العسكرية الكبرى ومعظم المناصب المدنية بكم عمد إلى اضعاف نفوذ قوى المشايخ بنفى زعيمهم السيد عمر مكرم خارج القاهرة عام ١٨٠٩ وانشاء نظام جديد للتعليم يقوم على النمط الأوروبى فأوجد بذلك نظاماً تعليمياً علمانياً كاملاً إلى جانب الأزهر ولقد ترتب على ذلك ظهور طبقة جديدة من المثقفين المتأثرين بالثقافة الغربية ولاسيما الفرنسية . كما قام محمد على باقامة اقتصاد زراعى فيه سمات الرأسمالية حيث صودرت الأراضى والغى نظام الالتزام وأضير الفلاحين من الطريقة التى تمت بها مصادرة الأراضى واعادة توزيعها . وما يقال عن الزراعة يقال أيضاً عن

الصناعة فقد نقل محمد على الصناعة في مصر من الحرفية الاقطاعية إلى الرأسمالية الصناعية الكاملة ولكن على أساس القضاء على طبقة الحرفيين المصريين وإقامة نظام احتكاري حولها إلى طبقة من الاجراء .

وقد كان هدف محمد على من هذه الاجراءات امداد جيشه واسطوله بما يحتاجان اليه لتنفيذ سياسته التوسعية والامبراطورية والتي انهارت نتيجة لمعارضة الدول الأوروبية ولا سيما إنجلترا لمشاريع محمد على التوسعية .

ولقد كان من الطبيعي أن تؤدي هذه التغيرات الاقتصادية والسياسية التي تشير إلى تحول المجتمع الاقطاعي إلى مجتمع تسوده العلاقات الرأسمالية - بفعل الدولة - إلى تغيرات اجتماعية وفكرية أيضا .

أهمها :

- سقوط المجتمع الاقطاعي التركي المملوكي القديم والقائم على نظام الالتزام .

- تطلع الاستعمار العالمي إلى غزو مصر تداركاً للمخاطر التي قد تتعرض لها مصالحه في المنطقة ولتنمية مصالحه فيها بشكل أوسع .

- تصفية نواة البورجوازية المصرية الأولى من تجار وطوائف صناعية ومشايخ بفعل رأسمالية الدولة التي أقامها محمد على .

- إقامة طبقة تركية ومن الشراكسة مالكة للأرض تقوم باستغلال الفلاح المصري إلى جوار احتكار الدولة .

- ظهور فئات جديدة من المثقفين الذين تأثروا بحركة التحرير في أوروبا .

... - تزايد كمى وكيفى فى قوة الفلاحين كطبقة اجتماعية حيث استخدم محمد على قطاع كبير منهم فى الجيوش التى خاض بها حروبه التوسعية وحيث تحول قطاع كبير منهم إلى طبقة منعمة بحق الانتفاع بالأراضى التى أعيد توزيعها. وكانت هذه التحولات الاجتماعية الهامة ، بجانب السيطرة الاوتوقراطية التى كان يمثلها الخديويين من أسرة «محمد على» ودورهم فى السماح لرأس المال الأوروبى بالتسلل إلى مصر ، مقدمة لمحاولة الإنسان المصرى للرد المسلح على عملية الغزو الاستعمارى لمصر .

الفصل الثالث

الحركة الوطنية ... في مواجهة الاستعمار الأوروبي

« الثورة العراقية »

١٨٨١ - ١٨٨٢

مقدمة :

ان الوعي بقانون الثورة الاجتماعية شرط جوهري لنجاح الثورة ، وببنفس الدرجة من الأهمية نجده شرطاً لنجاح أى محاولة للانقلاب على الثورة الاجتماعية ، ولقد كان فشل الحملة الفرنسية في تحقيق أهدافها (من ربط مصر بفرنسا إلى وضع المشاريع التي تكفل استثمار مواردها لصالح الفرنسيين) هو في المحل الأول عدم فهمها لطبيعة التناقضات القائمة بين الأطراف المتصارعة في المجتمع المصري وبالتالي عدم وعي بموقف قوى الشعب من أى محاولة لغزو بلادها .

لقد ظن الفرنسيون أنهم لن يجدوا أية مقاومة الا من المماليك ، وكان الاخرى بهم أن يتفهموا القوى الأساسية للمقاومة والثورة في مصر حينذاك .

أما بالنسبة للغزو الانجليزي لمصر عن طريق الاسكندرية في عام ١٨٠٧ ، فقد وقع الانجليز في نفس الخطأ الذي وقع فيه الفرنسيون ، وذلك بالنسبة لتقدير قوى الثورة التي كان يقودها المشايخ والتجار والحرفيون وفلاحو القوى ومقدرتها على التصدي للمماليك والحملة الانجليزية التي أعدت على نحو اعتبار قوة المماليك في مركز يسمح لها بالقيام بدور فعال ضمن قوى معسكر العدو .

وعلى العموم فقد ترتب على أندحار الغزو الأجنبي (١٧٩٨ ، ١٨٠٧) تقوية مركز قوى الشعب وبلدرة خاصة نواة البورجوازية المصرية الأولى ،

إلا أن تولية «محمد علي» على مصر ورغبته في إقامة امبراطورية على غرار الدولة العثمانية المنهارة دعتة إلى ضرورة التخلص من خطر سيطرة قوى الشعب الناهضة على مسار حركة النضال المصري ، وبالفعل وكما سبق أن أشرنا قام «محمد علي» بتصفية هذه الفئات وأقام رأسمالية الدولة في مجال الزراعة والصناعة ، وأوجد طبقة تركية شركسية تحتل مناصب الدولة الكبرى .

إلا أن قيام رأسمالية الدولة وما تبعها من تطور في وسائل الانتاج وبرز الانتاج الصناعي في الزراعة «كالقطن والأرز» أديا إلى ظهور فئات اجتماعية جديدة ، كما أن إقامة نظام تعليمي علماني وارسال البعث إلى أوروبا أوجد طبقة جديدة من المثقفين المتأثرين بالفكر الليبرالي الذي كان يسود أوروبا وقتئذ .

مقدمات الثورة العربية :

كانت أوروبا في ذلك الوقت تسير في طريق النمو الرأسمالي مارة بمراحله الثلاث . مرحلة النمو التجاري ثم الصناعي ثم المالي ، وكانت الدول الرأسمالية الصناعية تتطلع إلى أسواق خارجية لتسويق الفائض السلعي لديها وبالتالي فإن مطامع محمد علي التوسعية ونظامه الاحتكاري بدت معرقة لتطور هذه الدول ومهددا لمصالحه ، فقامت هذه الدول بأجبار «محمد علي» على إلغاء نظام الاحتكار الذي أغلق به السوق المصري في وجه الفائض السلعي للدول الصناعية الأوروبية وخاصة إنجلترا وفرنسا .

ولقد أدى انهيار نظام محمد علي إلى فتح السوق المصرية واسعة أمام الرأسمالية الأجنبية ودون مقاومة من جانب الرأسمالية المحلية التي قضى محمد علي عليها في فترة سابقة كما ذكرنا . وأصبحت مصر بذلك جزءاً

من الرأسمالية الأوروبية في مرحلتها الصناعية حيث أصبح انتاج مصر الزراعى من القطن يخدم بصفة أساسية مصانع القطن في إنجلترا .

وبدأت الهجرة الأوروبية إلى مصر تزداد بمعدل كبير مع دخول رؤوس الأموال الأجنبية إليها ، وتسالت إلى أرجاء الحياة المصرية المختلفة حيث ساهمت في اقامة عدة مؤسسات سيطرت فيها على أهم القطاعات الاقتصادية في البلاد فتألفت في عصر اسماعيل شركات زراعية وتجارية كان حوالى ٩٦٪ من رأسمالها أجنبياً والباقي رأسمالى مصرى موزع بين الحديدى والبشوات والأتراك ، كما تكونت شركات الملاحة وفي مقدمتها شركة قناة السويس ، وفي مجال البنوك والائتمان انشأت عدة بنوك في مقدمتها البنك العثمانى ورأسماله فرنسى بصفة خاصة ، كما مثلت القروض أهم وأخطر الاشكال الرأسمالية الأوروبية في مصر والى بلغت في عهد سعيد واسماعيل ما يقرب من ٩٨ مليون جنيه وأغلبها كان يدفع عليه فوائد عالية جداً (١).

وفي نهاية عهد «اسماعيل» ومع كارثة الديون اضطرت مصر إلى قبول الرقابة الثنائية (الانجليزية والفرنسية) على شئونها المالية ، ثم اضطرت إلى قبول اشراك وزيرين أوروبيين في الوزارة المصرية وتحولت ميزانية الدولة إلى ميزانية تسديد ديون .

وهكذا ترك الحديدى الأول ومن تبعه الغزو الأوروبى يحقق أهدافه في سهولة تامة ، كما اتبع الحكم الحديدى في نفس الوقت سياسة تهدف إلى اضعاف الجيش المصرى فقام بتسريح عدد من الجنود والضباط ، وترك الجيش في أسوأ ظروف ممكنة من حيث الملابس والمأكل والحرمان من الترقية وتأخير المرتبات

(١) دراسة في المجتمع المصرى - دكتور محمد أنيس - الكاتب - يوليو ١٩٦٥ :

والأخطر من ذلك التمكن لفئة غربية عن الشعب المصرى هى الشراكسة والارستقراطية العسكرية الأجنبية من قيادة الجيش المصرى والتحكم فيه ، مما أدى إلى اضعاف الجيش المصرى وجهل قيادته بفنون الحرب ، وفى خلال الحرب المصرية الحبشية (١٨٧٥ - ١٨٧٦) ظهرت آثار ذلك بأبادة فرقة مصرية كاملة نتيجة للخيانة وسوء التنظيم والأهمال وبعد القيادة عن الاحساس بالوطنية المصرية .

اذن لقد كانت هناك عدة معالم على طريق الثورة .. دفعت بها .. وحددت أهدافها .. وهذه المعالم هى :

١ - الفساد والاستبداد الذى مارسه الأسرة الخديوية فى حكم البلاد بالاستعانة بفئات غربية عن المجتمع المصرى .

٢ - التسلل الاستعمارى إلى البلاد عن طريق رؤوس الأموال الأوروبية وفرض الوصاية على البلاد وغيرها من مظاهر الانتقاص من حرية البلاد واستقلالها .

٣ - اضعاف الجيش المصرى ومحاولة القضاء عليه .

قوى الثورة العرابية :

من المهم لكى نتفهم مسار الثورة العرابية أن نحدد من هم قوى الثورة ؟ ومن هى القوى المعادية للثورة ؟ وما هى أسباب هذه الثورة وأهدافها ؟

ولقد حاولنا فى عرضنا السابق أن نحدد مقدمات أو أسباب الثورة ، ومن الواضح أن القوى المعادية للثورة تتحدد بناء على هذه المقدمات فى ثلاث قوى رئيسية هى :

- ١ - الاستعمار الأوروبي - الانجليزى والفرنسى .
- ٢ - الأسرة الحديوية .
- ٣ - الطبقة الغريبة عن الشعب المصرى المشتملة على الأتراك والجزاكسة والأجانب .

وفى جانب قوى الشعب .. كانت اطرافها متشابكة ومتضاربة .. تجدد قوى مختلفة التكوين الاجتماعى والطبقى .. فن بينها طبقة كبار ملاك الأراضى .. وصغار الفلاحين وعدد كبير من التجار والحرفيين الذين تحولوا إلى اجراء بقيام رأسمالية الدولة فى حكم «محمد على» .. وهناك أيضاً فئات المثقفين الأزهرين والعلمانيين .. كما أن هناك فئات العسكريين .

(١) طبقة ملاك الأراضى والى نشأت عن طريق العديد من الاجراءات التى اتخذت فى أواخر حكم «محمد على» حتى أواسط عهد «اشماعيل» وانتهت بظهور الملكية البورجوازية للأرض - التى كانت تقوم أساساً على تحول الأرض كوسيلة انتاج إلى سلعة بحيث تقرر الملكية الفردية (حق التصرف والاستغلال) ويتحول العمل فيها إلى سلعة ، وتنتجه إلى الانتاج للسوق (التوسع فى زراعة القطن) ويعتمد الانتاج فيها على التمويل المصرفى (انتشار البنوك العقارية) (١)

ومن امثلة هذه الاجراءات :

- ١ - صدور لائحة عام ١٨٤٢ ، أعطى محمد على بموجبها أصحاب الابعاديات والجفالك حق ملكيتها المطلقة والتصرف فيها كيفما شاءوا بالبيع أو الهبة .

(١) أساليب النضال المصرى - الطليعة - المصدر السابق .

٢ - فى عام ١٨٤٦ صدرت لأئمة جديدة ، بمقتضاها يجيز لواضع اليد على الأرض التوسع فى حق التصرف بالنقل أو الرهن .

٣ - وفى عام ١٨٥٨ ظهرت اللائحة السعيدية واعترفت بحق الذكر والانى فى التوريث .

٤ - وفى عام ١٨٧١ تحت ظروف اضطرابات اشماعيل المالية ، أجبر الخديو على منح الحقوق المطلقة للملكية لكل الذين يدفعون الضريبة عن ست سنرات مقدماً ويعرف هذا القانون باسم «قانون المقابلة» .

وقد أدت هذه الاجراءات كما لاحظنا إلى نمو الانتاج السلى فى الزراعة بنشوء الملكية الفردية وبالتالي حدوث تراكم رأسمالى فى الزراعة أدى إلى التناقضات بين هذه الطبقة من البورجوازية المصرية الزراعية وبين السيطرة الاوتوقراطية للأسرة الخديوية ورأسمال الأجنبى حول المشاركة فى السلطة والسوق ووقف استنزاف رأس المال الاجنبى لها .

٢ - **رأس المال والاجراء :** وهى القوى الاساسية لأى مد ثورى كان يحدث خلال مسيرة الثورة المصرية ، لقد كانت هذه القوى ترزح تحت نير الاستغلال الاقطاعى فى ظل نظام الالتزام والسخرة ، وكان ينتظر فى ظل تحول الزراعة إلى الأساليب الرأسمالية حدوث تغيرات عميقة فى علاقات الانتاج الزراعى وبالذات العلاقات الاجتماعية غير أن طبقة كبار الملاك الزراعيين كانت وهى تستهدف إلى تثبيت الملكية الزراعية والمشاركة فى الحكم وتخفيف وطأة الضرائب عليها والانفراد بالسوق دونما استنزاف من قبل رأسمال الأجنبى ، لا تتطلع إلى احداث تغيير فى علاقات الانتاج أو العلاقات الاجتماعية بين الفلاح وصاحب الأرض ، وعلى ذلك كنا نرى

موقفين مترددين لصغار الفلاحين من ناحية وموقف واضح للاجراء من الناحية الأخرى بالنسبة لعلاقاتهم بقوى الثورة الأخرى وبقوى اعداء الثورة. فصغار الفلاحين لايسعهم الا مساندة كبار الملاك في معركتهم من أجل تثبيت الملكية الزراعية ، وفي نفس الوقت يحرصون على ابقاء علاقات الانتاج والعلاقات الاجتماعية كما هي ، ولكنهم يقفون موقف آخر يختلف عن ذلك بالنسبة للاجراء . أما الاجراء فوقفهم واضح بالنسبة للأطراف التي معه في معسكر الشعب وهو التحالف من أجل وقف التدخل الأجنبي والاستبداد الحديوي وأي مظهر من مظاهر القهر ، غير أن النفوذ الضعيف لهذه الفئة في ذلك الوقت طبع الثورة بطابع التناقض والتردد الذي تنسم به البورجوازية المصرية . .

٣ - **المثقفين الجدد** : وعند الحديث عن هذا القطاع يجب أن نميز بين الجناح المدني والجناح العسكري ، فالجناح المدني نشأ من خلال عمليات التعليم المدني والبعثات التي أرسلت إلى أوروبا وعادت متشعبة بالفكر الليبرالي وكذلك من خلال حركة الترجمة ومدرسة ألالسن .

وقد وضع هذا الفريق نفسه في خدمة طبقة كبار الملاك الزراعيين وأسهمت هذه الفئة في خلق رأي عام في مصر بمقالاتها العنيفة ضد التدخل الأجنبي وكان هناك تيار اسلامي يرجع له الفضل الأول في ربط الحزب الوطني - حزب كبار الملاك الزراعيين - بالقواعد الشعبية ويمثله «محمد عبده ومدرسته» بتأثير من «جمال الدين الأفغاني» .

والجناح الآخر من المثقفين كان جماعة العسكريين المصريين وكانت أسباب منطهم المباشر - إلى جانب العامل العام وهو التدخل الأجنبي (١) -

(١) دراسة في المجتمع المصري - دكتور محمد أنيس - الكاتب - مارس ١٩٦٦

هى : (أولاً) عودة اسماعيل إلى تعزيز أقدام الاتراك والشراكسة وغيرهم
فى مراكز الجيش وأجهزة الدولة .

(ثانياً) الحملة المصرية على الحبشة التى ايدى اثنائها فرق مصرية
بأكملها كما ذكرنا .

وقد قام هؤلاء العسكريون بتأسيس جمعية «مصر الفتاة» السرية عام ١٨٧٦
التي انضم إليها بعض الادباء والمفكرين وقد انشأها أصلاً «على الروبى» وانضم
إليها «على فهمى» ، «أحمد عرابى» الذى لم يلبث أن أصبح عضواً بارزاً فيها
وكان هدف الجمعية آنذاك :

- ١ - التخلص من القيادات الدخيلة على الجيش المصرى :
- ٢ - تحسين أحوال الجنود والضباط المصريين وفتح مجال الترقى أمامهم
- ٣ - عزل الخديوى بصفته مصدر الفساد فى البلاد .

بؤادر الثورة :

فى عام ١٨٧٩ لجئت وزارة نوبار إلى أحالة ٢٥٠٠ من الضباط المصريين
إلى المعاش بنصف مرتباتهم بدعوى الاقتصاد فى ميزانية الدولة ، وعلى أثر
ذلك قام عدد من الضباط بمظاهرة احتجاج اعتدوا خلالها على نوبار وويلسون
الوزير البريطانى فى الوزارة المصرية وحبسوهما حتى أطلق سراحهما الخديوى
فى هذه الآونة تم التحام الحزب الوطنى مع جمعية مصر الفتاة لتوحيد
صفوف الثورة والتشاور حول أنجح الحلول لإصلاح أحوال البلاد ،
وتحولت الحركة الوطنية من حركة سرية إلى حركة شعبية حيث بدأت
الاجتماعات بتحريض من الجمعيتين ، وتمخضت هذه الاجتماعات عما يسمى
(بالمحضر الأهلى) فى ابريل ١٨٧٩ حين عقد اجتماع حضره ٦٢ من رجال

الدين من بينهم قاض القضاة وبطريق الاقباط وشيخ الأزهر وحاخام اليهود ٣٧ من ضباط الجيش ٤١ من كبار الملاك الزراعيين والتجار و٦ من أعضاء مجلس شورى النواب (١) وتمخض الاجتماع عن محضر رفعوه إلى الخديوى اسماعيل طالبوا فيه :

١ - منح مجلس الشورى الحرية التامة لجميع الحقوق فى كافة الأمور المالية والداخلية .

٢ - تعديل قاعدة الانتخاب وتأليف وزارة مصرية صرفة .

٣ - الابقاء على قانون المقابلة .

وسارع الخديوى اسماعيل إلى محاولة احتواء هذه الحركة قبل أن تتضخم ولكى يستخدمها للضغط على الدول الأوروبية ، ولكن محاولته جعلت الدول الأوروبية تسارع لعزله وتولية «توفيق» منصب خديوى مصر ، وبدأ توفيق بسياسة تهدئة الحركة الوطنية ، ولكنه سرعان ما أطاح بالمكاسب الوطنية .

وقد أدت هذه الاجراءات إلى تردد كبار الملاك الزراعيين فى استكمال الثورة ، وفى محاولة لتعميق الخلاف بين المجموعة العسكرية بقيادة أحمد عرابى وبين حزب كبار الملاك الزراعيين ، عهد الخديو توفيق إلى «شريف باشا - وهو من أقطاب الحزب الوطنى - بتأليف الوزارة ، واشترط شريف لقبول الوزارة ابعاد أحمد عرابى ورفاقه خارج القاهرة ، ثم شرع شريف فى اجراء الانتخابات حتى تتم السيطرة للحزب الوطنى على السلطتين التنفيذية والتشريعية

(١) فى بعض الروايات أن الاجتماع حضره ٦٠ من العلماء و ٤٢ من الاعيان ، ٧٢ من الموظفين و ٩٣ من رجال الجيش .

وافتح مجلس النواب في ديسمبر ١٨٨١ ، وقدم شريف باشا اللائحة الأساسية للمجلس وأشار فيها إلى عدم أحقية المجلس في مناقشة الميزانية أو أقرارها ، الأمر الذي أدى إلى حدوث أزمة بين «شريف باشا» ومجلس النواب .

وهنا أحست فرنسا وإنجلترا بضرورة موازنة الخديو توفيق فأرسلتا مذكرة مشتركة في ٧ يناير ١٨٨٢ تعهدتا فيها بتأييده وطلبا حل مجلس النواب . وازاء هذه الظروف بادر الحزب العسكري إلى تولي زمام الموقف حيث أجبر الخديو على قبول استقالة وزارة شريف وتولى محمود سامي البارودي تأليف وزارة جديدة قامت بإصدار اللائحة متضمنة حق مجلس النواب في مناقشة الميزانية وإقرارها ، كما قامت بكشف مؤامرة دبرها الشراكسة للتخلص من عرابي وزملائه ثم على أثرها تطهير صفوف الجيش ولكن الخديو توفيق رفض محاكمة هؤلاء الضباط الشراكسة كما رفض أى محاولة لتطهير صفوف الجيش .

وفي جلسة عاصفة بمجلس النواب رفضت عناصر الملاك الزراعيين طلبات عرابي بخلع الخديوى ، كما رفضت الإبقاء على وزارة محمود سامي البارودي ومنذ هذه الجلسة انشق معسكر الثورة واستقطبت منه عناصر طبقة كبار الملاك الزراعيين التي انضمت إلى معسكر الأعداء ، ويبدو أن قوى الاستعمار الأوروبي أدركت إمكانية التفاهم مع هذه القوى فأسرعت بتقديم مذكرة مشتركة ثانية (فرنسية إنجليزية) في ٢٥ مايو ١٨٨٢ طالبت فيها بأقالة وزارة البارودي وبأبعاد عرابي قائد الحزب العسكري رأس المقاومة إلى خارج القطر ، وأبعاد زملائه خارج القاهرة ، ودعمت كل من فرنسا وإنجلترا طلباتها بمظاهرة عسكرية بحرية أمام الاسكندرية .

ورفضت وزارة البارودى قبول المذكرة المشتركة ولكن الحديو قبلها فاستقال البارودى ، واضطر الحديو لدعوة أحمد عرابى تحت ضغط الرأى العام ورؤساء الأديان لكى يتولى المحافظة على النظام والأمن فى البلاد .

وفى وسط الاضطراب الذى تلا استقالة وزارة البارودى ومجىء السفن الحربية الانجليزية والفرنسية إلى الاسكندرية ، حدثت مذبحة الاسكندرية فى ١١ يونيو ١٨٨٢ ، التى أسرع على أثرها الأسطول الانجليزى بضرب شواطئ الاسكندرية ، ونشبت الحرب بين مصر وبريطانيا وهى الحرب التى انتهت بموقعة التل الكبير وهزيمة الجيش المصرى - ١٤ سبتمبر ١٨٨٢ - واحتلال القاهرة ، فكان ذلك بداية عهد الاحتلال البريطانى لمصر والذى دام أكثر من سبعين عاماً ، اصطدم خلالها بانتفاضات شعبية مسلحة .. وكانت مصر خلالها تذوب شوقاً إلى الثورة .

من هنا يمكن أن نلخص هذه الحركة فى انها كانت حركة اختلط فيها الجماهير بالشعب وهى وان بدت لنا أنها بدأت بأسباب عسكرية ، ولانصاف العسكريين من ابناء الفلاحين الا أنها التصقت بقاعدة عريضة من الجماهير .

فقد اعلن عرابى .. اننا لا نريد الا الاصلاح واقامة العدل على قاعدة الحرية والآخاء والمساواة» .

وفى مظاهرة عسكرية أمام سراى عابدين فى ٩ سبتمبر عام ١٨٨١ أعلن عرابى فى حضرة الحديو : «جئنا يامولاي لنعرض عليك طلبات الجيش والأمة وكلها طلبات عادلة» .

ولكن الحديو رد عليه بقوله « كل هذه الطلبات لاحق لكم فيها ، وأنا ورثت ملك هذه البلاد عن آبائى واجدادى وما أنتم إلا عبيد احساناتنا »

وهكذا يبرز لنا وجه الحاكم المستبد الذى يستمد قواعده من خارج البلاد . لقد كان يستند عندما كان يقول ذلك الكلام إلى الأساطيل البريطانية أى إلى قوة من غير قوة أبناء الشعب ، ولذلك ما أن قضى على الثورة العراقية حتى خضع الحديوى إلى المحتل ، وأصبح يأتمر بأمره فى محاربة العناصر الوطنية ، فأصدر فى ٤ يوليو ١٩٠٤ قانون النفى الإدارى ، وفى ١٦ يوليو سنة ١٩١٠ أصدر قانون يقضى بتحريم الكتابة فى الصحافة وذلك باحالة جرائم الصحافة إلى محكمة الجنايات بدلا من إحالتها إلى محكمة الجنح حتى يكتم الأفواه .

ولكن هل استطاعت هذه القوى الغاصبه ان تقضى على ثورة الشعب
المصرى - كلا !

الفصل الرابع

ثورة مارس.. ضد الاحتلال البريطاني عام ١٩١٩

اجهاز الثورة العرابية :

تمكن الاحتلال البريطاني من تصفية الثورة العرابية وساعد على ذلك عدة عوامل من المهم لتفهم مسار الثورة المصرية استعراضها ، ومن هذه العوامل ما هو متعلق بطبيعة الأطراف الداخلة في معسكر الشعب ومنها ما يتصل بظروف نمو القوى الاستعمارية الشابة .

لقد كانت أوروبا في هذه الفترة تعيش الثورة الصناعية وتشهد نمواً هائلاً في طاقاتها واقتصادياتها بلغ ذروته مع بداية عصر الاستعمار الأوروبي والشكل المالى لرأس المال ، ولم يكن هناك أية قوى عالمية يمكن أن تساند حركة النضال الوطنى ضد أى محاولة لفرض السيطرة الأجنبية عليها ، وهذه هى أهم العوامل التى تتصل بتقدير قوة ومقدرة معسكر الاعداء على الحركة فى مواجهة الحركة الوطنية المصرية .

أما بالنسبة للقوى الداخلة فى معسكر الثورة فلا شك أن أهم عوامل الهزيمة التى لحقت بالثورة العرابية هى «عامل الخيانة» .. خيانة الخديوى والسلطان التركى — الذى أعلن عصيان عرابى .. وخيانة كبار الملاك الزراعيين للثورة العرابية وتواطؤهما مع الاحتلال .. وكذلك خيانة جناح من المثقفين للثورة. هذا إلى جانب حقيقة هامة وهى أن أحمد عرابى الذى قاد حركة المقاومة ضد الاحتلال طرح فكرة الاعتماد على قاعدة أوسع من الجماهير وهم فئة الفلاحين فى مقاومة الغزو ، رغم أنها القوة الرئيسية التى

بذلت من نفسها أقصى ما يمكن أن يقدم عليه الانسان المصرى دفاعاً عن أرضه ووطنه (١) ، ولكن من المؤسف انها كانت (للموقف الذى اتخذته قيادة الثورة) بلا خبرة عسكرية على الاطلاق وكانت تحتاج إلى فترة تدريب طويلة نسبياً للاستفادة من امكانياتها الدفاعية وهو ما لم يتيح لسرعة تحرك الحوادث وقصر زمن المعركة العسكرية مع قوات الاحتلال البريطانية نسبياً .

وعندما انتصرت قوات الاحتلال البريطانى ، بدأ كرومر فى بناء خطة تضمن له الاستقرار فبدأ فى تدعيم الطبقة التى تواطأت معه وخانت الثورة وهى طبقة كبار الملاك ، ووضع الخطة على عدة أسس أهمها تدعيم هذه الطبقة واستخدامها كاتباع مطيعين وكسياط تلهب ظهر الشعب المصرى ففى ديسمبر ١٨٨٣ صدر القانون المدنى الأهلى ليرسى دعائم حق الملكية ويصون بذلك مصالح طبقة الملاك .

ولم يتوان كبار الملاك فى انتهاز هذه الفرصة ، فقد ازدادوا ثراء وكونوا بالفعل طبقة قوية متماسكة ذات ثروة طائلة ، غير أن خطة كرومر بالنسبة لكبار الملاك ما لبثت أن انقلبت عليه ، فكبار الملاك الذين اسكرتهم نشوة الخلاص من عرابى ومن ثورة الفلاحين بدأوا يفيقون ليجدوا مصر وهى تفلت من ايديهم لتسرب بكل ثرواتها إلى الأجانب ، فالاستثمارات الأجنبية تزداد زيادة ضخمة يوضحها الجداول التالى (٢) .

(١) مذكرات الامام محمد عبيد - ص ١٩٤ .

(٢) الفكر الاشتراكى المصرى فى مطلع القرن العشرين - رفعت السعيد - الطليعة -

أكتوبر ١٩٦٨ .

السنة	الاستثمارات الأجنبية بالجنيه
١٨٩٢	٧ ٣٢٦٠٠
١٩٠٧	٨٧ ١٧٦٠٠٠
١٩١٢	١٠٠ ١٥٢٠٠٠

ومجالات الاستثمار والأرباح الهائلة تنفرد بها رؤوس الأموال الأجنبية ومن هنا بدأ صراع مبكر بين كبار الملاك وحزبهم السياسى «حزب الأمة» وبين الاحتلال البريطانى هدفه المشاركة فى السلطة .

أما قطاعات البورجوازية التجارية والحرفيين والمثقفين ومثلهم فى فترة ما بعد الاحتلال «مصطفى كامل» الذى أكد ان التناقض الرئيسى الذى يحكم حركة النضال الوطنى هو التناقض مع الاستعمار ، كما دعى إلى ضرورة الاستفادة من التناقض فى صفوف الدول الاستعمارية (بين انجلترا وفرنسا) وكذا التناقض بين الاحتلال البريطانى والحديوى الذى جرد من جميع سلطاته وبدأ يشجع بروز عناصر وطنية تناوىء الاحتلال، وقد انشأ مصطفى كامل حزب سياسى هو الحزب الوطنى وبدأ ينظم الجماهير حول شعار جلاء الاحتلال البريطانى ، وقد كانت حركة مصطفى كامل ومن بعده محمد فريد بمثابة ايقاظ لحركة الثورة وبعث لها بعد أجهزة الثورة العرابية وانحسار المد الثورى .

ثورة الشعب فى مارس ١٩١٩ :

«لقد سكت أحمد عرابى .. لكن صوت مصطفى كامل بدأ يجلجل فى آفاق مصر» .

«ومن عجب أن هذه الفترة التى ظن فيها الاستعمار والمتعاونون معه أنها فترة الحمود ، كانت أخصب الفترات فى تاريخ مصر بعثاً من أعماق النفس وتجميعاً لطاقات الانطلاق من جديد» .

«لقد ارتفع صوت محمد عبده في هذه الفترة ينادى بالاصلاح الدينى»
«وارتفع صوت لطفى السيد ينادى بأن تكون مصر للمصريين» .
«وارتفع صوت قاسم أمين ينادى بتحرير المرأة» .

«وكانت تلك كلها مقدمة موجة ثورية جديدة مالبثت أن تفجرت
سنة ١٩١٩ بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى ، وبعد خيبة الأمل فى الوعود
البراقة التى قطعها الحلفاء على أنفسهم خلال الحرب وفى مقدمتها وعود
ويلسون التى مالبث هو نفسه أن تنكر لها وأعترف بالحماية البريطانية على مصر»
«وركب سعد زغلول قمة الموجة الثورية الجديدة يقود النضال الشعبى
العنيد الذى وجهت اليه الضربات المتلاحقة أكثر من مائة عام متواصلة
دون أن يستسلم أو ينهزم» (١) .

وكان سعد زغلول من بين آخرين استقطبتهم حركة الجماهير العنيفة
فى ٩ و ١٠ مارس ١٩١٩ من قيادة حزب الأمة المعروفة باعتدالها ، لتأخذ
موقف ثورى يتجاوز طاقة القيادة التقليدية لحزب الأمة ويتجاوز أيضاً
الحجم الحقيقى لمواقعها الاقتصادية ، وبدأ جناح سعد زغلول يشعر بأن
وراءه قوة شعبية تحميه فى موقفه الأمر الذى دفعه إلى مزيد من الثورية
والتشدد فى موقفه ورفض مشروع ملز رغم أن غالبية «الوفد» من الارستقراطية
الزراعية كانت تحبذ قبوله . وبالرغم من الطاقة الثورية التى أمدت بها سعد
زغلول ثورة مارس .

فان سعد زغلول رفض أن يعطى لحركة الجماهير فى ثورة ١٩١٩ مضموناً
اجتماعياً وهذا واضح حتى من سياسته وهورئيس وزارة وزراء الشعب عام ١٩٢٤

(١) الميثاق الوطنى - الباب الثالث - تطور النضال المصرى .

حيث رفض الاعتراف بنقابات العمال ولم يرفع شعار الأرض بالنسبة للفلاحين .
والحقيقة أن المضمون الاجتماعي لثورة ١٩١٩ كان الضمان الوحيد لبقاء
الطبقات الشعبية في صفوف الثورة ، لذا فانه لما دبر مصرع السردار لم يكن
الأمر في حاجة إلى أكثر من دقائق لكي ينطفئ كل شيء وتقف الجماهير
عاجزة عن أن تمتد يدها وتنتهي ثورة ١٩١٩ .

وقد تلخص الميثاق الوطني أسباب فشل ثورة ١٩١٩ في العوامل التالية :
(أولاً) اغفال قيادة الثورة لمطالب التغيير الاجتماعي ، «على أن
تبرير ذلك واضح في طبيعة المرحلة التاريخية التي جعلت من طبقة ملاك
الأراضي أساساً للأحزاب السياسية التي تصدت لقيادة الثورة» .

«ان المحرومين كانوا هم وقود الثورة وضحاياها .. لكن القيادات التي
تصدت في مقدمة الموجة الثورية سنة ١٩١٩ باغفالها للجوانب الاجتماعية
من حركات الانفجار الثوري لم تستطع أن تتبين بوضوح أن الثورة لا تحقق
غاياتها بالنسبة للشعب الا إذا مدت اندفاعها إلى ما بعد المواجهة السياسية
الظاهرة من طلب الاستقلال ووصلت إلى أعماق المشكلة الاقتصادية والاجتماعية
(ثانياً) عجز القيادات الثورية عن تحديد الشخصية المصرية وعلاقتها
بالقومية العربية» .

(ثالثاً) أن القيادات الثورية لم تستطع أن تلاثم بين أساليب نضالها
وبين الأساليب التي واجه الاستعمار بها ثورات الشعوب في ذلك الوقت .
أن الاستعمار اكتشف أن القوة العسكرية تزيد ثورات الشعوب اشتعالاً ،
ومن ثم انتقل من السيف إلى الخديعة وقدم تنازلات شكلية لم تلبث القيادات

الثورية أن خلطت بينها وبين الجوهر الحقيقي ، وكان منطق الأوضاع
الطبقية يزين لها هذا الخلط .

«ان الاستعمار في هذه الفترة أعطى من الاستقلال أشمه وسلب مضمونه ،
ومنح من الحرية شعارها وأغتصب حقيقتها» .

«وهكذا انتهت الثورة باعلان استقلال لا مضمون له وبهرية جريئة تحت
حرا ب الاحتلال»

الفصل الخامس

مقدمات ثورة يوليو العظيمة

إن الثورة ضرورة تاريخية .. وضرورة الثورة الاجتماعية تركز في حسم التناقضات بين قوى الثورة وقوى الثورة المضادة . ولكي نتفهم حقيقة أن ثورة يوليو كانت ضرورة تاريخية .. لا بد أن نتلمس هدف الثورة وهو حسم التناقضات الاجتماعية لصالح قوى الشعب وفي مواجهة القوى المعادية له .

وهذا الأمر يتطلب منا توضيح الخريطة الاجتماعية لقوى الثورة وقواها المضادة وتبيان التغيرات الكمية والكيفية الجزئية التي لحقها لتمهيد لقيام ثورة يوليو العظيمة .

قوى الثورة :

انتهت ثورة ١٩١٩ إلى الفشل في تحقيق الاستقلال السياسي الذي كانت تتطلع إليه الجماهير من خلال شعارها المرفوع .. « الاستقلال التام .. أو الموت الزؤام » .. وبالتالي تخلت الثورة عن أن تكون ذات مضمون اجتماعي يعبر عن مصالح أوسع الجماهير من العمال والفلاحين .

كما انتهت ثورة ١٩١٩ بتحقيق مصالح بعض الفئات الاجتماعية بصورة جزئية ، وهذه الفئات هي كبار الملاك الزراعيين والبورجوازيين الصناعيين والتجارين — المرتبطين بالمصالح الخاصة برؤوس الأموال الأجنبية والتي كان لبعضها أهداف استعمارية — فقد ضمنت هذه الفئات مشاركة — مبتورة سياسية في

الحكم مع الاحتلال ، وتمتعها بالمشاريع الخاصة بالرى والصرف ، وقبولها
اقتسام السوق فى قطاعات محدودة منه ، وتلقى الفتات مما يخلفه لهم
الاستعماريون والسراى .

ولقد عجزت قيادة «حزب الوفد» التى تمخضت ثورة ١٩١٩ عن
انفرادها بقيادة الحركة الوطنية ، عجزت عن خوض معركة الاستقلال
للأسباب التالية (١) :

(أولاً) كان أسلوب «الوفد» غير ثورى الأمر الذى جعله عاجزاً
عن مواجهة السراى ومواجهة الانجليز .

(ثانياً) خسر الوفد كثيراً بسبب توقيع معاهدة ١٩٣٦ ، وموقفه
فى حادثة فبراير ١٩٤٢ .

(ثالثاً) لم يكن للوفد بعد ١٩٣٦ برنامج اجتماعى تقدمى حتى كبديل
لكفاحه فى سبيل الاستقلال يبرر وجوده كقيادة بعد عام ١٩٣٦ .

(رابعاً) أن تسرب عدد من العناصر شبه الاقطاعية إلى قيادة الوفد
بعد عام ١٩٣٦ أدى إلى صراع داخلى حول قيادة الوفد ، كما أبعد القيادة
عن قواعدها الجماهيرية .

وظلت قوى الشعب — من عمال وفلاحين ومثقفين ورأسماليين وطنيين —
خلال فترة تحلل قيادة حزب الوفد وتدهور نفوذه كقيادة لمعسكر الثورة ،
تبحث عن قيادة ثورية ترفع شعاراتها وتعبر عن مصالحها .. وتتوج حركتها

(١) دراسة فى المجتمع المصرى (من الاقطاع الى الاشتراكية) : دكتور محمد أنيس :
الكاتب : سبتمبر ١٩٦٥ .

النضالية وانتفاضاتها المسلحة ومعاركها البطولية ضد الغزو الأجنبي .. والتسلل
الامبريالى .. والاحتلال العسكرى .

لقد بدأت قوى الثورة فى اعقاب ثورة ١٩١٩ ترفض أن تتولى قيادتها
قوى لا تستطيع أن تضيفى على الثورة مضموناً اجتماعياً .

إن عنف الاستبداد الذى مارسته قوى الاحتلال البريطانى والسراى ..
أن الظلم الاجتماعى الذى كان يقع على كاهل قوى الشعب .. فتعيش الفاقة
والحرمان .. وتغرق فى عمية الجهل والتخلف .. عوامل كلها عملت على
التصعيد من حدة التناقضات الاجتماعية .. وكان لابد من حلها .. فهل
كانت ثورة يوليو ضرورة تاريخية ؟ ضرورة لحسم هذه التناقضات الحادة .

لقد استنزفت القيادات البورجوازية - كبار الملاك الزراعيين ورأس
المال الاحتكارى - ثورية الجماهير لتحقيق مصالحها الطبقية .. ولتزداد
ثراء طوال حركة النضال التى خاضها الانسان المصرى .. ولتزداد شراسة
وارتباطاً بالاستعمار البريطانى .

وفى صفوف الشعب الذى عاش المحنة .. بدأت تحدث تغييرات كمية
وكيفية مع تطور حركة المجتمع ونمو أساليب الانتاج وفيما يلى نحاول أن
نستعرض هذه التغييرات بالنسبة للقوى الثورة .

(١) العمال :

نضاعت قوى الطبقة العاملة المصرية من ناحية العدد فى الفترة ما بين الحربين
العالميتين وبالذات فى الحرب العالمية الثانية ، وقد استطاعت الطبقة العاملة
أن تنزع بعض المكاسب من خلال المعارك التى خاضتها ، منها القوانين
الخاصة بتنظيم تشغيل الاحداث فى الصناعة وقانون اصابات العمل ، وحق
كل مهنة أو صناعة فى تأليف نقابة .

ولم يقف كفاح الطبقة العاملة عند المطالبة بتحقيق مصالحها الطبقية، بل على العكس كانت جهة النضال ضد الاستعمار مجالا رائعا لكفاحها وتضحياتها .. وعلى ذلك خرجت الطبقة العاملة من الحرب العالمية الثانية وهي أكثر وعياً بحقوقها الطبقية وبدورها الطبيعي في معسكر الثورة الوطنية .

ورغم الامكانيات الكبيرة لدى الطبقة العاملة إلا أنها كانت تفتقر آخر الأمر إلى قيادة معبرة تعبيراً صادقا عن مصالحها ، كما كانت تفتقر إلى قيادة وطنية ثورية تضع الطبقة العاملة المصرية في موضعها الصحيح في معسكر الثورة .

(ب) الفلاحون :

كانت الملكية الزراعية في مصر تشير إلى تزايد معدل تجمع وتركز الملكيات الكبيرة ، وتشتت وتمزق الملكيات الصغيرة ولهذا أضحت المشكلة الرئيسية لأي ثورة بالنسبة لقضية الفلاحين هي إعادة توزيع الأرض الزراعية في مصر ، وقد اتسعت طبقة الفلاحين يتزايد نمو الاقطاع وزاد وعيها بضرورة تصفية الاستعمار وإعادة توزيع الأرض ، كما ان نمو الأساليب الرأسمالية في الزراعة أنتج طبقة عريضة من العمال الزراعيين .

وفي الوقت الذي كانت الأزمة الاقتصادية تطحن صغار الفلاحين والعمال الزراعيين ، كان الوعي لديها يزداد في طريق تغيير الأوضاع ، وقبل ثورة ١٩٥٢ مباشرة حدثت في بعض مناطق الريف حوادث تشير إلى عوامل التخمر الثوري في الريف من أهمها الحادث المعروف في عام ١٩٥١ بثورة الفلاحين بقرية بهوت الواقعة في إحدى المناطق التي تملكها أسرة البدراوي وكذلك ثورة الفلاحين التي حدثت في أملاك الأمير محمد علي وتدخل البوليس حينئذ لسحقها (١)

(١) دراسة في المجتمع المصري - محمد أنيس . المصدر السابق .

وبالنسبة للمثقفين الثوريين فإن أحداث ما بعد ثورة ١٩١٩ ، وعلى وجه الخصوص الحرب العالمية الثانية فقد تأثر قطاع كبير منهم بالفكر الاشتراكي الذى ساد العالم فى أعقابها حيث بدأت تبلور فى أذهان هذه الفئة ضرورة تغيير التركيب الاجتماعى ، وبالرغم من هذه الاتجاهات الثورية والاحساس الكامل لديها بضرورة تغيير القيادات السياسية التقليدية ، فإنها كانت تحتاج إلى خطة للعمل الثورى لتغيير المجتمع ، لذا أنحسر دور هذه الفئة فى ايقاظ الوعى الاجتماعى والسياسى دون أن تكون لديها فكرة متكاملة عن طريق المستقبل وأسلوب العمل للتغيير فوقفت عاجزة عن تشكيل معسكر الثورة وخلق تحالف ثورى من العمال والفلاحين ومنهم لاحداث هذا التغيير .

هيكل الاقتصادى المصرى قبل الثورة :

١ - كان المجتمع المصرى قبل الثورة نتيجة لتحكم الظروف السابقة يعانى من انخفاض مستوى المعيشة لغالبية الأفراد . فقد كان الدخل الحقيقى للفرد فى الفترة من ١٩٣٧ - ١٩٣٩ ١٠,٢ جنيه انخفاض بالتدريج إلى تسع جنيهات ونصف فى الفترة من ١٩٥٠ - ١٩٥٣ بنسبة ١٤٪ ، فى الوقت الذى زاد فيه السكان من ١٥,٩ مليون نسمة إلى أكثر من ٢٥ مليون نسمة (١).

٢ - كما تميزت هذه الفترة بسوء توزيع الثروة ، فقد كانت نسبة الملاك الزراعيين ١٣٪ والباقي من الاجراء . ومن ناحية أخرى فقد كان أقل من ٦٪ من الملاك يمتلكون ٦٢,٥٪ من المساحة ، بينما كان يمتلك ٩٤٪ من الملاك الجزء الباقى من المساحة والى تقل عن ٤٠٪ (٢) .

(١) ارجع إلى تقرير المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى من عام ١٩٥٠ ص ٩ ، ص ٣٣٩

(٢) ارجع إلى دراسات فى المجتمع العربى - الدكتور لبيب شقير والدكتور رفعت المحجوب

٣ - لم تكن هناك ضرائب مباشرة قبل عام ١٩٣٩ إلا ضريبة الأتبان ، فلما فرضت بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، جاءت تعديلات هذا القانون بأعباء جديدة على الطبقة الفقيرة أكثر مما تحملت به الطبقات الغنية التي كانت تحاول أن تهرب من الخضوع له بكل الطرق أما ضريبة التركات التي كان عبوها يقع مباشرة على الأغنياء فقد تعطل إصداره ما يقرب من خمس سنوات ، وحتى عندما صدر .. صدر بفئات هزيلة هي عبارة عن رسم أيلولة على التركات حتى لا يحقق الغرض منه .

٤ - لم تكن البلاد تسير على سياسة مرسومة فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية إلا ما كان يرد في خطب العرش الذي كان يتغير بتغير الحكومات . وكان أغلب النشاط التجاري والصناعي في أيدي الأجانب الذين لم يكن يهمهم إلا صالحهم الخاص . وكان الاقطاعيون يتحكمون في الفلاحين وكانت البنوك وشركات التأمين تجمع المدخرات من الأفراد لتستخدمها لمصلحة الدول الأجنبية .

٥ - عملت توكيلات التصدير والاستيراد على توجيه التجارة الخارجية نحو دول معينة وبالتالي استطاعت أن تتحكم في صادراتنا ووارداتنا . كما استطاعت أن تؤثر على السياسة الخارجية للبلاد عن هذا الطريق .

٦ - كما عملت هذه السياسة الاستعمارية على إضعاف الصناعة ، حتى تظل السوق المصرية مفتوحة أمام السلع الأجنبية ، وحتى لا يكون لها دور كبير في تشغيل مزيد من الأيدي العاملة لكي يظل هناك ضغط مستمر على الزراعة مما يقلل من الانتاج القومي وبالتالي لا يزيد الدخل القومي زيادة كبيرة .

٧ - وفي سبيل ذلك للسيطرة على الاقتصاد المصرى عمل الاستعمار على تركيز الصناعة الناشئة فى أيدي أفراد قلائل ليكونوا عوناً لها عند الضرورة فى التأثير السياسى .

٨ - وفى سبيل قتل الطموح المصرى عملت الدعاية الأجنبية على أن تغرس فى عقول الناس بأن مصر دولة خلقت للزراعة فقط ، وأنها لا تصلح للصناعة ، وأن الانتاج المصرى دون المستوى اللائق لا يتمكن معه من منافسة الصناعات الأجنبية لتتجه الأنظار باستمرار إلى المصنوعات الأجنبية .

ومن هنا يمكن أن نلخص نتيجة هامة هى أن الاقتصاد المصرى قبل الثورة لم يكن اقتصاداً حراً كما كانوا يدعون ، إذ كانت طبقات خاصة من الناس تحتكر الجزء الأكبر منه ، وكان موزعاً بين الأجانب كناطق نفوذ ، ولذلك يمكن أن نعتبره اقتصادياً شخصياً أن جازت هذه التسمية ، تحتكره طائفة من الأشخاص بنواتهم ، يمارسون فيه نشاطاً اقتصادياً من نوع معين ، ولم يكن يحدوهم أى مصلحة للوطن ، كما كانوا يفرضون على المصريين حدوداً فى داخل أراضيمهم عن طريق سلاح اللغات الأجنبية

ولم تكن المنافسة الكاملة التى تعتبر الركيزة الأولى للنظام الحر موجودة إلا فى قلة من المتاجر ، وحتى هذه المتاجر كانت خاضعة لرقابة الأجانب بحكم سيطرتهم على الاستيراد والتصدير فتحولت إلى نوع من المنافسة الاحتكارية . وحتى جهاز البورصة الذى يمثل قمة النظام الحر لم يسلم من النزعة الاحتكارية عن طريق التكتل فى المضاربة ومن ثم كان هذا النظام الحر اسماً على غير مسمى .

قوى الثورة المضادة :

وهكذا نجد أن قوى الثورة المضادة تشكلت خلال فترة النضال المصرى منذ ثورة ١٩١٩ من قوى الاقطاع والسراى ورأس المال

الاحتكارى والاستعمار . وقد أوضح الميثاق الوطنى ما كانت تمثله هذه القوى بالنسبة للثورة الوطنية .. وللشعب المصرى .. فى عبارات تحمل كل المعانى السابقة بقوله :

«لقد كان الغزاة الأجانب يحتلون على أرضه وبالقرب منها القواعد المدججة بالسلاح ترهب الوطن المصرى وتحطم مقاومته» .

«وكانت الأسرة المالكة الدخيلة تحكم بالمصلحة والهوى ، وتفرض المذلة والخنوع وكان الاقطاع يملك حقوله ويحتكر لنفسه خبزاتها ولا يترك للملايين الفلاحين العاملين عليها غير الهشيم الجاف المتخلف بعد الحصاد» .

«وكان رأس المال يمارس ألواناً من الاستغلال للثورة المصرية بعدما استطاع السيطرة على الحكم وترويضه لخدمته» .

ومن هنا كانت الثورة المصرية فى ٢٣ يوليو .. ضرورة تاريخية .. لحسم هذه التناقضات بين الشعب والقوى المعادية له .. كانت ثورة يوليو ضرورة للتخلص من عوامل القهر والاستغلال .. كانت ثورة يوليو ضرورة لتخليص البلاد من الظروف والأوضاع التى لاتناسب الدول المستقلة الآخذة فى النمو .

الباب الثالث

الانسان المصرى ... والتحدى الكبير

الفصل السادس

ثورة ٢٣... ثورة وطنية تحريرية

قيام الثورة :

في صباح يوم الأربعاء ٢٣ يوليو .. وفي الساعة السابعة والنصف سمع جميع المواطنين المصريين نبأ قيام انتفاضة الجيش المصري ضد القهر والاستغلال الذي تمارسه قوات الاحتلال البريطاني والسراى والاقطاع ورأس المال الكبير ، لقد سمعت الجماهير صوته من خلال موجات الاثير في بيان الثورة يردد «لقد اجتازت مصر فترة عصيبة في تاريخها الأخير من الرشوة والفساد وعدم استقرار الحكم ، وقد كان لكل هذه العوامل تأثير كبير على الجيش وتسبب المرتشون والمغرضون في هزيمتنا في حرب فلسطين واما فترة ما بعد هذه الحرب فقد تضافرت فيها عوامل الفساد وتآمر الخونة على الجيش ، وتولى أمره إما جاهل أو فاسد حتى أصبح مصر بلا جيش يحميها ، وعلى ذلك فقد قمنا بتطهير أنفسنا وتولى أمرنا في داخل الجيش رجال نثق في قدرتهم وفي خلقهم وفي وطنيتهم» (١).

«اننا ننشد الاصلاح والتطهير في الجيش وفي جميع مرافق البلاد ورفع لواء الدستور.. ، ان حركتنا قد نجحت لانها بأسمكم ومن أجلكم وبهديكُم» (٢).

وفي ٢٦ يوليو شهدت مصر مشهداً جديداً كان نهاية لعهد وبداية لعهد

(١) البيان الأول لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢

(٢) البيان الثاني لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ - أذيع في ٢٤ يوليو .

نهاية لعهد مظلم .. وبداية لعهد مشرق طال شوقها اليه .. لقد وقع الملك فاروق وثيقة تنازله عن العرش .

ولكن ما هو المعنى الحقيقي لما حدث صباح ذلك اليوم .. يوم الأربعاء والأيام التي تلتها ؟ هل هي ثورة ؟ هل هي حركة شعب ، أم أن ما حدث لا يعدو أن يكون انقلاباً يفتقد كل مضمون تقدمي سياسي أو اجتماعي ؟

ان الانقلاب يسعى للاستيلاء على السلطة ويعمل على الحفاظ على مصالح القوى القديمة ، ويمتص طاقات الثورة الشعبية .. فهل كانت حركة يوليو انقلاباً ؟

ان الانقلاب مغامرة فردية تنتهي أهدافها بالاستيلاء على السلطة .. فهو لا يسعى للتغيير ولا يطالب به .. فهل كان ما حدث في صباح الأربعاء ٢٣ يوليو انقلاباً ؟

ان ما حدث في صباح يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .. لابد أن يكون ثورة .. ثورة شعب عان من الظلم الاجتماعي والقهر الاستعماري سنوات طوال .. ثورة شعب انتفض يطالب بالسلاح والمقاومة المسلحة للاحتلال البريطاني وبإسقاط تحالف القوى الرجعية في السلطة .

لقد كانت حركة ٢٣ يوليو البداية التاريخية لسلسلة الثورات القومية التقدمية الجديدة في العالم بعد الحرب العالمية الثانية .. ثورة الشعوب المستعمرة وشبه المستعمرة ضد الاستعمار .. ومن أجل تحقيق سيادتها الكاملة على أرضها ومواردها وثرواتها .

لقد كانت ثورة ٢٣ يوليو .. بداية لحركة الشعوب ضد عمليات النهب والسلب الاستعمارية للقارات الشابة التي فرض عليها التخلف والفاقة .. بداية

لعصر جديد .. عصر الشعوب والسلام . هكذا كانت ثورة يوليو حركة وطنية تحريرية .. استطاعت بعد أربع سنوات من قيامها أن تحقق الاستقلال السياسى والاقتصادى لمصر .. فتطرد قوات الاحتلال البريطانى وتصفى قواعده العسكرية التى استمرت قابضة على صدر البلاد أكثر من ٧٢ عاماً .. وتنصر على العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ .. وتصفى السيطرة الاقتصادية للاحتكارات الأجنبية .. وتحرر تماماً من كل تبعية لمناطق النقد الاستعمارية العالمية .. وتخطو خطوات جادة فى طريق البناء الاقتصادى القومى بعمليات تنمية متتابعة .

ولو حاولنا أن نتابع ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .. حركتها .. برامجها .. قدرتها الثورية على التغيير .. مضمونها الاجتماعى .. طبيعة قيادتها .. ما انجزته من أهداف سياسية واقتصادية واجتماعية .. حجم ونوعية تأثيرها على كل من المستوى القومى والمستوى العالمى ، لو قمنا بهذه المحاولة لأدركنا على الفور أننا أمام ثورة حقيقية قادت حركة غالبية الناس من أجل اسقاط تحالف قوى القهر والاستغلال واقامة تحالف شعبى عريض يعمل على احداث تغيير جذرى فى المجتمع يحقق لقوى التحالف مصالحها وآمالها .

لقد تحركت الثورة فى الوقت الذى بلغت فيه الجماهير حد الانفجار ، وبات على السلطة القديمة أن تتحرك سريعاً للقضاء على المد الثورى الذى تدفقت موجاته بقوة وعنف ، واتسعت ساحاته بكل قوى الشعب تطالب بالاسقاط .. بالسلاح .. بمقاومة الاحتلال ، فكان حريق القاهرة (١) محاولة من هذه السلطة للانتكاس بالحركة الثورية وتحطيمها .. ففى الصباح كانت

(١) كان حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ .

مسيرة الجماهير الهادرة مصممة .. تطلب السلاح وتطلب السلطة ، وبعد الظهر كانت مؤامرة السلطة تحرق المدينة .. وفي المساء أعلنت الاحكام العرفية .. ووجهت الضربات لقيادات قوى الشعب ، ولكن هل كان الحريق نهاية لآمال وأحلام جماهير الثورة ؟ .. كلا .. بل على العكس لقد كانت دلالة الحقيقية .. انهيار النظام الذى أراد أن يحمى نفسه من خلال انقراض الحريق ، لقد وزعت منشورات فى أعقاب الحريق باسم «الضباط الأحرار» تهيب بالجيش ألا يكون أداة لاجبار الشعب فى قبول نظام لا يريد ولا يقف ضد المد الثورى .

وازاء السخط المتفجر .. وازاء حركة السلطة القديمة لتصفية قوى الثورة تحركت مجموعة «الضباط الأحرار» .. وفى الساعة الحادية عشر من ليلة ٢٣ يوليو تحركت قوات الجيش - وكانت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ - أداة شعبية لتصنع الثورة .. لتفتح الطريق إليها على مصراعيه .

«ولم تكن ارادة الثورة فى تلك الظروف تملك من دليل للعمل غير المبادئ الستة المشهورة التى نحتها ارادة الثورة من مطالب النضال الشعبى واحتياجاته ، ولقد كان مجرد اعلانها فى حد ذاته - فى جو المصاعب والخطر والظلام - دليلا على صلابة ارادة التغيير الثورى وعنادها الذى لا يلين» (١) .

لقد أعلنت وقتئذ برنامجها ودليل عملها فى مواجهة القوى المعادية للشعب :

١ - ففى مواجهة جيوش الاحتلال البريطانى الرابضة فى منطقة

قناة السويس كان المبدأ الأول هو .. القضاء على الاستعمار وأعوانه من الحقونه
المصريين .

٢ - وفي مواجهة تحكم الاقطاع الذى يستبد بالأرض ومن عليها كان
المبدأ الثانى هو .. القضاء على الاقطاع .

٣ - وفي مواجهة تسخير موارد الثروة لخدمة مصالح مجموعة من
الرأسماليين كان المبدأ الثالث هو .. القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال
على الحكم .

٤ - وفي مواجهة الاستغلال والاستبداد الذى كان نتيجة محتمة لهذا
كله كان المبدأ الرابع هو .. إقامة عداله اجتماعيه .

٥ - وفي مواجهة المؤامرات لاضعاف الجيش واستخدام ما تبقى
من قوته لتهديد الجبهة الداخلية المتحفزة للثورة كان الهدف الخامس هو -
إقامة جيش وطنى قوى :

٦ - وفي مواجهة التزييف السياسى الذى حاول ان يطمس معالم
الحقيقة الوطنية كان الهدف السادس هو .. إقامة حياة ديمقراطية سليمة

ولم تكن هذه المبادئ الستة الا حصيلة للنضال الشعبى المتواصل سلمها
للطلائع الثورية فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .. كدليل للعمل يعطى للحركة مضمونها
السياسى والاجتماعى التقديرى .. والذى كان مفقوداً لدى قيادات الشعب
المدعية .

وكانت القدرة الثورية لحركه ٢٣ يوليو على التغيير تتمثل فى امكانية
انجاز هذه الاهداف ، التى كان من الصعب تحقيقها بالحركة التلقائية

أو غير المنظمة في مواجهة نظام متكامل ومصالح واضحة وتنظيم تحدده هذه المصالح بوضوحها ، لذا فقد ظل الباب الذي انفتح على مصراعيه ليلة ٢٣ يوليو .. ظل مفتوحاً لفترة طويلة قبل أن يدخل منه التغيير المطلوب .. والذي طال انتظاره .

لقد كانت هناك انقراض النظام القديم وحطامه تسد الطريق ، وكان هناك صراع طبقي مدمر مطلوب تطوعيه وتوجيهه لصالح الشعب ، لقد كان هناك أيضاً استعمار شرس لا يريد أن يتنازل عن مصالحه ويدافع عن بقاءه بضراوة .. وإلى جانب ذلك لم تكن الطلائع الثورية التي صنعت أحداث ٢٣ يوليو «لم تكن قد أعدت نفسها لتحمل مسئولية التغيير الثوري الذي تصدت لمقدماته» (١)

«ولكن الشعب المعلم صانع الحضارة .. راح يلقين طلائعه اسرار آماله الكبرى ومضى يحرك المبادئ الستة بالتجربة والخطأ نحو وضوح فكرى يصنع التصميم الهندسى لبناء المجتمع الجديد الذى يريده» (١) .

فكانت انجازاته الخلاقة .. كل يوم .. تضيف إلى التجربة البشرية الجديد الذى يعطى الأمل لكل الشعوب المقهورة .. ويمدها بالارادة الصلبة الواعية التى تؤمن بحق الحياة .. وحق التقدم .

ومع مسيرة ثورة ٢٣ يوليو .. نسير .. نتطلع إلى انجازاتها ونجيب على تساؤلنا هل ما حدث ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .. كان ثورة حقاً ؟
فى ٢٦ يوليو ١٩٥٢ .. طرد الملك فاروق من البلاد..

(١) الميثاق الوطنى : الباب الرابع - درس النكسة - .

في ٩ سبتمبر ١٩٥٢ .. صدر القانون ١٧٨ - قانون الاصلاح الزراعى
الأول ..

في ٩ ديسمبر ١٩٥٢ .. أعلن سقوط دستور ١٩٢٣ .

وفي ١٢ يناير ١٩٥٣ .. تألفت لجنة لوضع دستور جديد .

وفي ١٧ يناير ١٩٥٣ .. أعلن عن تأسيس أول تنظيم سياسى يضم
تحالف قوى الشعب «هيئة التحرير» .

في ١٠ فبراير ١٩٥٣ .. أعلن دستور فترة الانتقال .

في ٣٠ مارس ١٩٥٣ .. صدر قانون تنظيم استثمار رأس المال الأجنبي
في مشروعات التنمية الاقتصادية .

في ١٥ أبريل ١٩٥٣ .. بدأ تنفيذ مشروع مديرية التحرير .

في ١٧ يونيو ١٩٥٣ .. صدرت معاهدة الدفاع المشترك بين الدول العربية

في ١٨ يونيو ١٩٥٣ .. تم الغاء النظام الملكى وانهاء حكم أسرة محمد على
واعلان الجمهورية .. «جمهورية مصر»

في أول نوفمبر ١٩٥٣ .. اندلعت ثورة الجزائر وساندتها مصر منذ
اللحظة الأولى .

٨ نوفمبر ١٩٥٣ .. صدر قرار بمصادرة جميع أموال وممتلكات الأسرة
الملكة .

في ٢٧ يناير ١٩٥٤ .. هيئة الاصلاح الزراعى تقوم بتوزيع حوالى ١٦٤٢٢
فداناً على الفلاحين ، ومنذ ذلك اليوم توالى عملية توزيع الأرض على الفلاحين

- ٩ فبراير ١٩٥٤ .. البدء في تنفيذ مشروع الحديد والصلب .
- ١٩ أكتوبر ١٩٥٤ .. توقيع اتفاقية الجلاء وانتهاء الاحتلال البريطاني .
- ٧ يونيو ١٩٥٥ .. صدر قانون بتمصير الشركات المساهمة واخضاع رؤوس أموالها للتنظيم القومي بما يحقق المصلحة العامة .
- ٢٨ أغسطس ١٩٥٥ .. اعتداء اسرائيلي مفاجيء على خمسة مواقع
مصرية بقطاع غزة .
- ٢٧ سبتمبر ١٩٥٥ .. عقد صفقة السلاح مع تشيكوسلوفاكيا .
- ٢ نوفمبر ١٩٥٥ .. بمناسبة ذكرى وعد بلفور .. هجوم اسرائيلي على
موقع .. الصبيحة المصري
- في ١٦ يناير ١٩٥٦ .. اعلان دستور الشعب . .
- ١٨ يونيو ١٩٥٦ .. انسحاب آخر جندي بريطاني من مصر (ما عدا
القاعدة) .
- ٢٠ يوليو ١٩٥٦ .. سحبت الولايات المتحدة وبريطانيا عرضهما للمساهمة
في تمويل السد العالي .
- ٢٤ يوليو ١٩٥٦ .. اتجاه البلاد إلى التصنيع .
- ٢٦ يوليو ١٩٥٦ .. تأميم قناة السويس .
- أول أغسطس ١٩٥٦ .. قدم الاتحاد السوفيتي عرض لتمويل مشروع
السد العالي .
- من ٢٩ أكتوبر - ٤ نوفمبر ١٩٥٦ .. العدوان الثلاثي على مصر . .

٥ نوفمبر ١٩٥٦ .. انذار الاتحاد السوفيتي لكل من فرنسا وانجلترا بضربهما بالصواريخ إذا لم يتوقف العدوان .

٢٣ ديسمبر ١٩٥٦ .. انسحاب القوات الانجليزية والفرنسية من بور سعيد

٢٦ ديسمبر ١٩٥٦ .. انسحاب القوات الاسرائيلية من سيناء .

في ١٣ يناير ١٩٥٧ .. انشاء «المؤسسة الاقتصادية» نواة القطاع العام ..
وانشاء المجلس الأعلى للتخطيط القومى .

١٥ يناير ١٩٥٧ .. تمصير الشركات والبنوك الانجليزية والفرنسية .

٢٨ مايو ١٩٥٧ .. صدر قرار بتشكيل الاتحاد القومى تنظيماً سياسياً
لقوى الشعب المصرى .

٣١ مايو ١٩٥٧ .. تقرر اعتماد ٢٥٠ مليون جنيه لبرنامج السنوات
الخمس للتصنيع .

١٩ يوليو ١٩٥٧ .. تمصير بورصات الأوراق المالية .. وتحويل البنك
الأهلى إلى بنك مركزى .

في ٢١ فبراير ١٩٥٨ .. تم الاستفتاء على وحدة مصر وسوريا وعلى
شخص رئيس الجمهورية .

٨ مارس ١٩٥٨ .. أعلن قيام اتحاد فيدرالى بين الجمهورية العربية وبين
المملكة اليمنية .

١٢ أبريل ١٩٥٨ .. صفقات عسكرية لتدعيم الجيش الوطنى .

١٩ أبريل ١٩٥٨ .. اكتشافات بترولية .

١٤ يوليو ١٩٥٨ .. ثورة العراق وتأييد الجمهورية العربية لها .

١٥ يوليو ١٩٥٨ .. القوات الأمريكية تنزل في لبنان .. والقوات الانجليزية تنزل في الأردن .

١٩ ديسمبر ١٩٥٨ .. البدء في تنفيذ مشروع السد العالي .. وتوقيع اتفاقية مع الاتحاد السوفيتي لتمويل المشروع .

عام ١٩٥٩ :

اتفاقيات للتنمية .. بروز أهمية تدعيم القومية العربية .. محاولات استعمارية لتصفية الوحدة بين مصر وسوريا .

عام ١٩٦٠ :

توليد الكهرباء من خزان أسوان - تأميم بنك مصر والبنك الأهلي .. محاولات أمريكية لاضعاف حركة القومية العربية - قرار بالاستيلاء على جميع مخازن الأدوية والكيماويات والمستلزمات الطبية وانشاء مؤسسة عامة تابعة للدولة تتولى استيراد الأدوية والاشراف على توزيعها - صدور قانون بوضع الخطة الخمسية موضع التنفيذ - مساندة حركة التحرير في الكونجو - اعتداءات اسرائيلية - تأميم البنك البلجيكي وشركة الكهرباء ومرفق الترام

عام ١٩٦١ :

هجوم عنيف من الجمهورية العربية المتحدة على السياسة الأمريكية في الكونجو والجريمة البشعة التي راح ضحيتها لومومبا - تعاظم دور ج .ع .م في حركة التحرير العالمية - تأييد الجمهورية العربية المتحدة لشعب كوبا ضد العبدان الأمريكي - الجمهورية العربية المتحدة تقطع علاقاتها مع جمهورية جنوب افريقيا لسياستها العنصرية - صدور قرار بأن يقتصر

الاستيراد من الخارج على الشركات الحكومية والمصانع - المطالبة بجلاء القوات البريطانية عن الكويت - نقل ملكية شركة البواخر الخديوية إلى الدولة وضم شركات الملاحة إلى هيئة حكومية - انشاء مؤسسة عامة لكبس القطن تضم ٤ شركات مؤتمة لكبس القطن - بدء صدور قرارات يوليه الاشتراكية - تعديل قانون الاصلاح الزراعى - تطبيق نظام العمل سبع ساعات يومياً - قوانين التأمين الاجتماعى - انفصال سوريا عن الوحدة قانون تخفيض الاجارات صدور قرار بالغاء وتملك الاجانب للأراضى الزراعية مصر .

عام ١٩٦٢ :

مزيد من اجراءات التأمين - الميثاق الوطنى - ثورة اليمن - صدور القانون الأساسى للاتحاد الاشتراكى العربى كتنظيم سياسى جماهيرى لقوى الشعب العاملة فى مرحلة التحول الاشتراكى .

عام ١٩٦٣ :

مزيد من اجراءات التأمين - تأييد حركات التحرير فى انجولا .

عام ١٩٦٤ :

اعداد الخطة الخمسية الثانية - قوانين المعاشات وقوانين للعاملين بالدولة تمليك الأراضى البور لعمال التراحيل بمحافظة الشرقية - مزيد من اجراءات التأمين - قوانين التأمين ضد البطالة - قانون المؤسسة الصحية العمالية - تنظيم النقابات - الاحتفال بتحويل مجرى النيل والانتهاج من المرحلة الأولى للسد العالى - تطبيق نظام التأمين الصحى بالاسكندرية .

وفى السنوات التالية حتى عام ١٩٦٧ كانت مسيرة الثورة تتقدم .. مزيد

من اجراءات الدعم لسلطة تحالف قوى الشعب .. مزيد من الانجازات
التي لا يمكن امامها ان يبقى تساؤلنا السابق قائماً .. أن حركة ٢٣ يوليو ١٩٥٢
ثورة .. ثورة غالبية الناس .. للتغيير والتقدم من أجل حياة أفضل .. ثورة
ضد القهر الاستعماري والظلم الاجتماعي .. من أجل تحرير كل شعب .. من أجل
أطفالنا وامهاتنا .. من أجل أن يعيش أطفالنا في رحاب الانسانية دون أن
يكون هناك استنزاف لها أو استغلال .

الثورة .. في مواجهة اعدائها :

وكان لا يمكن للثورة أن تستمر دون مواجهة متصاعدة مع اعداء
الثورة التي اسقطت سلطتهم وضربت مراكز نفوذها وتجمعاتها السياسية
والاقتصادية ، كان لا يمكن أن تستمر الثورة وتعمق خطاها بدون مواجهة
لقوى اجتماعية ترى في استمرار الثورة القضاء على مصالحها ومراكزها
القديمة ، بل على العكس لقد كان من الطبيعي أن تسعى هذه القوى للقيام
بمحاولات للاستيلاء على منجزات الثورة .

وبقدر صدق الثورة في تبني مشاكل الانسان الكادح .. الاقتصادية
والديمقراطية .. بالقدر الذي تتصاعد فيه المواجهة مع القوى الاجتماعية المضادة
للثورة على المستوى القومي والعالمي : ولقد واجهت ثورة يوليو اعداءها
بصلابة وبثورية أصيلة وتمكنت من تصفية مراكزها الاقتصادية والسياسية
على النحو الذي نعرض له .

(أولا) الاقطاع :

قبل قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، كانت انتفاضات الفلاحين في مواجهة
الاستغلال الاقطاعي قائمة تحاول أن تشق الطريق الوعر للخلاص من ربكة

العبودية والصور الانسانية للفلاح المصرى ، وكانت مقاومة الاقطاع لهذه الانتفاضات شرسة عنيفة ، ولقد كان موقفه من حوادث «بهوت» عام ١٩٥٠ هو التعبير الكامل عن رفض الاقطاع لحل المسألة الزراعية فى مصر .. وهو تملك الأرض لمن يفلحها ، فعندما رفض الفلاحون زيادة الاجارات زج بأغلبهم إلى السجون و نكل بهم أشر تنكيل .

وحين قال فلاحو «كفورنجم» «ان الأرض أرضنا ولنا فيها أكثر مما لصاحب السمو» (١) ، فقد كانوا يعبرون بأبلغ تعبير عما آلت اليه احزاب السلطة القديمة من عجز فى التغيير عن مصالح الفلاحين .. لقد كانوا يعلنون عن الثورة التى تدق الأبواب .

لقد كان للاقطاع فى مصر سنده الاقتصادى فى الملكيات الزراعية الكبيرة ، وكان سنده السياسى خلال مراحل التاريخ المصرى الحديث العديد من الاحزاب السياسية . ولقد تمكنت من تقاليد أوسع رقعة من مجتمعنا المصرى .. الريف .. أفكار وثقافة هذه الطبقة وفى محاولة لاستعراض المركز الاقتصادى للاقطاع فى عام ١٩٥٢ نجد أن هناك ٢٨٠٠ مالكا كانوا يملكون ٧٪ من الأرض المزروعة (١,٢٣٠,٠٦٢ فدان) على النحو التالى (٢) :

٦١ مالكا كان يملك كل منهم أكثر من ٢٠٠٠ فدان ومجموع ملكياتهم ٢٧٧٢١٨ فدان .

٢٨ مالكا كان يملك كل منهم أكثر من ١٥٠٠ - ٢٠٠٠ فدان ومجموع ملكياتهم ٩٧٤٥٤ فدان .

(١) ثورة يوليو : والفلاحين - الطليعة ١٩٦٥ - يوليو .

(٢) ثورة يوليو ، المصدر السابق

٩٩ مالكا كان يملك كل منهم أكثر من ١٠٠٠ - ١٥٠٠ فدان ومجموع ملكياتهم ١٢٢٢١٦ فدان .

٩٢ مالكا كان يملك كل منهم أكثر من ٨٠٠ - ١٠٠٠ فدان ومجموع ملكياتهم ٨٦٤٨٣ فدان .

بينما كان هناك أيضاً ٢٢١٥ مالكا يملكون ١٩٪ من الأرض المزرعة (١,٢١٨,٤٩٣ فدان) هذا في الوقت الذي نجد فيه ٢٣٠٨٩٥١ مالك يملك كل منها أكثر من فدانين ومجموع ملكياتهم ١٢٣٠٠٦٢ فدان ، أى أن ٨٤٪ من الملاك يملكون ٢١٪ من الأرض ، هذا إلى جانب جيش من العمال الزراعيين وفقراء الفلاحين وعمال التراحيل .. جيش جند الخدمة الاقطاع وقطاعات من البورجوازية المصرية في الريف .. «لقد كان الاقطاع يملك الحقول ويحتكر لنفسه خيراتها ولا يترك للملايين الفلاحين العاملين عليها غير الهشيم الجاف المتخلف بعد الحصاد» (١) .

وكان لابد للثورة أن ترفع شعار «الأرض للعاملين عليها» لكي يكون لها مضمونها الاجتماعي التقدمي .. الأرض للقوى المنتجة الخلاقة .. الأرض للفلاح المصري الذي أنبت عليها من الخيرات الكثير .

وكان أن صدر قانون الاصلاح الزراعي بعد مالا يزيد عن شهرين من قيام الثورة ، ومع أن قانون الاصلاح الأول لم يكن حلاً اشتراكياً فهو أيضاً لم يكن حلاً رأسمالياً ، لقد كان يعبر عن امتزاج المهام الوطنية بالمهام الاشتراكية للثورة .. وعن التجربة التي خاضتها ثورة يوليو .. عن

(١) الميثاق الوطني : الباب الأول - نظرة عامة ..

حقيقة أن حل المسألة الزراعية .. تعنى فى المحل الأول أسقاط سلطة الاقطاع سياسياً .. ومصادرة الملكيات الكبيرة اقتصادياً .. ثم توزيع الأرض على الفقراء والمعدمين من الفلاحين .. ثم النهوض بالريف بعد تملك الأرض للفلاح وتعميق فكر التعاون انتاجياً للقضاء على عيوب تفتت الملكية .. وتسويقاً لحماية ملايين المنتجين من استغلال فئات الطفيلين من المرابين وبيوت السماسرة . ولكن ماذا كان موقف الاقطاع ؟ .. لقد وجهت اليه ضربات سريعة أدت إلى تصفية نفوذه الاقتصادى - قاعدة أى قوى للانقضاض فأصبح كالمطائر الذى قطعت جناحية ، بالرغم من ذلك فقد خاطرت بعض فئاته بالأقدام على المواجهة المسلحة للثورة ورفض تنفيذ القانون . وعندما فشلت هذا المحاولة وقمعتها جماهير الفلاحين وسلطة تحالف الشعب ، بدى واضحاً ضرورة البحث عن أسلوب جديد لمواجهة الثورة وقد انحصر هذا الأسلوب فى العمل على تجميع وتنظيم قوى الثورة المضادة دون عجل .. ومحاولة جذب عناصر من صفوف الشعب وحرمان قوى الثورة من حليفها الطبيعى والأساسى من «جماهير الفلاحين» وذلك بالتشكيك فى انجازات الثورة بالريف .. بالتخريب .. تخريب مؤسسات الثورة الديمقراطية .. والاستعانة بقطاعات فى جهاز الدولة القديم لتنفيذ خطتها هذه .

وكان الرد المطلوب من الثورة هو الاستمرار فى مسيرتها لتؤكد سلطة التحالف الثورى ، وفى ٢٨ نوفمبر ١٩٦١ أعلن السيد رئيس الجمهورية انه لا يمكن أن يتولى الاقطاعيون والرأسماليون قيادة تحرير الشعب من الاستغلال » وكشفت الثورة عن طابعها التقدمى ومضمونها الاجتماعى فأعلنت أهمية قيادة العمال والفلاحين للثورة كضمان لاستمرارها .

وبالرغم من الضربات التى وجهت لقوى الاقطاع فى بلادنا الا أن

مخطط قوى الثورة المضادة ومن بينها عناصر الطبقة الاقطاعية التي اندثرت وعناصر البرجوازية الزراعية التي تأمل في أن ترث مكان الاقطاع في ريف مصر ، هذا المخطط كان يسعى حثيثاً للوثوب على الثورة والاستيلاء على منجزاتها وكانت الأحداث تظهر من وقت لآخر عن الجيوب التي مازالت قائمة لقوى الثورة المضادة في الريف .

ان ضمان مواجهة الثورة المضادة يكمن في تنظيم قوى الثورة ذاتها واطلاق قواها الخلاقة لتعمل .. وتضون هذا العمل .

(ثانياً) رأس المال المصري الكبير يمثل الاحتكار :

«لقد كان رأس المال يمارس الوائناً من الاستغلال للثروة المصرية بعد ما استطاع السيطرة على الحكم وترويضه لخدمته» ، وظهور القطاع الرأسمالي على الخريطة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المصري بدأ مع التسلسل الأوروبي إلى مصر ، وقبلها فقط بدأ الاقتصاد المصري يتحول من اقتصاد بدائي مغلق إلى اقتصاد مرتبط بالسوق العالمي وذلك في عهد «محمد علي» غير أن فترة محمد علي (١٨٠٥ - ١٨٤٩) لم تطلق احتمالات التطور الرأسمالي بل عطلتها فقد عمد محمد علي إلى تصفية نواة البورجوازية المصرية الأولى خوفاً من نفوذها وقيادتها لحركة النضال الشعبي كما سبق وأوضحنا ، ومع بداية عهد اسماعيل (١٨٦٣ - ١٨٧٩) وخلال فترة حكمه حدث تحول حاسم في انتقال عملية التطور من الاقطاع إلى الرأسمالية ، وقد صاحب هذا الحدث مرحلة التوسع الشامل للرأسمالية العالمية وبداية تحولها إلى الاحتكار والامبريالية

وأخذت مصر تتحول بسرعة إلى فرع من فروع الاقتصاد البريطاني فهي مجال لاستثمار رؤوس الأموال الأجنبية حيث الثروة المصرية البكر

وبلغت عملية غزو رؤوس الأموال الأجنبية للاقتصاد المصرى ذروتها فارتفعت ارقام الدين العام وحده من ٣ مليون جنيه فى أواخر عهد سعيد إلى ٩٠ مليون جنيه فى أواخر عهد اسماعيل ، وركزت الاحتكارات العالمية نشاطها المالى فى قطاعات التجارة الخارجية والتمويل والايمان والملاحة (قناة السويس) والمرافق العامة والأراضى الزراعية والعقارات ، وكأنما أصبحت مصر مغنا يطمع فيها الطامعون ..

ومع التسلسل الاستعمارى لمصر ، بدأت خطة الاستعمار البريطانى (كما وصفها لورد كرومر) فى تدعيم الطبقات «أصحاب المصالح الحقيقية» .. والتى تقبل مشاركة الاحتلال البريطانى فى الحكم .. وهى طبقة كبار ملاك الأراضى التى حدثت فى ظلها عملية التراكم الرأسمالى خلافاً للتطور التقليدى الذى صاحب ظهور الرأسمالية فى أوروبا ، وفى أوائل القرن العشرين حاول بعض المصريين الأغنياء دخول ميدان الأعمال المصرفية إلى جانب قطاعات البورجوازية القائمة والتى شملت العديد من المغامرين الأجانب واليهود والتمصرين ولكنهم لم يستطيعوا الصمود فى منافسة القطاع الأجنبى من الرأسمالية المحلية .

وتعتبر فترة الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) البداية الحقيقية لنشأة ونمو الرأسمالية المصرية الحديثة ، فقد تجمعت فى ايدى طبقة كبار ملاك الأراضى أموال طائلة نتيجة للارتفاع الهائل فى أسعار القطن المصرى ، وتحول بعض منهم إلى ممارسة الأعمال التجارية والمالية وخرج من صفوفهم الرواد الأول للرأسمالية المصرية ، وإذا حللنا البورجوازية فى ١٩٥٢ لتبين لنا مدى الارتباط العضوى بين هذه الطبقة وبين طبقة كبار ملاك الأراضى وكذلك مدى الارتباط بينها وبين الاحتكارات العالمية ، ولادركنا وجود

اتجاه سريع نحو التركيز ونحو التكوينات الاحتكارية وبالطبع لم تكن هذه الخاصية وليدة التطور التاريخي للبورجوازية المصرية وإنما كانت وليدة الطابع الاحتكاري لرأس المال الاستعماري المسيطر على الاقتصاد المصري في مجموعه والذي يدخل في علاقات عضوية ويتشابك بصورة متزايدة مع رأس المال المصري .

ولقد كان القانون الاساسى الذى يحكم حركة الانتاج الرأسمالى هو تحقيق اقصى ربح احتكارى عن طريق سيطرة الاحتكارات على السوق ، لا عن طريق تطوير قوى الانتاج .. ومن هنا كان الطابع الطفيلى الذى تمثل فى السعى لتحقيق ارباح هائلة على حساب تقدم وتطور قوى الانتاج والذى تمثل ايضاً فى انفصال الملكية الرأسمالية لوسائل الانتاج عن ادارتها الفعلية ، وفى قيد يدها للثروة القومية وأهمالها التصنيع واتجاهها المحموم إلى الاستثمار العقارى ونواحي الاستثمار غير المنتج .

ولقد كان طبيعياً وهذه طبيعة رأس المال المحلى ، ان يتخذ موقفاً من حركة الجماهير .. معادى لها .. بحكم ارتباطه الوثيق بقوى الثورة المضادة .

القطاع والرأسمالية :

وعندما قامت ثورة يوليو ، ادركت بوعيا ان قطاع الرأسمالية المحلية الكبير استطاع فى ظروف ثورات وطنية عديدة أن يحول نتائج الثورة إلى ارباح له .. وبالتالي فهو عاجز عن أن يقود حركة شعب أو تبنى صناعة ثقيلة .. أو أن يلبي احتياجات التنمية من المدخرات ، بل على العكس لقد وعت الثورة حقيقة هامة .. وهى العداء الطبيعى للرأسمالية وشروطها الرأسمالية التى عجزت عن أن تقدم حلاً لمشاكل التخلف والفقر فى بلادنا ،

بل ساهمت في هذا التخلف .. وكأنها تسعى إلى تحقيقه واغراقنا فيه ، لقد كان على الثورة أن تواجهه قوى القهر والظلم الاجتماعى .. وكانت الرأسمالية المحلية الكبيرة .. قطباً كبيراً للظلم الاجتماعى الذى قامت الثورة للقضاء عليه ، وأكدت وثائق ثورة يوليو أن التجارب الرأسمالية فى مصر ، وفى كل دولة كانت مستعمرة أو شبه مستعمرة ، تلازمت تلازماً كاملاً مع الاستعمار ، وإن الاحتكارات العالمية لم تسمح لأى برجوازية محلية بالنمو إلا بعد أن احتوتها وربطتها بعجلتها .. وبالتالي أخضعت أوطانها لنزواتها ومغامراتها المخبونة .

ولو تطلعنا لانجازات الثورة منذ ١٩٥٢ لتلمسنا اتجاه الضربات التى وجهتها الثورة إلى رأس المال المحلى الكبير ، وعلى وجه التحديد وبصورة أكثر شمولاً فى قرارات يوليو الاشتراكية التى خلقت قطاع اقتصادى عريض تملكه الدولة وتمارس عن طريقه سيطرتها الكاملة على فروع الاقتصاد الوطنى .. وتديره لمصلحة الشعب .

(ثالثاً) الاستعمار :

واجهت الثورة أخطر اعداءها على أرضها ومن حولها .. ذلك العدو الذى لم يفقد الأمل فى أن يعاود من جديد فرض سيطرته على شعب ذاق معانى الحرية وعاش فى اجواءها .. أنه الاستعمار رمز لكل معانى القهر والاستغلال والظلم .. الاستعمار ذلك الوحش الذى يعيش على دماء الأبرياء وسفك كل قيم الإنسان المتمدنين .

واجهته الثورة قبل حركة ٢٣ يوليو .. من خلال الانتفاضات الشعبية فى القاهرة .. ورشيد .. ودمايط .. والمنزلة .. والإسكندرية .. وبلاد الصعيد

فى كل بقعة من أرض وطنها .. شهدت معارك جماهيرها ضد وجوده وبقاءه ،
وبفضل عوامل الخيانة والتفكك وعدم التنظيم والرؤية الخاطئة لتقدير الأمور
استطاع الاستعمار أن يثبت خطاه وينهل من خيرات مصر ، ويسطو على كدح
الملايين من المصريين .

وعندما قامت ثورة يوليو كان أول مبادئها الستة هو .. القضاء على
الاستعمار ، وكثيراً ما أبرز قائد الثورة هذا المطالب الشعبى وواجه به
الاستعمار وهو على أرضنا ، ففي ٢٣ فبراير ١٩٥٣ يقول القائد «على الاستعمار
أن يحمل عصاه على كاهله ويرحل أو يقاتل حتى الموت دفاعاً عن بقائه» .
وفى ٢٥ فبراير من نفس العام والمفاوضات جارية بين الوفد المصرى والبريطانى
يؤكد القائد «اننا عازمون على تطهير منزلنا»

وقد حاول الاستعمار البريطانى أن يساوم على استقلالنا ، وبات معلوماً
انه لن يرحل مختاراً ، وقد أبرز قائد الثورة هذا المعنى فى خطاب له فى أول
يناير ١٩٥٤ «ان الاستعمار لن يخرج بالكلام ولكن بالقوة» . وفى ٢٧ يوليو
سنة ١٩٥٤ تم التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاقية الجلاء وضد بلاغ
مشترك بذلك ، وفى ١٩ اكتوبر من نفس العام وقعت اتفاقية الجلاء وانهاى
الاحتلال البريطانى وتنص الاتفاقية على جلاء القوات البريطانية جلاء تاماً
عن الأراضى المصرية خلال فترة عشرون شهراً من تاريخ التوقيع على الاتفاق
وعلى الغاء اتفاقية ١٩٣٦ ، وانتقال ملكية جميع المطارات والمنشآت إلى الدولة
المصرية والاقرار بأن قناة السويس البحرية جزء لا يتجزأ من مصر .

وبدأت الثورة مرحلة جديدة من مراحل تطورها ولم تقف عند كونها

ثورة وطنية تحريرية انما صارت ثورة اجتماعية تسعى لتحرير الانسان من أخيه الانسان بالقضاء على كل صور الاستغلال والقهر الاجتماعى ، وسعت الثورة إلى تدعيم استقلالها السياسى والاقتصادى وذلك باقامة جيش وطنى قوى ... وبناء اقتصاد وطنى مستقل .

وأدركت قوى الاستعمار العالمى أن النظام الثورى فى مصر بات يمثل خطراً على مصالحها الحيوية فى منطقة الشرق الأوسط ، ويهدد بانحسار النفوذ الاستعمارى عن هذه المنطقة . لقد بدأ النظام التقدمى بمصر يمثل رمزاً وقاعدة لحركة التحرير الوطنى فى العالم الثالث وتركه ينمو ويتقدم امدأ لا يمكن تقبله .. فماذا العمل ؟ .. وبدأت مؤتمرات الاستعمار تدفع بقاعدته وسط الدول العربية «اسرائيل» لتمارس نوعاً من الارهاب ، واجهته الثورة بحسم وأعلنت للعالم خطورة اللعبة التى تمارسها ربيبة الاستعمار وطالبت بادانة هذه الاعتداءات .

ولكن الاستعمار كان قد بيت النية على العدوان ، وفى التاسعة والعشرون من اكتوبر عام ١٩٥٦ بدأت جيوش ثلاث دول هى بريطانيا وفرنسا واسرائيل زحفها على الأرض المصرية ، وهب الشعب المصرى عن بكرة أبيه .. رجاله ونساءه وأطفاله وشيوخه .. يحملون السلاح .. يرفضون فى عزم واصرار قبول الاستسلام للتآمر الاستعمارى ، ووقف قائد الثورة على منبر الأزهر فى ٢ نوفمبر ١٩٥٦ يعلن تصميم الشعب المصرى واصراره على مقاومة العدوان» فى هذه الايام التى نكافح فيها من أجل حريتنا .. حرية مصر .. ومن أجل شرف الوطن .. أحب أن أقول لكم أن مصر كانت دائماً مقبرة للغزاة وان جميع الامبراطوريات التى قامت على مر الزمن انتهت وتلاشت

حينما اعتدت على مصر .. ولكن مصر باقية متماسكة متحدة متكافئة .. انتهى الغزاة وانتهت الامبراطوريات .. ولكن مصر بقيت وبقي شعبها .. « أنا الآن في القاهرة سأقاتل معكم ضد أي غزو .. سنقاتل إلى آخر نقطة دم .. لن نستسلم ابداً .. وسنبني بلداً وتاريخاً ومستقبلاً .. هذا شعار كل مصري ، وإذا كانت بريطانيا تعتبر نفسها دولة عظمى ، وتعتبر فرنسا نفسها دولة عظمى أيضاً ، فسنعتمد على الله وعلى أنفسنا وسنجاهد ونكافح ونقاتل وننتصر بأذن الله » .

وانتصر الانسان المصري الطيب الشجاع في جولة ثانية ضد الاستعمار وخرج من معركته معه بانتصارات رائعة دعمت خطاه وعمقت صياغته للتجربة التي يخوضها .. لقد أمت قناة السويس ووجهت أكبر ضربة للسيطرة الاستعمارية على الاقتصاد المصري ، وصدرت العديد من القرارات الخاصة بتمصير الشركات الفرنسية والانجليزية ، وكسب الشعب المصري تأييد كل الدول المحبة للسلام والتقدم .

وبخروج بريطانيا وفرنسا مهزومتين في حربهما غير المشروعة ضد مصر ، انحصرت زعامة المعسكر الاستعماري بالكامل في الولايات المتحدة الأمريكية ، التي بادرت ببذل المحاولات للاحاطة بالدول العربية المتقدمة والضغط عليها للرجوع عن الطريق الذي كان يجب عليها أن تستمر فيه .

ولكن الثورة المصرية كانت تترك ان أي مهادنة للاستعمار تعني الاستسلام لمشاريعه ، وأدركت الارادة الواعية للثورة انها في معاركها

مع الاستعمار لا تقف بمفردها ، وان عليها واجب مساندة حركات التحرير في كل مكان في العالم ، ان انتصار أى شعب من شعوب العالم في مواجهته ضد الاستعمار .. هو انتصار للانسان المصرى ولثورته ضد الاستعمار .. ان التضامن بين الشعوب كان الوجه المضيء لمعنى «التحرير» في ثورة يوليو المحيطة .

الفصل السابع

الثورة ... والاشتراكية

١ - النمو غير الرأسمالي .. مرحلة تاريخيه .. خطوة حقيقيه لبناء الاشتراكية :

مع بداية القرن العشرين .. عاش العالم تطورات هائلة وتغيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية عميقة .

• إن تعاظم قوة الحركات الوطنية في اسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية وتصديها لمغامرات رجال المال في الامبراطوريات الاستعمارية القديمة والحديثة أوجد شعوراً واعياً لديها بالكراهية للنظام الرأسمالي .. وفهما عميقاً لعملية الابتزاز المستمرة للثروات البشرية والمادية في بلدانها .

• كما أن قيام الدول الاشتراكية ونجاحها في عملية البناء السياسي والاقتصادي لمجتمعاتها .. أدخل بمركز الامبراطوريات الاستعمارية .. مادياً وايدلوجياً ، ودعم من مركز حركات التحرير الوطنية .

• كما أن التقدم العظيم في الفنون والعلوم التكنولوجية .. جعل امكانية تحقيق التطور والتنمية في الدول المتخلفة بغير حدود .

وفي ظل هذا الخضم من التغيرات برزت عدة حقائق اجابت على تساؤلات طرحها الثورة الوطنية في الدول حديثة النمو :

(أولاً) ان النمو الرأسمالي .. طريق مستحيل بدون أن يكون امتداداً لنمو الرأسماليات الاستعمارية .. وبدون أن ترفض أهداف ثورتها الوطنية .

(ثانياً) ان النمو غير الرأسمالى .. مرحلة حقيقية وضرورية لصيانة الاستقلال السياسى وبناء اقتصاد وطنى مستقل .

وأصبح على كل دولة تسعى إلى الاستقلال والبناء أن تبحث عن نموذج وأسلوب تنبته تربتها الخاصة ولكن فى ظل هذه النتائج العامة التى ولدتها تغيرات عالم القرن العشرين .

وعندما توجت ثورة ٢٣ يوليو كفاح شعب مصر خلال عشرات السنين ضد القهر والاستغلال والغزاة .. كانت هناك حقيقة أقرتها وهى ضرورة تصفية صور الاستغلال فى المجتمع .. لقد نبغ ايمان الثورة بهذه الحقيقة من الطبيعة البشعة للاستغلال الاستعمارى كأسلوب قائم على النهب والسرقه والاستهانة بالقيم الانسانية .. ومن واقع القرن العشرين الذى يفرض قيوداً موضوعية على التنمية الرأسمالية فى الدول حديثة النمو .

وقد عبر الميثاق الوطنى عن هذا المعنى تعبيراً واضحاً إذ يقول :

«ان الحل الاشتراكى لمشكلة التخلف الاقتصادى والاجتماعى فى مصر وصول ثورى إلى التقدم ، وان ذلك ليس افتراضاً قائماً على الانتقاء الاختيارى وانما الحل الاشتراكى حتمية تاريخية فرضها الواقع وفرضتها الآمال العريضة للجماهير ، كما فرضتها الطبيعة المتغيرة للعالم فى النصف الثانى من القرن العشرين» .

«فالاشتراكية العلمية هى الصيغة الملائمة لايجاد المنهج الصحيح للتقدم ، وأى منهاج آخر لا يستطيع بالقطع أن يحقق التقدم المنشود» . ١

«والذين ينادون بترك الحرية لرأس المال ويتصورون ان ذلك طريق إلى التقدم يقعون فى خطأ فادح .

ان رأس المال فى تطوره الطبيعى فى البلاد التى ارغمت على التخلف لم يعد قادراً على أن يقود الانطلاق الاقتصادى فى زمن نمت فيه الاحتكارات الرأسمالية الكبرى فى البلدان المتقدمة اعتماداً على استغلال موارد الثروة فى المستعمرات .

ان نمو الاحتكارات العالمية الضخم لم يترك الا سبيلين للرأسمالية المحلية فى البلاد المنطلقة للتقدم :

(أولهما) .انها لم تعد تقدر على المنافسة الا من وراء أسوار الحماية الجمركية العالية التى تدفعها الجماهير .

(ثانيهما) : ان الأمل الوحيد لها فى النمو هو أن تربط نفسها بحركة الاحتكارات العالمية وتقتضى أثرها وتتحول إلى ذيل لها وتجر أوطانها وراءها إلى هذه الهاوية الخطيرة» .

وهكذا تؤكد وثائق ثورة يوليو عدم امكانية اتباع طريق النمو الرأسمالى كأسلوب للبناء والتقدم فى عصرنا الراهن . حيث أن التجارب الرأسمالية فى التقدم تلازمت تلازماً كاملاً مع الاستعمار فهل يمكن أن تنمو رأسماليات جديدة فى عصر زوال الاستعمار ؟ وهل يمكن أن تقبل الاحتكارات العالمية بيزوز منافس جديد لها ؟ .. ان الشواهد التاريخية تشير إلى أن هذه الاحتكارات لم تسمح بالنمو لأى برجوازية محلية الا بعد احتواءها وربطها بعجلتها .. وبالتالي اخضاع أوطانها لنزوات ومغامرات الاحتكارات العالمية .

اننا اذن نرفض طريق النمو الرأسمالى .. كطريق مسدود .. يعيدنا إلى احضان السيطرة الأجنبية .. ويستهن بقيمتنا الانسانية .. وكحقيقة تفرضها علينا روح العصر .

٢ - الاشتراكية مطلب أساسى للجماهير :

ولذا كان طريق النمو غير الرأسمالى حقيقة موضوعية .. تمهد لصيانة الاستقلال السياسى وتبنى اقتصاد وطنى مستقل .. ومن خلال هذا الطريق تتحقق انجازات اشتراكية ويتم ارساء القاعدة الاقتصادية اللازمة للبناء الاشتراكى .

وقد يجادل البعض .. وهذا قائم فعلا .. فى حقيقة كون الاشتراكية مطلباً جماهيرياً .. فهل هى كذلك حقاً أم هى ترف سياسى له عبثه .. فترفضها ان الاشتراكية التى تتبناها الجماهير المستغلة .. تسعى لحل مشاكل الانسان فى عصرنا الراهن .. وهذا هو معناها العام المتسع ، كما انها تسعى لحل هذه المشاكل فى وطن ما وتحت ظروف بيئية واجتماعية واقتصادية وسياسية محدودة .. وهذا هو معناها الخاص .

واشتراكيتنا الخاصة رفضت وترفض مجتمع الـ ١/٢ .. مجتمع الأقلية التى تستحوذ على أكثر من نصف الدخل القومى . ان اشتراكيتنا الخاصة ترفض البطالة والتشرد والجوع والامية .. التى فرضتها قوى الاستغلال المحلى والأجنبى على ملايين من أبناءنا . ان اشتراكيتنا الخاصة ترفض التخلف والحرمان .. ترفض أن نكون «شاة تعد للذبح» . هذه هى الاشتراكية التى تبنتها الجماهير فى خلال حركتها .. وتبنتها ثورة يوليو كمطلب أساسى للجماهير العريضة فى الريف والمدينة .. والثورة تستمر حتى يضمن كل انسان حقه فى العمل والعلاج والتعليم .. حقه فى التقدم والرقى .. بغير أى استغلال أو استنزاف لجهده وفكره . ان الاشتراكية اذن مطلب أساسى للجماهير وليس ترفاً سياسياً .. ان الاشتراكية عمل تقدمى انسانى يتطلب المعاناة والصبر والتضحية كما يتطلب النضال والاصرار .

٣ - الثورة حتماً تولد ثورة مضادة :

فهل يمكن ان تستمر الثورة وتعمق خطاها بدون مواجهة لقوى اجتماعية ترى في استمرارها القضاء على مصالحها ومراكزها القديمة ؟ .. هل يمكن للثورة ان تتقدم دون أى محاولة من بعض القوى للاستيلاء على منجزاتها ؟ اننا نعلم أن الثورة تنشأ مجتمعاً للأغلبية .. للشعب .. فهي عمل تقدمي .. لن يتم دون معاناة .. ولن تستسلم له القوى القديمة أو القطاعات الجديدة التي تفقد ثورتها . وبقدر صدق الثورة في تبني مشاكل الانسان الكادح .. الاقتصادية والديمقراطية .. بالقدر الذي تتصاعد فيه المواجهة مع القوى الاجتماعية المضادة للثورة على المستوى القومي والعالمي .

ان ادراك هذه الحقائق يضع امامنا بوضوح عدة نقاط أساسية هامة وهي :

١ - تأكيد وتوسيع قاعدة ملكية الشعب لوسائل الانتاج ، التي كان يمارس الاستغلال بواسطتها .

٢ - ازالة الطبقات المستغلة عن مراكز السلطة ، ولن يتأتى ذلك الا بتدعيم القوى الشعبية المستقلة وخلق التنظيم السياسي المعبر عنها .

٣ - الغاء كافة القوانين والتقاليد والمؤسسات التي شكلت سنداً وحماية للنظام الاستغلالي الرجعي القديم .

هذه النقاط تمثل ضمانات جوهرية لا بد أن يعمل المجتمع على توفيرها خلال مرحلة النمو غير الرأسمالي .. تدعياً لقوى الثورة .. وخلقاً لقاعدة البناء الاشتراكي .. ومنعاً لجميع صور استغلال الانسان للانسان في المجتمع .. وتوفيراً لامكانية تذويب الفوارق بين الطبقات سلمياً .

٤ - تصفية الاستغلال .. نقطة هامة في البناء الاشتراكي :

ولا يمكن لنا التفكير في بناء الاشتراكية دون أن نضع خطة عامة تستهدف استراتيجيا تصفية الاستغلال الرأسمالي ، وأى شكل من أشكال استغلال الانسان للانسان .

وقد تساءلت الثورة .. من اين يأتى الظلم الاجتماعى ؟ .. وأجابت بأن الظلم وصورته الاستغلال .. يبرز من خلال عملية الانتاج ومجالاتها علاقات الانتاج ، وبالتالي فان أى محاولة لرفع الظلم الاجتماعى تعنى إلغاء الاستغلال .. وهذا يستوجب تغيير علاقات الانتاج بحيث نتيح لقوى الانتاج التطور والتقدم ، وكانت صيانة هذا الحل فى مسيرة الثورة تبدو من خلال اجراءات «توحيد وظيفة رأس المال الاجتماعية» وفى «خلق قطاع عام قادر على قيادة التقدم فى كافة المجالات وإلى جانبه قطاع خاص يشارك فى التنمية فى اطار الخطة الشاملة .. على أن تكون رقابة الشعب شاملة للقطاعين المسيطرزة عليهما معاً» كما تجسمت هذه الصياغة فى «قرارات يوليه الاشتراكية» التى وضعت قيوداً على طريق النمو الرأسمالى وقوضت أعمدة رأس المال الاحتكارى وسلبتها قواعد انقضاها على الثورة .

ولكن هل الاشتراكية يتم بناءها باجراءات تأميم ؟ بالطبع لم تدعى الثورة ذلك .. ، بل اكدت ان طريق العدالة الاجتماعية طويل شاق وأن هناك امام الثورة انجازات ضخمة تتخذ صفة الاشتراكية لانها تعد قواعد أساسية لبناء الاشتراكية .. ان خلق قطاع عام قوى يقود الاقتصاد القومى .. كما أن خلق حركة للتعاون فى الانتاج والتسويق .. والتمكين لتحالف قوى الشعب من قيادة الثورة وإيراز الدور الطليعى للفلاحين والعمال .. ومعاداة

الاستعمار العالمى كرمز للقهر والاستغلال .. كل ذلك مواقف وانجازات اشتراكية .. بدونها لا يمكن أن تبنى الاشتراكية فى مصر .

هـ - الحل الاشتراكى حتميه الواقع :

ولم يكن المسار الاشتراكى للثورة الا حتمية تاريخية فرضها الواقع أولا وقبل كل شئ ، كان لابد للثورة من اعادة بناء اقتصادنا الوطنى فى مواجهة التحدى الاستعمارى ، بينما الرأسمالية الكبيرة عاجزة عن القيام بهذه التنمية بل هى أكبر معوق لها ، وأصبح على الثورة أن تتصدى من أعلى لعملية البناء :

وكان لتصدى مؤثرات الاستعمار ومحاولات المقاومة العاتية التى قامت بها الرأسمالية الكبيرة ، أكبر الأثر فى ضرورة قيام الدولة بادرارة المشروعات الاقتصادية التى تخلفت عن عملية التصدى أو التى أحجمت الرأسمالية الكبيرة عن القيام بها .. بحثاً وراء الربح فقط .

وهكذا انطلقت الثورة الاشتراكية تغذى نفسها بعملية التصدى للاستعمار وللرأسمالية الكبيرة .

الأولى : تم فيها تصفية مراكز الاستعمار القديم وجميع المراكز الاحتكارية ومراكز التشابك مع الاستعمار ومراكز رأس المال الخادم للاستعمار .. ونتج عنها نوع من التراكم البدائى لمصلحة الشعب .. تحمل به الاستعمار والاحتكار والاقطاع بعض اعباء التنمية .

الثانية : وتم فيها توجيه الضربات القاصمة لمراكز الرأسمالية الكبيرة فى الصناعة والتجارة .. نتج عنها اتاحة تكوين قطاع عام .. لا شك كان يحتل قاعدة حيوية وضرورية للتحول الاشتراكى .

وبجانب هذه الحقيقة التي فرضتها معارك الثورة مع اعداءها ، فان الاشتراكية كانت ضرورة لخلق مزيد من الثروة المادية ولضمان توزيع أفضل على العاملين .. أى حرية ان يعيش الانسان وان يعمل .. وان يضمن دخلاً معقولاً من عمله .. بغير أى استنزاف لجهده وكدحه وفكره .. هذه الحرية طريقها الوحيد هو الاشتراكية التي تمنح كل فرد «بقدر عمله» .. وترفض ان يعيش طفيلي على عمل الآخرين .

ولكن الطريق إلى الاشتراكية ليس مفروشاً بالورود .. انه طريق صعب .. مخوف بالمخاطر .. يتطلب منا التضحية والضمود ، وفي مواجهة اعداء شرسة لا تدخر وسعاً في الانقضاض على الثورة .. وفي الدفاع عن بقاءهم الوهمي في واقع الثورة ، كان لابد أن ندرك مسئولية بناء المجتمع الاشتراكي وما يحيط هدفنا النيل من شرور ومؤامرات تسعى لتجميد مسيرة الثورة ومحاصرتها ، ثم الانقضاض عليها ، لذا كان واجباً على الثورة ان تسعى لتنظيم قوى الثورة في تنظيم سياسي صلب يقف مدافعاً بإرادة الاصرار والعزم عن مسيرته الاشتراكية .

ولكن لنا أن نتساءل كيف كانت حتمية الحل الاشتراكي . هل كانت تطوراً طبيعياً أم جاءت قسراً على غير ارادة منا . ذلك ما سنجيب عليه في الفصل التالي .

الفصل الثامن

الاشتراكية تطور طبيعى لواقع المجتمع المصرى

اعمالا للمبادئ الستة ومع تطور الأحداث ، وما تكشفته عنه الظروف وانصافاً للحقيقة نقول ان ثورة ٢٣ يوليو نبتت نباتاً طبيعياً وتفاعلت فى المجتمع المصرى وتأصلت فى اعماقه فأخذت أولا بالديمقراطية التعاونية ثم كان الحل الاشتراكى نتيجة منطقية لدفع عجلة التقدم إلى الأمام بحيث لا يكون هناك مجال لتوقف التنمية ولذلك كان لابد من أن نتعرض لتلك التجارب التى مر بها المجتمع المصرى منذ قيام الثورة .

(أولا) الديمقراطية التعاونية :

عرف السيد رئيس الجمهورية المجتمع المصرى فى بداية الثورة بأنه مجتمع ديمقراطى تعاونى . وقد اراد السيد الرئيس بهذا التعريف ان يضع صورة واضحة لهذا المجتمع فى بداية التحول ، فهو اذ يجمع بين التعريفين انما يجمع بين السياسة والاقتصاد وكان تحديد مفهومه من الناحية الاقتصادية الزم ، ويبدو لى أن سيادته قد تعتمد الا يصف هذا المجتمع بأنه ديمقراطى دون أن يحدد مفهومه الاقتصادى حتى لا يترك سبيلا إلى الاحتكارات لتسيطر على الإنتاج فتستغل الشعب عن طريق تغيير معدلات الإنتاج ، مما يؤدى إلى رفع الأثمان ، وفى نفس الوقت لم يرد أن يستبد العمال بالتهديد بالاضراب فى وقت احوج ما نكون فيه إلى تكاتف الجميع . فقد اعتبر المجتمع الجديد الكل فيه سواء الحاكم والمحكوم ، صاحب العمل والعمال ، المالك والمستأجر . ولم تعد الملكية الخاصة حقا مقدسا ، وإنما أصبحت وظيفة اجتماعية

يباشرها المالك لصالح الجماعة ، ومن ثم وجب حمايتها من قبل الجماعة باعتبارها
الصاحب الأصل لهذا الحق ولم يعد الملاك الا مستخلفون عليها .

وكان التفكير في التعاون في بداية الثورة أمراً ضرورياً ، باعتباره أداة
لتنظيم العلاقة بين أفراد المجتمع في نظام واحد وبحيث لا يكون هناك تصارع
بينها .

أما الديمقراطية فهي نظام سياسى يمارس بمقتضاه جميع أفراد الشعب
حقوقهم الدستورية . وقد جاءت ممارسة الديمقراطية في المجتمع الجديد أيضاً
بنظام يختلف عن النظام الذى كان سائداً في مصر قبل الثورة .

فقبل الثورة كانت هناك أحزاب تتصارع للوصول إلى مقاعد الحكم
بشعارات سرعان ما تتبدد بصدور مرسوم دعوة البرلمان إلى الانعقاد . وكان
مجلس الشيوخ والنواب تضم كراسى للنيابة يتناوبها أشخاص معينون .
وكان الاقطاع يلعب دوره في الريف ولم يكن للمزارع الصغير أى حول
أو طول في ابداء رأيه . ولكن بعد الثورة وعندما صدر دستور ١٩٥٦ نص
في المادة ١٩٢ في الباب السادس تحت أحكام انتقالية وختامية ما يلي :

يكون المواطنون اتحاداً قومياً للعمل على تحقيق الأهداف التى قامت
من أجلها الثورة ، ولحث الجهود ولبناء الأمة بناء سليماً من النواحي السياسية
والاجتماعية والاقتصادية ، ويتولى الاتحاد القومى الترشيح لعضوية مجلس
الأمة». وتبين طريقة تكوين هذا الاتحاد بقرار من رئيس الجمهورية .

وفي هذا الاتحاد يمارس أبناء الشعب حقوقهم على شكل قاعدة هرمية
تضمن للمواطنين الارتقاء في المستويات المختلفة حتى مجلس الأمة .

(ثانياً) الاشتراكية :

نظراً لما للاشتراكية من أهمية كبيرة في تكوين أساس نظامنا الاقتصادي في الوقت الحاضر رأينا من الضروري أن نتوسع في شرح هذا النظام بتفصيل أكبر .

١ - تعريف بالاشتراكية :

ولدت كلمة الاشتراكية في وقت واحد تقريباً في كل من إنجلترا وفرنسا فيما بين عامي ١٨٣٠ و ١٨٤٠ ، أي أن عمر هذه الكلمة لا يتجاوز مائة وثلاثون عاماً .

فالاشتراكية إذن كلمة حديثة اتسمت بوقائع جديدة ، وقد جاء بها مدرستان مستقلتان عن بعض تمام الاستقلال .

١ - ففي فرنسا كان بيير لورو ، وهو من أتباع سان سيمون ، أول من أعطى لهذه اللفظة معنى دقيقاً ، وأول من اتخذها اسماً لمذهب وكان يعنى بها النظرية التي تلحق الفرد كلية بالمجتمع ، والمغالاة في الاتجاه المضاد لاتجاه المذهب الفردي .

ويقول جوسبير في مقاله عن أوراق الخريف لفيكتور هيجو «نحن لا نريد التضحية بالشخصية في سبيل الاشتراكية ، ولا بالاشتراكية في سبيل الشخصية » .

٢ - وفي إنجلترا أصبح هذا التعبير متداولاً في مدرسة روبرت أوين خلال مناقشات رابطة جميع الطبقات في جميع الشعوب .

ويقول ايلي هاليفي في كتاباته ، ان هذه الكلمة تشير إلى اتجاه روبرت أوين الذي كان يرى أنه من الممكن التوصل إلى بناء عالم اقتصادي وأخلاقي

جديد بدون مساعدة الدولة ، وربما بالتمرد عليها وذلك بتكتيل الناس بصورة حرة في جمعيات تعاونية (١) .

٣ - وقد استعمل هذه الكلمة أيضاً لويس ريبو في دراسات ، باسم «اشتراكيون حديثون» وكان يتكلم فيه عن سان سيمون وفورييه وروبرت أوين . وكان في هذه المقالات يقارن بين عقم عقيدة اليعاقبة وخصب هذه المذاهب التي تثير مشكلات جديدة لا مشكلات سياسية بل مشكلات اقتصادية وأخلاقية . وقد جمعت هذه المقالات في عام ١٨٤١ في كتاب دراسات عن المصلحين أو الاشتراكيين المحدثين . ومن ثم أصبحت هذه الكلمة لفظة كلاسيكية منذ عام ١٨٤١ كما جاء في نشرة الجمعية الفرنسية للفلسفة الصادرة في يناير وفبراير عام ١٩١٧ .

وبهذا الشكل أصبحت هذه الكلمة مشهورة منذ عام ١٨٤١ وخاصة عندما نشر روبرت أوين نشرة بعنوان ما هي الاشتراكية .

وقد نشأت الاشتراكية وتطورت من فكرة شيوعية محضة ترى أن الدولة هي المنتج الوحيد والموزع الوحيد عن طريق تجريد الأفراد من كل نوع من أنواع الملكية إلى قيام أوضاع اجتماعية واقتصادية من شأنها أن تتيح للدولة فرصة توجيه الانتاج القوي والاشراف عليه بقصد تنظيم الانتاج من ناحية وتنظيم توزيع هذا الانتاج بين الأطراف المعنية من ناحية أخرى .

ومن هذا نرى أن فكرة الاشتراكية كما نبتت في أوروبا إنما نستمد جذورها من الشيوعية .

(١) ايل هاليفي . تاريخ الاشتراكية الأوروبية . ترجمة الدكتور جمال الأتاسي . مراجعة الدكتور بديع الكسم . سلسلة الفكر العالمي رقم ١ . وزارة الثقافة والارشاد القومي الناشر مكتبة أطلس . دمشق . ص ١١ - ٢١ .

والشيوعية لفظ اقترن باسمين فى التاريخ هما افلاطون وكارل ماركس (١).

وافلاطون هو أحد الفلاسفة اليونانيين نشأ فى أثينا وتعلم على سقراط وكان من مظاهر ديمقراطية أثينا أن نمت فيها حرية الرأى والمناقشة ، وظهرت فيها مدارس فكرية متعددة برزت من دونها مدرستان الأولى مدرسة السفسطائين وهى جماعة من الناس ذهبت إلى تفسير الديمقراطية بأنها اطلاق الحرية للجميع بلا استثناء . ولم يكن الهدف من وراء ذلك الحرية فى حد ذاتها بقدر ما كان الهدف من وراء ذلك ائاحة الفرصة لأنفسهم لايجاد وسيلة مضمونة يتكسبون منها ألا وهى تعليم أبناء المجتمع طرق المناقشة والجدل لاستخدامها فى المجالات السياسية .

أما المدرسة الثانية فهى مدرسة سقراط ، وقد فسرت هذه المدرسة الديمقراطية تفسيراً آخر يغير تفسير السفسطائين ، فذهبت إلى أن الديمقراطية يجب أن تكون موجهة تخدم الدولة ولا تسيء إلى مصالحها ، وليست ديمقراطية الغوغاء كما يراها السفسطانيون .

وقد أدى هذا الاختلاف فى تفسير الديمقراطية إلى حقد مدرسة السفسطائين على سقراط لأنها وجدت فى مدرسة سقراط خطراً عليها يهدد مصالحها التى تنكسب من ورائها .

وفى هذه الأثناء قامت حرب بين سبارتا وأثينا ، وكانت سبارتا يقوم فيها حكم ارسقراطى أمكنها من تعبئة كافة مواردها لمواجهة أعباء الحرب . وقد أمكن لاسبارتا بفضل هذا النظام أن تنتصر على أثينا وحينما توالى

(١) ماهر نسيم . حقيقة الاشتراكية التعاونية الديمقراطية - دار الكرنك - الطبعة الثانية - أغسطس ١٩٥٩ - الفصل الأول ص ٢١ .

الهزائم على أثينا ، أعتقد بعض اشرافها أن هذه الهزائم لا بد وأن تكون راجعة إلى النظام الديمقراطي الذى تتبعه أثينا ، وأنه من الضرورى إعادة تنظيم الحكم على أساس ارستقراطى كما هو متبع فى سبارتا . وقد قام هؤلاء الأشراف وكان من بينهم أحد أعلام أفلاطون بتدبير ثورة للقضاء على حكومة أثينا واحلال حكومة ارستقراطية محلها ، غير أنه لسوء الحظ فشلت هذه المؤامرة وقبض على من قاموا بها وقدموا للمحاكمة وانتهز السفسطائيون فرصة وجود أحد أعلام افلاطون فى هذه المؤامرة للقضاء على مدرسة سقراط . فأخذوا يعلنون فى اثينا ان الثورة التى قامت كانت تستمد الوحي من افكار سقراط فى الديمقراطية الموجهة ، وهكذا أثاروا أهل أثينا على سقراط حتى قدم للمحاكمة . وهناك حشدوا الغرغاء ليثيروا القضية ضد سقراط فكانت النتيجة الحكم عليه بالاعدام . وقد تقبل سقراط هذا الحكم راضياً إيماناً منه أنه سيجىء اليوم الذى تنتصر فيه أفكاره على أفكار الغوغاء .

وقد كان من نتيجة هذا الحكم أن حقد أفلاطون على النظام الديمقراطي الذى سيق بسببه استأذه سقراط إلى الموت دون أن تكون هناك ثمة جريمة إلا كونه ديمقراطياً . ورحل أفلاطون بعد ذلك مباشرة عن أثينا وظل يتجول فى البلاد المجاورة وفى ذهنه كل مساوئ الديمقراطية ومن ثم أخذ يفكر فى وضع نظرية عن بناء دولة مثالية تتمحى فيها كل المظالم الموجودة فى النظام الديمقراطي عن طريق القضاء على المصالح الاقتصادية لطبقة الحكام وسميت المدينة المثالية التى دعا اليها بجمهورية أفلاطون . وكان من قوام هذه الجمهورية الغاء الملكيات بصفة عامة والغاء نظام الأسر وقد أحدث هذا العمل دويلاً هائلاً فى الدول الاغريقية حتى أن أحد الحكام دعا أفلاطون إلى دولته كى يقيم فيها جمهوريته المثالية . وهنا تعرضت أفكار أفلاطون للتجربة

العملية ففشلت فشلاً ذريعاً وتبين لأفلاطون ولحاكم تلك الدولة أن الجمهورية المثالية بالصورة التي وصفها أفلاطون أمر عسير التحقيق وكان من فشل إقامة هذه الجمهورية أن قبض حاكم تلك الدولة على أفلاطون وباعه في سوق العبيد .

وحينما نال أفلاطون حريته على يد تلاميذه عاد ناقماً على جمهوريته وذهب إلى أنها شيء مستحيل مما أدى بالكثيرين إلى اعتبار أفلاطون أحسن من نقد نفسه . وهكذا أدى تأثير أفلاطون بجانب واحد من عصره ذلك الجانب المظلم ، إلى أول فشل للنظرية الشيوعية .

أما الشخص الثاني الذي اقترنت باسمه الشيوعية أيضاً فهو كارل ماركس وتعتبر نظريته التعبير الحديث للشيوعية وباسمه تقترن الحركة في كافة أنحاء العالم . وجد ماركس في أوروبا في القرن التاسع عشر . وكان هذا القرن بداية عصر الثورة الصناعية والنظام الرأسمالي . وكان من أهم مظاهر هذا العصر ظهور نظام المصانع والانتاج الكبير . ومن طبيعة هذا النظام أنه يحتاج إلى عدد كبير من العمال لتسيير دفة الانتاج كما تميز هذا العصر أيضاً بنظام الحرية وكان من مقتضى هذه الحرية أن أتاحت الفرصة لرجال الأعمال حق تشغيل العمال بأجور منخفضة جداً لا تكفى حتى الكفاف وبشروط قاسية بسبب زيادة عرض العمل مما جعل الحياة صعبة قاسية على العمال في أوروبا وقد كان من شأن هذه العوامل أن وجدت حالة من القلق الفكري في أوساط المثقفين الأوروبيين .

وقد تأثر ماركس بهذه العوامل أضف إلى ذلك ان ظروف نشأة ماركس نفسها كان له دور كبير في تكوينه الفكري . فقد ولد كارل هنريخ ماركس

فى مدينة تريبر (بألمانيا) سنة ١٨١٨ من أسرة يهودية تنتمى إلى الفئة العليا من الطبقة الوسطى . ولما مات الطفل الأول لوالد كارل نبذ الرجل الديانة اليهودية . وقد دفع الوالد بابنه ماركس إلى جامعتى بون وبرلين كي يتعلم فيها فكانت هذه فرصة اتصل عن طريقها بالشبان أتباع هيجل الذين كانوا أكثر المثقفين تقدماً . إلا أنه سرعان ما وجد أن ثقافة هيجل لا تساير نفسه الثورية فانقلب عليها ، وبدأ يسعى وراء أسلوب جديد للتعبير عن أفكاره ولكن الظروف الرجعية التى كانت تتمثل فى رأسمالية طاغية جعلت حياته الجامعية تضيق به إذ رفضت له الجامعة رسالة للدكتوراه للأسلوب الثورى الذى انطوت عليه ، فاتجه إلى الصحافة على أمل أنها قد تتيح له فرصة أكبر فى العمل السياسى ، وظل يعمل أكثر من عام مشرفاً على تحرير صحيفة راينين زينونج .

ولكن شدة الرقابة التى فرضت على الصحافة جعلته عاجزاً عن الاستمرار ، بل أكثر من ذلك فقد نفته حكومته إلى ألمانيا إلى خارج البلاد فانتقل إلى باريس فى نهاية عام ١٨٤٣ . وهناك أشرف على إصدار صحيفة لم يصدر منها سوى عددان الأول كتب فيها مقالة عن اليهودية وفى الثانى كتب مقالة عن الاتحاد القادم بين الفلسفة الألمانية والاشتراكية الفرنسية ، والفلسفة باعتبارها رأس الثورة المفكر والبروليتاريا باعتبارها قلب الثورة .

ونظراً لأنه سبق له أن كتب فى ألمانيا نقداً عن فلسفة هيجل عن الدولة فقد طارده الألمان حتى فى فرنسا ، وعن طريق اتصالات حكومة ألمانيا بحكومة فرنسا تقرر نفيه من باريس فرحل منها إلى بروكسل فى بداية عام ١٨٤٥ ولكن وجوده فى باريس افاده من ناحيتين :

(أولاً) الاهتمام بدراسة الاقتصاد السياسى .

(ثانياً) دراسة أسلوب هيجل فى النقد .

قن الناحية الأولى تعرف على فردريك انجلز ، وهو رجل من أسرة برجوازية من اقليم الراين . وكان انجلز قد انتقد النظام الاقتصادى فى مقال قصير بعنوان تخطيط الاقتصاد القومى ، وهذه المقالة تشبه إلى حد كبير نقد ماركس لفلسفة هيجل ومن هنا كان التلاقى بين الرجلين ثمة بداية التعاون ، وظهر فعلاً أثر ذلك فى كتاب الايدولوجية الألمانية الذى أصدره معاً . وفى عام ١٨٤٧ نشر كتاب «فقر الفلسفة» وكان يرد فيه على فوضوية بردون . وفى عام ١٨٤٨ عندما نشبت الثورة فى ألمانيا غادر ماركس بروكسل إلى ألمانيا للاشتراك فيها بعد أن نشر فى عشية هذه الثورة بالاشتراك مع صديقه انجلز البيان الشيوعى . وكان هذا البيان يعرض وجهة نظر العصابة الشيوعية التى تكونت فى لندن عام ١٨٤٧ . ولكنه نفى من ألمانيا من جديد عام ١٨٥٠ فتوجه إلى لندن حيث زامل صديقه انجلز حتى مات فى ١٤ مارس سنة ١٨٨٣ . فى خلال الفترة التى عاش فيها فى لندن عكف على دراسة الاقتصاد السياسى بطريقة منظمة . ومن مؤلفاته انقلاب الثامن عشر على أيدي لويس نابليون عام ١٨٥١ والحرب الأهلية فى فرنسا ١٨٧١ . ولكن بجانب ذلك كانت له أبحاث اقتصادية أهمها نقد الاقتصاد السياسى فى عام ١٨٥١ والذى كان يتضمن الأصول الأولى لكتابه رأس المال . وقد ظهر المجلد الأول من كتاب رأس المال عام ١٨٦٧ . أما المجلدات الأخرى فقد صدرت من بعد وفاته إذ أصدر صديقه انجلز المجلد الثانى عام ١٨٨٥ والثالث عام ١٨٩٤ . أما الرابع فقد أشرف على تحريره كارل كاوتسكى باسم نظريات فى فائض القيمة فى الفترة من ١٩٠٤ إلى ١٩١٠

أما الناحية الثانية التي استفاد بها من تجربته في الحياة فهي فلسفة هيجل . وقد كانت فكرة هيجل تهدف إلى فكرة شاملة وديناميكية عن المجتمع باستخدام المنهج والمبادئ التي تحدد التغيير الاجتماعي . وقد رفض اتجاه هيجل المحافظ لأنه كان مهتماً بالقوانين التي تحكم حركة المجتمع . إلا أنه مع ذلك فقد استفاد من طريقة هيجل في النقد ، وادمج فيه العوامل الاقتصادية التي اعتبرها العوامل الأساسية في تحديد التعبير الاجتماعي .

فاذا أضفنا إلى ذلك أن ماركس عاش في ألمانيا في وقت كانت آخذة فيه في الخروج من حالة تأخر اقتصادي ورجعية سياسية لكي تنضم إلى الجماعة الأوروبية التي سبقها في التقدم . وقد أدى هذا التأخر في التطور إلى أن ينظر ماركس إلى التطور الألماني على ضوء المجتمع الجديد في أماكن أخرى . أي أنه أخذ يقيس مدى التأخر في ألمانيا بمدى الفجوة التي تفصل ألمانيا عن باقي الدول الأخرى . يضاف إلى ذلك أيضاً الثورة الصناعية في إنجلترا والآثار التي ترتبت عليها من مساوئ اجتماعية من ناحية ومن نشوء للنقابات العمالية من ناحية أخرى كرد فعل للدفاع عن حقوق العمال المهضومة . وكذلك أيضاً الثورة الفرنسية وما مرت به من تجارب .

كل هذا في الحقيقة هو الذي أدى بالشاب البورجوازي النشأة أن ينضم إلى الأوساط اليسارية من تلاميذ هيجل خاصة وأن ظروف شخصية احاطت به ماأشرنا إليه من رفض الجامعة لرسالته ثم تعنت الكنيسة التي رفضت أن تعقد قرانه بدعوى أنه يهودي فاضطر إلى أن يتزوج سراً .

وظلت أفكاره اليسارية التي نشأت معه في ألمانيا تتبلور نحو الاشتراكية ومما ساعد على ذلك أن ظهرت في أوروبا في خلال الفترة نظريات تدعو إلى

الاشتراكية بأشكال مختلفة . الا أنه عزف عن كل ذلك ودعا إلى اشتراكية أطلق عليها الاشتراكية العلمية أو الشيوعية ، وذلك في البيان الشيوعي الذي نشره مع انجلز والذي اعتبراه دستور الحركة الشيوعية الدولية .

ومن هذا العرض السابق الموجز لحياة ماركس يمكن أن نستشف أن كارل ماركس كان انساناً شريداً لا وطن له ، حكمته ظروف قهرية . فقد كان والده يهودياً ثم غير ديانته ، إلا أن الكنيسة الألمانية اعتبرته يهودياً فكان يشعر بعقدة الأقلية ومطاردته في البلاد جعلته يشعر بعقدة المهاجرة ، ثم كان فوق ذلك فقيراً بائساً يعيش عيشة الفقراء عالة على صديقه انجلز ، وكان كذلك منكوباً في أسرته إذ كان يرى ابنائه يسقطون موتى أمامه لعجزه عن علاجهم . ومع أنه كان راغباً في العلم وطالباً له ، فقد كان منبوذاً من الدوائر العلمية بسبب أسلوبه الثوري .

وقد تراكت كل هذه الأخران يركم بعضها بعض في نفسية هذا الرجل ، فأخرج نظريته التي عرفت باسم الشيوعية العلمية ، كتعبير عن الآلام التي يحس بها ضد المجتمع الرأسمالي الذي عاش فيه ، إلا أن رسالته لم تكن في الحقيقة تعبيراً عن بؤسه فحسب وإنما كانت تعبيراً لبؤس عصره الذي عاش فيه والذي لم يستبين منه إلى جانبه الأسود فقط .

وبعد ماركس ظهرت مدارس اشتراكية في أوروبا نجح كثير منها في الوصول إلى الحكم بالطرق السلمية إلا مدرسة واحدة هي البولشفية التي وصلت إلى روسيا بالثورة لتقضي على حكم القياصرة ، وأعلنت بعد وصولها للحكم على لسان زعيمها لينين عام ١٩١٧ أنها الامتداد الطبيعي لنظرية ماركس ، ومن هذا التاريخ انقسمت الاشتراكية في العالم إلى مدرستين الأولى

هى الاشتراكية الشيوعية أو السوفيتية التى تمثل حركة دولية ترمى إلى اقامة ديكتاتورية الطبقة العاملة تحت زعامة الحزب الشيوعى السوفيتى فى كافة أنحاء العالم حتى يمكن الوصول بكافة المجتمعات إلى مرحلة الشيوعية التى تنبأ بها ماركس . أما المدرسة الثانية فهى التى تمثلها جميع الاتجاهات الاشتراكية والتعاونية فى العالم وهى التى تستفيد من كافة الكتابات الاشتراكية ولكنها لا تلتزم بأى منها بل تأخذ منها ما يتلاءم مع ظروفها الخاصة ، كما تضيف إليها ما يحقق لها أغراضها التطورية .

وقد اشرنا من قبل أن ماركس استمد نظريته من الفلسفة التى دعا إليها هيجل بالرغم من مدى التباين بينهما فى العقيدة ، فماركس بمقت السلطة الحاكمة بينما كان هيجل من أنصار السلطان المطلق فى روسيا ، ومن ثم كان من الضرورى ان نعرض لفلسفة هيجل .

٢ - فلسفة هيجل :

بنى هيجل فلسفته على أن التاريخ هو تطور العقلية البشرية نحو مرتبة الكمال المطلق ، والذى يحدث فى المراحل الأولى هو عدم يقظة الروح إلى حقيقتها أو إلى القوى الكامنة فيها ولكنها تصبح على بينة من هذه الحقيقة وتلك القوى بفعل التطور التاريخى وانتقال البشرية من مرحلة إلى أخرى . هذه الروح هى العنصر القوى فى تطور المراحل التاريخية وأهداف البشرية وهى بهذا الشكل تعمل على خلق صراع دائم بين هذه المجتمعات والقوى المحيطة بها . ويعنى سيطرة الروح على القوى المادية فى أى مجتمع تحقيق مستوى معين من العقلية المثالية ومن ثم سيطرة هذا المجتمع - أو الدولة - على المجتمعات الأخرى . والنتيجة التى انتهت إليها هذه النظرية على هذه

الصورة هو أن الحرب يكون لها ما يبرها بوصفها أداة أو قوة تطويرية تعمل في الأرض ابتغاء تحقيق معايير أقوى من المعايير التي يسير عليها البشر قاطبة .

والأسلوب الطبيعي للتقدم والتطور الذي يؤدي إلى هذا التغيير في الحقيقة هو صراع بين الهدم والتعمير ، صراع بين قوى الإباداة والانشاء .

هذه الصورة من الصراع بين القوى المختلفة تنحصر في الحقيقة في مقدمتين على الأساس من المنطق ونتيجة تجمع بينهما .

المقدمة الأولى مقدمة موجبة اطلق عليها Thesis ، والمقدمة الثانية هي مقدمة سلبية تنفي المقدمة الأولى Anti thesis ، والثالثة هي النتيجة التي رشمها هيجل وهي لا ترضى بالمقدمة الأولى ولا بالثانية ولكنها تجمع بين الاثنين وتسمو عليهما في نفس الوقت بما تحتويه من عناصر المقدمتين وفي نفس الوقت هي مركب من عناصر جديدة Synthesis

وجاء في شرح ذلك أن أي مجتمع لابد وأن يضم طبقتين يحتدم الصراع بينهما للتضارب في المصلحة . أي لابد من وجود طبقة محكومة تتعارض مصالحها مع طبقة حاكمة . ففرنسا مثلا كانت تحكمها في القرن الثامن عشر طبقة من الارستقراطية الوراثية وهذه هي المقدمة الأولى الموجبة thesis فتضاربت مصالحها مع مصلحة طبقة من التجار كانت مغلوقة على أمرها فأخذت الأخيرة تناصبها العداء لتضارب المصالح بينهما .

وهذه هي المقدمة الثانية السلبية التي تنفي المقدمة الأولى Anti thesis ونتيجة لهذا الصراع قامت الثورة الفرنسية واندلع ناراها وتمخضت عن أنظمة وأوضاع جديدة . وجاءت الثورة بطبقة جديدة هي مزيج من

العنصرين المتنافرين السابقين ولكنه جاء بوضع جديد فأصبح مركباً جديداً Synthesis هذه الطبقة الجديدة توافرت لها كثير من المزايا التي كانت متوفرة للطبقتين السابقتين فكانت بذلك بداية للرأسمالية التجارية ثم الصناعية وهكذا وجدت طبقة جديدة أصبحت فيما بعد مقدمة موجبة جديدة لأنها أصبحت تستغل العمال ، وأصبح العمال المغلوبين على أمرهم طبقة مستضعفة مغلوبة على أمرها أطلق عليها ماركس البروليتاريا The Proletariat (أى الطبقة الكادحة . أو الطبقة العاملة المنظمة تنظيمياً نقابياً) وهذه هي المقدمة السلبية التي تنفى الأولى ، وهنا يعتقد ماركس ان هذه الطبقة عندما تثور على الطبقة الرأسمالية فانها تنهى إلى مجتمع جديد لا أثر فيه للطبقات (وهي النتيجة المركبة) حتى لا يقوم صراع جديد .

وقد قبل ماركس نظرية هيجل في الجدل ، ولكنه ذهب إلى أبعد مما كان يتصور هيجل فأنكر ما تنطوى عليه نظريته من معان فلسفية وأطلق على نظريته اسم المادية الجدلية Dialectic Materialism

وقد بنى ماركس نظريته كلها على أساس الدوافع الاقتصادية للأحداث التاريخية ، إذ كان يرى أن الأحداث التاريخية رغم تباينها واختلافها — يستوى في ذلك النشاط الفنى والأدبى والسياسى — مردها جميعاً إلى البحث عن القوت .

٣ - الفلسفة الماركسية :

ويمكن ايضاح النظرية الماركسية (أو الشيوعية) من نواحيها الثلاث الفلسفة والسياسة والاقتصاد بإيجاز على النحو الآتى :

(١) محمد بكر خليل - مقدمة اجتماعية لدراسة النظرية العامة للقومية - معهد الدراسات العربية ١٩٥٨ ص ١٨٨ .

(أولاً) الفلسفة :

فلسفة الشيوعيين هي المادية ، أى أن المادة هي أصل كل شىء ومن ثم فإنها تعتبر الأديان ظاهرة تاريخية تولد وتموت بمضى الزمن ، وعلى هذا فإنها لا تعترف بأى شىء ليس له أساس مادي . وتباورت هذه المادية فى التفسير المادي للتاريخ وهو الذى ينادى بأن الانتاج والتوزيع هما أساس كل الظواهر الاجتماعية ، ولذلك فإن تفسير التطور من ثورات وانقلابات يمكن فى دراسة الانتاج والتوزيع والتغيرات التى تطرأ عليها كما ترى هذه المادية أن حركة التاريخ يعبر عنها بتتابع مراحل التطور كل مرحلة منها تمثل خطوة للأمام وأخرى للخلف .

فهناك طبقة تنتصر وتطبق الوضع الاجتماعى الذى يتلاءم مع مصالحها الاقتصادية وهذه هي التى تتقدم إلى الأمام ، وأخرى تنهزم وهذه هي التى تتأخر إلى الخلف .

ويعتقد الشيوعيون كذلك أن مراحل التاريخ انقسمت كالاتى (١) :

أ - مرحلة الشيوعية : وهي الحالة الأولى للإنسانية عاش فيها البشر حياة بدائية على المشاع وانتفت فيها الملكية الخاصة لأدوات الانتاج وكان محل محلها الملكية الجماعية لهذه الأدوات .

ب - مرحلة العبودية : وفى هذه المرحلة بدأ ظهور الملكية الخاصة لأدوات الانتاج ، وبظهور هذه الملكية بدأ الإنسان فى استغلال أخيه الإنسان .

ج - مرحلة الاقطاع : وهي التى انقسمت فيها المجتمعات إلى اقطاعيات زراعية يحكم كل منها حاكم يخضع له المقيمون فى الأرض .

(١) الأستاذ أحمد رشيد - الشيوعية ضد القومية - مايو ١٩٥٩ : المرجع السابق ص ١٨-٢٤.

د - مرحلة الرأسمالية وهي التي تحول فيها المجتمع من النظام الاقطاعي إلى النظام الرأسمالي ، ويدور الصراع في هذه المرحلة بين الطبقة الرأسمالية والطبقات العاملة ، وسوف ينتهي هذا الصراع بانتصار الطبقات العاملة .

هـ - مرحلة الاشتراكية : وهي التي سيتحقق فيها انتصار الطبقات العاملة . وترى الشيوعية أن هذه المرحلة الأخيرة يمكن أن تؤدي في النهاية إلى قيام النظام الشيوعي إذا ما قامت ديكتاتوريات من الطبقات العاملة .

(ثانياً) السياسة :

والجانب السياسي للشيوعية يستمد أساسه من تعاليمها الفلسفية فهو ينبنى على ما يسمى بصراع الطبقات ، وهي في نظر الماركسيين أساس الحركة والتطور في التاريخ ، إذ يعتقد الماركسيون أن تاريخ كل المجتمعات التي وجدت أو توجد إنما هو تاريخ الصراع الطبقي ، وإن الدولة في الوقت الحالي ليست إلا أداة لتحقيق أطماع طبقة معينة هي الطبقة البرجوازية .

وبظهور النظام الرأسمالي ظهرت إلى الوجود طبقتان اجتماعيتان هما الطبقة الرأسمالية وطبقة البروليتاريا ، والأولى هي التي تحكم المجتمع وتدير عجلة الانتاج لحسابها الخاص . أما الطبقة الثانية فهي الطبقة العاملة وهي تلك الطبقة التي تمثل غالبية الشعب ، وهذه الطبقة تكد وتكدح ، ومع ذلك فإنها لا تحصل إلا على جزء ضئيل من الثروة التي تنتجها ، أما الجزء الكبير من هذه الثروة فإنه من نصيب الرأسماليين . وقد أدى استغلال الرأسماليين للطبقة العاملة إلى ظهور ديمقراطية المجتمع الرأسمالي بعد كفاح ضد الارستقراطية الزراعية . غير أن الشيوعية لا تفتأ تحقر هذه الديمقراطية ولا تعتبرها إلا شعاراً مزيفاً يخفي أطماع الرأسمالية . ولا ترى الشيوعية في هذه الحرية

إلا حرية أصحاب الأعمال في السيطرة على العمال واستغلالهم . على أنه من المهم أن نوجه النظر إلى أن الشيوعية التي تحارب الديمقراطية بهذه الطريقة ما كان يمكن أن تقوم لها قائمة لو لم توجد الديمقراطية ويوجد ذلك الجانب المظلم الذي أثار أفلاطون من قبل وكارل ماركس من بعد . فقد كانت الديمقراطية بما فيها من محاسن ومساوئ سبباً في انتشار أقوال ماركس . هذا من ناحية ومن ناحية أخرى لا يمكن أن ننكر حق الإنسان في المجتمع بالحرية وحقه في تقرير مصيره وحق الجماعات الفردية في التعبير عن قوميتها .

ومن تعاليم الماركسية أيضاً أن المصالح الاقتصادية المشروعة هي مصلحة الطبقة العاملة ، وكذلك ترى هذه التعاليم أن الحزب الشيوعي هو الأداة الصالحة لاعداد الطبقة العاملة للاشراف وادارة مصالحها المشروعة ، وهي بذلك لا تمثل دولا ومجتمعات مختلفة وانما تمثل طبقة ذات مصالح معينة في جميع أرجاء العالم وتستمد تعاليمها من هيئة مركزية واحدة .

(ثالثاً) الاقتصاد :

ويعتبر الجانب الاقتصادي من أهم جوانب النظرية الشيوعية ، إذ أنه الجانب الذي يفسر لنا تعاليم ماركس والذي يتجلى بوضوح في كتاب رأس المال ، وفي هذا الكتاب الذي قدمه ماركس وانجلز شرح كامل للجانب الاقتصادي من التعاليم الماركسية . ويعتقد ماركس أن تاريخ رأس المال الحديث بدأ في القرن السادس عشر بسبب التوسع في التجارة الدولية . ورأس المال بمعناه الحديث يعنى اتخاذ النقود كوسيلة للاقراض بسعر فائدة معين ، وهو في هذا يختلف عن رأس المال بمعناه القديم الذي نشأ ليواجه ملكية الأرض في شكل نقود . ورأس المال في معناه الحديث عبارة عن استبدال النقود بالنقود لأن المقرض يستعيد المبلغ الذي يقرضه في شكل نقود بنقود أخرى مضافاً إليها الفائدة المعلومة وهي مبلغ من المال أيضاً يتفق عليه

في مقابل التنازل عن المنفعة الآجلة للنقود ، أى أن هذه الفائدة تمثل جزءاً
الانتظار ، وبإراكم هذه الفائدة يتكون رأس مال جديد يستخدم في العملية
الانتاجية لإنتاج سلع على نطاق واسع لتوزيعه في السوق في مقابل ثمن
معين ، ومعنى هذا أن النقود تشتري السلع ، ثم تشتري السلع النقود ويكون
النتيجة في النهاية استبدال النقود بالنقود ويحدد سعر السلعة في السوق بما يطلق
عليه قيمة التبادل وهي في رأى ماركس تختلف عن قيمة المنفعة . ويرى
ماركس أن هذه القيمة تختلف عن قيمة المنفعة ، فالمنفعة هي الأساس
في تحديد القيمة وهي مقدار العمل الاجتماعى الذى بذل في إنتاج السلع ،
بينما قيمة التبادل وهي التى يجرى بمقتضاها تمييز السلع وبيعها فهي تزيد
عن قيمة المنفعة بالمقدار الذى يعود على صاحب العمل بدون وجه حق وهو
ما يسمى في النظرية الماركسية بفائض القيمة ، وعلى هذا تنسب نظرية العمل
كمفسر للقيمة إلى كارل ماركس ، وقد بنى ماركس تخریجات سياسية
كبيرة على كون القيمة مصدرها العمل ، وكان ماركس يعتقد بأن
الرأسماليين أو ملاك الموارد الانتاجية يحصلون على قيم الأشياء التى يصنعها
العامل ولا يعطونه الا جزءاً ضئيلاً من قيمتها لا يكاد يكفيه القوت الضرورى ،
ومن هنا نادت الشيوعية بضرورة اعادة فائض القيمة إلى أصحابه الحقيقيين
وهم الطبقة العاملة وذلك لتحقيق العدالة الاجتماعية .

ولما بدت مظاهر انقشال على التجارب الشيوعية الأولى أشار ماركس
وأتباعه إلى برنامجهم على أنه اشتراكية ، وهو التعبير الذى يصف المجتمعات
الحديثة التى تنظم نفسها متأثرة بأراء ماركس .

وقد استطاع الحزب البلشفى في روسيا عام ١٩١٧ الاستيلاء على السلطة

واعلان دكتاتورية البروليتاريا كوسيلة ضرورية إلى الغاية الماركسية المنشودة إلى المجتمع اللاتبقى .

وقد مرت روسيا السوفياتية تمهيداً لقيام مجتمع لا طبقي بثلاثة دساتير أولها في عام ١٩١٨ وثانيها في عام ١٩٢٣ وثالثها في عام ١٩٣٦ وهو الدستور الحالي وقد جاء في المادة الأولى منه أن اتحاد جمهوريات السوفيت الاشتراكية هو دولة للعمال والفلاحين . ونصت المادة الثانية على أن الأساس السياسي للاتحاد السوفيتي هو سوفيات مندوبي الكادحين وهي التي قامت وقوى شأنها نتيجة للقضاء على سلطان ملاك الأرض والرأسماليين وتحقيق دكتاتورية الاجراء . وأعلنت المادة الثالثة ان الكادحين في الريف والحضر هم مصدر السلطات (١) ومن ثم كان من شأن ذلك أن تسلط حزب واحد على الحكم هو الحزب الشيوعي اختلط بالدولة وأصبح لا يسمح بقيام حزب معارض له بل ولا يصل المواطنون إلى الحكم الا عن طريقه . وتعتبر عضويته غاية كل مواطن . وينضم المواطنون الاكثر نشاطاً ووعياً سياسياً من صفوف الطبقة العاملة إلى الحزب الشيوعي للاتحاد السوفيتي الذي هو طليعة الطبقة العاملة في نضالها لتمكين وتنمية النظام الاشتراكي .

٤ - الاشتراكية الحديثة :

الاشتراكية الحديثة مذهب اقتصادي من شأنه أن يؤكد ان بالامكان أن يستبدل بمبادرة الأفراد الحرة عمل الجماعة المشترك في انتاج الثروة وتوزيعها ولكن هذا المذهب لم ينبثق مصادفة في مطلع القرن التاسع عشر ، ولكن الثورة الصناعية وما صحبها من بؤس وشقاء كانت المصدر المباشر للفكرة

(١) دكتور محمد طه بلوى . أمهات الأفكار السياسية الحديثة ١٩٥٨ ، ص ١٤٤ .

الاشتراكية ، ولهذا فقد قامت تدعو للعمل على حل المفارقات القائمة بين أفراد المجتمع في العصر الحديث بسبب انتشار الآلة وما صاحب ظهورها من بطالة كبيرة للعمال الحرفيين .

وعلى هذا «فالاشتراكية» تعنى المذاهب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تعتقها الجماعات التي لا ترضى بالملكية الخاصة كوسيلة من وسائل الانتاج أو التبادل .

وقد قامت الاشتراكية كوسيلة للقضاء على التفاوت الكبير بين الطبقات كما أعلن افلاطون وجراسيوس بابوف ذلك من قبل .

وبتقدم الدراسات الاقتصادية التي صاحبت الثورة الصناعية ظهر بوضوح مدى التفاوت الكبير بين الطبقات ، ولهذا نادى كل من سيسموندى ، وسان سيمون ، ورودبرتس بالقضاء على هذه الفوارق بين الطبقات . وفي نهاية القرن التاسع عشر ظهرت اشتراكية الدولة Le socialisme de l'Etat أو كما تسمى La socialisme da chaire (١) .

ثم ظهرت بعد ذلك افكار تدعو إلى تدخل الدولة والأخذ بمبدأ التخطيط وكان سان سيمون وفورييه ولويس بلان من الدعاة إلى التعاونية في فرنسا ، كما كان روبرت أوين من حملة هذه الدعوة في إنجلترا . وكان التعاونيون يحاولون احلال الملكية التعاونية محل الملكية الخاصة سواء أكان على شكل تعاون استهلاكي أم تعاون انتاجي .

وقد نمت أفكار التعاونيين مع ظهور أفكار ماركس وإنجلز عن الاشتراكية العلمية Socialisme Scientifique التي ترى حل التناقض بين

الطبقات عن طريق القضاء على الملكية الخاصة وتحويلها إلى ملكية الدولة .
وكانت أفكار ماركس أساساً للحركة الاشتراكية التي عرفت باسم الحركة
اللينينية والتي كانت أساساً فيما بعد للأحزاب الشيوعية .

٥ - الاشتراكية والثورة الفرنسية :

وإذا كانت الاشتراكية قد قامت لصداع عن العامل أمام طغيان صاحب
الآلة فهل هي حقاً تعتبر ثورة ، وهل ثمة ارتباط بينها وبين الثورة الفرنسية ؟

للإجابة على هذا السؤال يمكن أن يقال :
ان الثورة الفرنسية قبل كل شيء توافق على مجيء البورجوازية إلى الحكم
لا مجيء البروليتاريا .

٢ - ان الثورة الفرنسية تحمي الملكية لا العمال ، فهي بوصفها انتصار
للبورجوازية على ارسقراطية منحلة ليست ثورة اشتراكية بالمعنى الصحيح
للكلمة .

وان كان هذا لا يمنع ان بعض الاشتراكيين استطاع أن يربط نفسه
ببعض الثوار ، ونخص منهم بابوف Babouf الذي كان يريد اقامة
ديكتاتورية شعبية لازالة الملكية الفردية .

كما ان في الثورة الفرنسية بعض بذور الاشتراكية :
فقد كان تأثير روسو يمتد في اتجاه مذهب المساواة منذ عهد الجمعية
التأسيسية . فاعلان الحقوق في دستور ١٧٩٣ كان قد سجل تطوراً كبيراً
بالنسبة للدستور عام ١٧٩١ ، اذ تبوأ فيه المساواة المقام الأول بين الحقوق
الطبيعية التي لا يجوز الانتقاص منها ، في حين أن الملكية لم تعد توصف
بأنها حق مقدس مصون . لقد أخذ مفهوم الملكية يتبدل فبدأت الثورة

فى اعادة توزيع الممتلكات القومية والغاء حقوق الاكليروس والنبلاء الغاء بدون تعويض ، وأصبحت الأرض بذلك ملكاً للجميع لا لفئة محدودة من الناس .

وجاء روبسبير وسان جوست فقاما بتأميم جزء كبير من الاقتصاد القومى بعد ان دفعتهما إلى ذلك الضرورات العسكرية بأكثر مما دفعتهما اليه أفكارهما الانسانية ، ثم عمدا بعد ذلك إلى انشاء صناعات تكون خاضعة للملكية الدولة وبصفة خاصة الصناعات اللازمة للانتاج الحربى . كما سيطر على الانتاج عن طريق الاستيلاء على المواد الأولية ومصادرة المنتجات وتحديد أسعارها كما وضع قيوداً على تشغيل اليد العاملة . ولكن هذه المحاولة لم تكن مبنية على دراسات اقتصادية وأسس سليمة ولذلك لم تلبث أن أنهارت بانهار حكم روبسبير ،

ولكن بالرغم من أن هناك بعض أوجه الشبه بين الثورة الفرنسية والنظم الاشتراكية ، فان الثورة الفرنسية بعيدة كل البعد عن الاشتراكية الحديثة .

فاشتراكية الثورة الفرنسية زراعية قبل كل شىء ، ولا تكاد تسعى الا لضمان عودة الفلاح إلى الأرض وتثيته عليها وهى لم تكن تفتأ الا أن تمجد الحياة البسيطة السليمة الفاضلة عند سكان الحقول مستلهمة فى ذلك مبادئ روسو .

هذه الأفكار يبررها مفهوم عن العصر القديم مأخوذ عن تيت ليف وفيرجيل وبلوترك . فقد اتخذ الثوريون عند القيام بثورتهم بعض الرجال العظام قدوة لهم فى الاخلاص الوطنى والتقاليد السامية من الشخصيات الرومانية رفعوها إلى مصاف المثل العليا . فسمى بابوف الذى أعدم باسم

كاىوس جراكوس Caius Gracchus

٦ - مفهوم الاشتراكية الحديثة :

الاشتراكية الحديثة فكرة حديثة تنسب إلى عالم يختلف اختلافاً كبيراً عن العالم السابق ذلك أنها تتصل اتصالاً وثيقاً بالثورة الصناعية . فبظهور المخترعات الحديثة قامت المنشآت الصناعية الكبيرة التي أخذت تضم الآلاف من العمال تحت إدارة واحدة .

وقد حدثت الثورة الصناعية في أول الأمر في إنجلترا في مصانع نسج الصوف بيوركشير ، ومصانع نسج القطن بلانكشير ، عندما استخدمت الآلات التي تدار بقوة دفع المياه بالبخار ثم بفضل استخدام الفحم الحجري وفحم الكوك . وفي شمال إنجلترا حلت الآلات محل الأيدي العاملة اليدوية وبدأت الصناعات المنزلية تختنق ، وبزيادة الانتاج زادت الحاجة إلى الأسواق فبدأ التفكير في ضرورة اكتشاف وسائل جديدة لنقل السلع عبر البحار وبين البلاد بعضها وبعض فكان من الضروري القيام بإنشاء ورصف الطرق .

على أنه من المفيد أن نذكر أن الانسان كان يتقدم في سلم المدنية منذ بدء الخليقة ، إلا أن التغيرات التي حدثت للانسان منذ ثلاثة آلاف عام كانت بسيطة نسبياً بالنسبة للتغيرات التي حدثت فجأة بسبب اكتشاف المخترعات الصناعية فالتغيرات التي حدثت منذ عام ١٨٣٠ إلى الآن في أقل من ١٥٠ سنة أكبر بكثير من التغيرات التي حدثت منذ عهد الاسكندر حتى عهد نابليون وكانت نظرة الاقتصاديين الأحرار مختلفة كل الاختلاف عن نظرة الاشتراكيين للأحداث الجديدة التي نجمت عن الثورة الصناعية .

ومن الاقتصاديين الأحرار يمكن أن نميز آدم سميث ودافيد ريكاردو فقد كانا ينظران في كتاباتهما إلى المجتمع على أنه ليس إلا جماعة من الأفراد من واجبهم احترام الملكية واحترام العقود المبرمة بينهم في المبادلات .

فالمبادلات في نظرهم تقوم لصالح الطرفين البائع والمشتري ، الآخذ والمعطى على حد سواء ، وليس بينهما خاسر لأن المال قيمة تتناسب مع ما يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات . ان كل الناس في رأيهم يكسبون ، لأن كل واحد منهم يحصل على ما هو بحاجة اليه بواسطة ما هو فائض عنه .

فالسعى للحصول على أكبر قدر من السعادة لأكثر عدد من الناس حسب قول بنتام أمر مشروع ويجب التشجيع عليه . على أن هذه السعادة وهذا الرخاء يفترضان في رأيهما ضرورة أن يتعرف المرء على :

١ - تحاشي الحروب : الأمر الذي يقتضى أن تكون الأمة مسلحة تسليحاً كافياً لتقوى على حماية نفسها .

٢ - ازالة الحواجز الجمركية التي تقفل التجارة في وجه الأمة وبالتالي تقلل من امكانياتها في زيادة الثروة . فالتبادل يجب أن يكون حراً .

٣ - عدم الخضوع للعواطف الانسانية الكاذبة .

فليس على هذا الأساس أن تتدخل الدولة لحماية السكان بعضهم من بعض لأسباب مالية . فليس لها حماية المدين من الدائن أو العمال من أرباب الأعمال . فمثل هذه الحماية في رأى أنصار النظرية الكلاسيكية تولد الميوعة والتخنث .

إن المذهب على هذا الأساس يكره الحرب ، ويكره الحماية الجمركية ، ويكره تدخل الدولة ، أى أن الجمهورية عند الاقتصاديين الأحرار لا تطلب من الحكومة إلا السلم وضمان الملكية وحرية التبادل ، وصيانة الحقوق . ولكن موقف الاشتراكيين يختلف كثيراً عن موقف الاقتصاديين الأحرار . فما هو رأيهم ؟

٧ - الاشتراكيون الاولون :

يقول الاشتراكيون انهم كانوا ينتظرون من الثورة الصناعية أن تؤدي إلى مزيد من السعادة للعمال ، ولكنهم فجعوا في هذه الثورة إذ ترتب عليها زيادة ساعات العمل عن الحد المعقول ، وانخفاض الأجور ، وازدياد البؤس والشقاء وضعف الصحة ونجور العزيمة وسوء التغذية وفساد الاخلاق ومن هنا جاءت الاشتراكية لتطهر البناء الرأسمالي مما لحق به من الاذران وتقترح الوسائل والاصلاحات التي تحول دون تدهور البشرية في هاوية البؤس والشقاء أكثر من ذلك والعمل بكل ما يمكن على الاستفادة من ثمرات المعرفة الانسانية .

وهذه هي مشكلة الاشتراكية الحديثة ، فهي ليست مشكلة سياسية ، وانما هي مشكلة اقتصادية أي كيف يمكن اشباع الحاجات المتعددة بالموارد المملوكة للمجتمع والمحدودة والتي يقتضيها الأغنياء من الفقراء عنوة واقتداراً . ومن هنا نجد أن كثيراً من الاشتراكيين وقد ساءهم حال الطبقة العاملة أخذ يعلن سخطه ونقمته على الثورة الفرنسية التي كانت سياسية محضة ، ومن هؤلاء روبرت اوين في إنجلترا وفورييه وسان سيمون في فرنسا .

ومع ذلك لا يمكن أن ينكر أحد أن الاشتراكية مدينة إلى حد كبير إلى الثورة الفرنسية ببعض الصفات المميزة التي احتفظت بها لمدة طويلة هذه الصفات يمكن اجمالها فيما يلي :

١ - نزعة المساواة : هذه النزعة جاءت في اعلان الحقوق في دستور

سنة ١٧٩٣ وقد استخدمها الاشتراكيون كحافز على الاشتراكية .

٢ - الروح الثورية : تؤمن هذه النزعة بأنه في مقدرو الجنس البشرى إذا ما تسلح بالعزيمة والصبر والایمان أن يعبر بقفزة واحدة مسافات التخلف البعيدة من نظام حكم إلى نظام حكم آخر مختلف عنه تمام الاختلاف مهما كان النظام الأول راسخ الأقدام .

٣ - النزعة العقلية : من مقتضى هذه النزعة أن عصر الاديان بالنسبة للإنسان الحديث شيء مضى وانقضى ، لیبدا عصر العقل والتفكير .

٤ - النزعة الاممية : هذه النزعة هى وليدة ثورة ١٧٨٩ . وقد تركت أثرها إلى حد كبير فى الاشتراكية الحديثة . فالاتجاه التبشیری الذى كان موجوداً عند المسيحيين قد عثر على قوة جديدة له فى العقيدة الاشتراكية وفى وسيلة الدعاية لها ، فلم يعد الأمر ، أمر اهتمام بقضية المدينة أو الامة فحسب ، وانما أصبح الأمر يقتضى الاهتمام بقضية الجنس البشرى كله .

فعندما كان افلاطون يتكلم عن توزيع العمل ، لم يكن يفكر إلا فى شأن المدينة فقط ، بينما كان يفكر آدم سميث فى الجمهورية التى تقوم على أساس الاقتصاد الحر أما الماركسية كما يراها أنصارها - فإنها تنبىء عن اشتراكية كاملة تصلح لجميع الأمم عقب فوضى الرأسمالية التى مآلها حتماً إلى الانهيار ، ومن ثم كان يرى ماركس أن ثمة عصراً جديداً سيفتح للعالم ليكون اتحاداً عاماً لجمهوريات شيوعية .

ولكن هذه الصفات ليست صفات عامة فى جميع الاشتراكيات ، فهناك عدة مذاهب اشتراكية ولكنها لا تحتوى على الصفات السابقة . هذه الاشتراكيات هى (١) .

١ - الاشتراكية الدينية ، وهذه تستمد أحكامها من مبادئ الدين ،
وتقوم أساساً على الدعوة إلى التعاون ومساعدة الضعفاء .

٢ - الاشتراكية الفيانية ، وهذه لا تؤمن بضرورة تصارع الطبقات
وإنما إلى استخدام الوسائل الديمقراطية للوصول إلى تحقيق أهدافها بالتدرج .

٣ - الاشتراكية الطائفية : وفي هذا النوع من الاشتراكية يملك العمال
كل وسائل الانتاج لإدارة شؤون الصناعة ، وتتكون من جمعيات العمال المحلية
جمعيات وطنية مسئولة أمام مجلس عمالى عام يشرف على الصناعة فى المجتمع
ويعمل جنباً إلى جنب مع أى جمعيات تشريعية وطنية موجودة .

٤ - الاشتراكية البلدية : حيث تملك البلدية المحلية كل المرافق
وتديرها بنفسها أو بالواسطة لمصلحة أهل البلد .

٥ - اشتراكية الدولة : ويمثل هذا النوع درجة معتدلة من الاشتراكية
وقد تعنى اشتراكية الدولة تأميم بعض الصناعات الهامة إذا اقتضى الأمر
ذلك . كما أنها تعنى من ناحية أخرى تدخل الدولة لتنظيم المرافق العامة ،
والصناعات الأساسية ، أو للتخفيف من حدة التقلبات الاقتصادية ، والعمل
على الاستقرار الاقتصادى ، إذا ما رأت أن فى تركها اضراراً بالمجتمع ، وقد
يكون من شأن هذه الاشتراكية رفع فئات الضرائب على الشرائح العليا من
الدخل بقصد استخدام هذه الضرائب لتقليل الفروق بين الطبقات واستخدامها
فى مشروعات التنمية .

ومع ذلك يمكن أن نلاحظ اتجاهان للاشتراكية :

١ - أحدهما يسير فى اتجاه المذهب الفوضوى .

٢ - والثانى فى اتجاه مذهب تدخل الدولة .

وهنا تكمن بذور التناقض بين الاتجاهين . وتحاول الرأسمالية أن تصطاد في الماء العكر فتتهم الاشتراكية بـهـمـتـين :

الأولى أنها تنمى في أوساط الجيش والأسرة والدولة أشكالا خطيرة من الاحتجاج والمقاومة .

والثانية هي اتهام الاشتراكية بأنها تنكسر لقيمة الفرد ويصورون الدولة وكأنها سجن كبير (١) .

ولكن هذا غير صحيح . إذ لا يمكن أن يكون مجتمع يدعو إلى العدل والمساواة وتقليل الفوارق بين الطبقات أن يكون لديه نوع من هذا التفكير وإنما هي تهمة باطلة يدحضها الواقع لأنهم ينظرون إلى الفرد نظرة مجردة بينما لا يكون الفرد فرداً إلا في مجتمع وبقدر مكانة هذا المجتمع تكون مكانة الفرد .

(١) ايل هاليفي ، المرجع السابق .

الفصل التاسع

النظام الاقتصادي بعد الثورة

١ - قانون الاصلاح الزراعي

جاء هذا القانون لاعادة تنظيم الملكية في القطاع الزراعي . ولهذا أصدرت الحكومة في سبتمبر ١٩٥٢ المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ، وضعت بمقتضاه حداً أعلى للملكية الزراعية لا يتجاوز ٢٠٠ فدان للفرد ، على أنه لا يجوز أن تزيد حصة ما يمتلكه شخص هو وزوجته وأولاده القصر على ثلثائة فدان من الأراضي الزراعية .

وقد استثنى هذا القانون من الحد الأعلى للملكية آن صدوره الشركات والجمعيات لاعتبارات تتعلق بزيادة الانتاج القومي .

وليس الغرض من هذا القانون هو مجرد تحديد الملكية لمنع السيطرة السياسية ، وانما له هدف أبعد من ذلك ، هو تحويل الاجراء وصغار الفلاحين إلى ملاك ، ولم يقتصر القانون على مجرد تحويل الاجراء إلى ملاك فحسب ، وانما نظم أيضاً العلاقة بين المستأجرين والملاك .

٢ - تنمية الاقتصاد القومي

عندما قامت الثورة في عام ١٩٥٢ كان من أهم مبادئها زيادة الدخل القومي وتخليص الاقتصاد الوطني من التبعية الأجنبية . وخاصة أن متوسط الدخل الحقيقي انخفض من ١٠,٢ جنيه قبل الحرب العالمية الثانية إلى ٩,٥ جنيه في أوائل عام ١٩٥٢ .

وقد كان من آثار ضعف الدخل الفردي :

١ - جمود هيكل الطلب الاستهلاكي لاتجاه أغلب الانفاق إلى ضروريات الحياة .

٢ - ضعف الادخار وبالتالي عدم المقدرة على الاستثمار الكافي .
وقد جاءت هذه الآثار نتيجة لترك الاقتصاد القومي خراً في ظروف لم تكن تصلح معها الحرية الاقتصادية ، لذلك كان أول ما فكرت فيه حكومة الثورة ضرورة التدخل في توجيه الاقتصاد عن طريق التخطيط . ولذلك نص دستور ١٩٥٦ في المادة ٧ منه والمادة ٤ من الدستور المؤقت لعام ١٩٥٨ على أن « ينظم الاقتصاد القومي وفقاً لخطط مرسومة تراعى فيها مبادئ العدالة الاجتماعية وتهدف إلى تنمية الانتاج ورفع مستوى المعيشة .

٣ - التخطيط الجزئي :

وفي سبيل تحقيق هذا الهدف ، وإلى أن تتاح الفرصة كاملة للنهوض بالاقتصاد القومي بدأت الثورة منذ قيامها بالتخطيط الجزئي انتظاراً لمرحلة التخطيط الشامل ، وقد بدأت بحصر الموارد حصراً دقيقاً بحيث تكون كل الأمور واضحة في معالمها وأهدافها ووسائل تحقيقها ، حتى يكفل ذلك عدم الارتجال . ولذلك بادرت الحكومة بإنشاء المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومي وكان من مهمة هذا المجلس بحث المشروعات الاقتصادية التي يكون من شأنها تنمية الانتاج القومي في النواحي الزراعية والصناعية والتجارية .

ولما تعرضت البلاد للعدوان الثلاثي والحصار الاقتصادي بادرت الحكومة بإنشاء المؤسسة الاقتصادية لإدارة أموال رعايا الاعداء والتمهيد لنقل ملكيتها إلى الحكومة . وقد هيأت هذه الفترة لإبراز الكفاية المصرية في إدارة

المؤسسات تلك الكفاية الذي كانت عاجزة عن إبراز مواهبها بفعل الاحتكار الأجنبي .

وقد عملت الحكومة بفضل هذه السياسة على تخليص الاقتصاد القومى من التبعية الأجنبية عن طريق :

- (أ) تأمين قناة السويس .
- (ب) تحرير التجارة الخارجية .
- (ج) عدم قبول القروض الأجنبية المشروطة .
- (د) تمصير البنوك الأجنبية .

وقد أنشئت المؤسسة الاقتصادية بقرار من رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقانون رقم ١٩٣٨ لسنة ١٩٥٧ .

وكان من أغراض المؤسسة :

١ - تنمية الاقتصاد القومى عن طريق النشاط التجارى والصناعى والزراعى المالى .

٢ - وضع سياسة استثمار أموال المؤسسة وتوجيهها .

٣ - القيام نيابة عن الحكومة بالتوجيه والإشراف على المؤسسات العامة الأخرى بما يحقق مصلحة الاقتصاد القومى .

٤ - التخطيط الشامل :

أشرنا من قبل إلى أن الدستور قرر أن ينظم الاقتصاد القومى وفقاً لخطة مرسومة .

وتأسيساً على ذلك صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٣٢٩ لسنة ١٩٦٠ فى شأن التخطيط القومى والمتابعة .

وإن كانت مرحلة التخطيط الجزئي مرحلة برامج أكثر منها مرحلة تخطيط فإنها كانت الأساس الذي قامت عليه المرحلة الثانية .

وفي مرحلة التخطيط الشامل تم وضع خطة شاملة لكل قطاعات الاقتصاد القومى بحيث تصبح وحدة واحدة . ومن أهم مميزات التخطيط الشامل أنه يمكن الدولة من تصميم الهدف كوحدة واحدة على أساس من الامكانيات المتوافرة في المجتمع . ويمكن تقسيم الخطة من حيث الزمن إلى ثلاث أنواع فهناك :

١ - خطة عامة طويلة الأجل . وهي الخطة التي تحقق الأهداف المنشودة كلها .

٢ - وهناك خطة عامة خمسية . وهو نوع من التقسيم للخطة العامة .

٣ - وهناك خطة سنوية تفصيلية .

وتميزت الخطة الخمسية الأولى بشمولها على القطاعين العام والخاص ، غير أن رغبة الدولة في الاندفاع بالخطة لم يسايرها بنفس النسبة رغبة القطاع الخاص ، فبالرغم من أن الدولة أصبحت العميل الأكبر للمؤسسات الخاصة فإن هذه المؤسسات لم ترع ما قدمته لها الدولة من عمل ، وإنما انتهزت الفرصة لتطبيق شروط الاقتصاد الحر بكل مساوئه فعملت على رفع الأثمان كلما زاد طلب الحكومة ، ولذلك نشر السيد الرئيس جمال عبد الناصر مقالا بمجلة «المجلة» بتاريخ أول يوليو ١٩٦١ وقد بدأ سيادة الرئيس هذا المقال متسائلا « ماذا يريد الانسان من كل تعب تحت الشمس » كما قال سيادته «يلوح لى أن معنى المجتمع الاشتراكي الديمقراطية التعاونى ليس واضحا كما ينبغي في الأذهان» «والاشتراكية الديمقراطية التعاونية ليست شكلا ،

ولا هي شعار ، ولا إطار ، إنما هي في الحق وصف لمجتمعنا وطابع له -
وصف ينبع من طبيعة العلاقات بين الأفراد وبعضهم ومصادر كقوى فتيحة
وكقوى مستهلكة . كما قال سيادته :

« على أن إقامة المجتمع الاشتراكي الديمقراطي بالتعاون لا يعني وضع
خطة للتنمية الاقتصادية فحسب ، وإنما يعني أيضاً توفير ظروف اجتماعية
وسياسية ملائمة للاستفادة من ثمرات التنمية الاقتصادية على أساس العدالة
وتكافؤ الفرص » . ثم استطرد سيادته قائلاً :

« ولذلك كان من الضروري أن يعاد النظر في وضع المؤسسات الاقتصادية
والاجتماعية القائمة وان يطلب منها تحقيق أهداف المجتمع الجديد ، فإذا عجزت
هذه المؤسسات عن تحقيق هذه الأهداف كان من الضروري تعديل أنظمتها
بما يحقق الغاية التي أنشئت من أجلها . وإلا فليقم المجتمع بدلاً منها مؤسسات
جديدة أوفى بالغرض ، حتى قال سيادته :

« أن من المعروف أن مجتمعنا هذا .. الذي ورثناه .. يتكون من قطاعات
قوية وقطاعات ضعيفة وهي كلها تشكل القطاع الخاص .

وما يحدد القوة والضعف في القطاع الخاص هو العلاقة بالثروة . المالك
يمثل القوى المستغلة بينما المستأجر يمثل الجانب الضعيف .. رأس المال هو الذي
يصنع القوة ، بينما العمل أشرف نشاط انساني يمثل الضعف .

« ونحن عندما نتحدث عن القطاع العام والقطاع الخاص في خطة التنمية
الاقتصادية إنما نحتم على القطاع الخاص أن يقبل أنظمة الدولة وان يعمل
في ظل هذه الأنظمة . وفي حدودها .. هذا هو واجبه ان أراد أن يشارك

بحق في خطة التنمية .. وهو واجب فرض عليه لكي لا يكون هناك بعد
سبيل إلى الاحتكار أو الاستغلال أو الفساد .

«على أنه من الواضح أن دور القطاع العام في التنمية الاقتصادية سيكون
دوراً قاسياً على الدوام» .

وهكذا أوضح السيد الرئيس في هذا المقال الخطوط الرئيسية للمجتمع
الجديد ، قبل أن تصدر القرارات الاشتراكية الأخيرة .

وقد أصدر السيد الرئيس سلسلة من القرارات الاشتراكية في شهر
يوليو ١٩٦١ لتأكيد صورة المجتمع الجديد وارساء قواعده ، هذه القوانين هي :

- ١ - اشراك الموظفين والعمال في الارباح : قانون ١١ لسنة ١٩٦١
- ٢ - تحديد حد أعلى للمرتبات : ق ١١٣ لسنة ١٩٦١ .
- ٣ - اشراك الموظفين والعمال في مجالس الادارة : ق ١١٤ لسنة ١٩٦١
- ٤ - رفع فئات الضريبة التصاعدية على الايراد العام : قانون ١١٥
لسنة ١٩٦١ .
- ٥ - تأميم البنوك وشركات التأمين : ق ١١٧ لسنة ١٩٦١ .
- ٦ - اشراك القطاع العام في بعض الشركات : ق ١١٨ لسنة ١٩٦١
- ٧ - تحديد ملكية الأفراد في بعض الشركات : ق ١١٩ لسنة ١٩٦١
- ٨ - قصر تعامل الحكومة على القطاع العام : قرار جمهوري .
- ٩ - تنظيم منشآت القطن : ق ١٢١ لسنة ١٩٦١ .
- ١٠ - نقل ملكية مكابس القطن إلى الدولة : ق ١٢١ لسنة ١٩٦١ .
- ١١ - اسقاط التزام شركة ليون : ق ١٢٢ لسنة ١٩٦١ .

- ١٢- اسقاط التزام شركة ترام القاهرة : ق ١٢٣ لسنة ١٩٥١ .
- ١٣- قرار عدم الجمع بين وظيفتين ..
- ١٤- تنظيم تشغيل العمال في المؤسسات الصناعية : ق ١٣٣ لسنة ١٩٦١
- ١٥- قرار بتحديد الملكية الزراعية بمائة فدان .
- ١٦- قرار بتخفيض أقساط الدين وفوائده على المنتفعين بالاصلاح الزراعى إلى النصف ..
- ١٧- قرار بفرض ضريبة تصاعدية على إيرادات العقارات السكنية
- ١٨- قرار بالغاء الضريبة الاضافية للدفاع على الايراد العام .

٥ - موجبات التأمين :

التأمين هو نقل ملكية أدوات الانتاج من القطاع الخاص إلى الدولة وتلجأ الدولة عادة إلى التأمين عندما يكون هناك احتكار ، ويخشى منه على المصلحة العامة . ومن المعلوم أنه في حالة المنافسة الكاملة يمكن للمجتمع أن يحصل على الثمن العادل . ولكن إذا كان هناك تركيز في الانتاج فان الثمن السائد يكون عادة أعلى من الثمن في حالة المنافسة وكذلك يكون الانتاج في حالة الاحتكار أقل من حالة المنافسة . أى أن المجتمع في حالة الاحتكار في الانتاج يكون محروماً من استهلاك الكمية التي كان يمكنه استهلاكها لو كانت هناك منافسة . فالثمن في حالة الاحتكار أكبر والانتاج أقل وكذلك يستطيع المحتكر التحكم في توزيع عائد الانتاج . فهو بهذا لا يعطى لعوامل الانتاج التي تساهم في الانتاج والتي قد تكون ضعيفة نسبياً حقها المعلوم . فالعامل مثلاً يأخذ أقل من جزاءه العادل . ويترتب على ذلك أن يحدث تفاوت كبير في توزيع الدخل القومى نتيجة لعدم حصول العوامل الانتاجية على جزاءها العادل ، ويؤدى التركيز إذا ما استمر وتوسع إلى الاحتكار .

والاحتكار يعنى فى حقيقته التركيز فى الانتاج ، والتركز فى القوى الانتاجية والتركز فى الجهاز الانتاجى ومن هنا يتميز الاحتكار عن التركيز . فالتركز يكون قاصراً على الانتاج فقط فى حين أن الاحتكار ينصرف إلى القوى الاقتصادية كلها .

وبقيام الثورة الصناعية والتوسع فى استخدام الفن الصناعى ، أصبح الاحتكار أمراً محتوماً فى الصناعة .

وهناك نظريتان تنتهيان إلى هذه النتيجة أحدهما النظرية العلمية والأخرى النظرية السياسية :

(أولاً) النظرية العلمية :

ترى هذه النظرية ان الثورة الصناعية قد عملت على التوسع فى استخدام الفن الصناعى . والتغير الفنى يودى إلى كثافة رأس المال . وكثافة رأس المال تودى إلى كبر حجم المشروع عن الحجم المثلالى لأسباب فنية وأسباب اقتصادية منها الوفورات الداخلية والوفورات الخارجية . فالوفورات هى التى جعلت هناك ميلاً للاندماج ومن ثم ظهر التكامل الأفقى والتكامل الرأسى . ويؤدى الاندماج إلى التركيز . وهذا التركيز يصحبه عادة فى الاقتصاد القومى ، ارتفاع فى معدل الافلاس فى المشروعات الصغيرة فتخرج من الميدان ، ويؤدى هذا إلى زيادة معدل نمو المشروعات الكبيرة مما يودى إلى الاحتكار .

(ثانياً) النظرية السياسية :

وهذه النظرية هى التى نادى بها كارل ماركس ، وتقول هذه النظرية ان التركيز يحدث عن ثلاث طرق :

(أولاً) سيطرة الطبقة الرأسمالية على الحياة الاقتصادية تودى إلى إعادة

توزيع الدخل القومى لصالحها . وقد افترض كارل ماركس أن معدل الأرباح يزيد على حساب الأجور كظاهرة طبيعية من ظواهر النظام الرأسمالى .
(ثانياً) استخدام قوة الدولة كأداة فى يد الطبقة الحاكمة . وهذه الطبقة تستخدم هذه القوة فى زيادة حصتها النسبية من الدخل القومى ، كما أنها تحاول جعل التشريع الضريبي والتشريعات الأخرى لصالحها .

(ثالثاً) افترض ماركس أن الرأسمالية تخلق جيشاً احتياطياً من المتعطلين وهى تفعل ذلك لكى تحافظ على معدلات الأجور عند أدنى حد ممكن . ومن هذا وذاك نجد أن الاحتكار أصبح أمراً محتوماً فى الصناعة . ولما كان للاحتكار مساوئ لا يسع هنا الوقت لتعدادها فضلاً عن المساوئ الجوهرية التى أشرنا إليها وهى التقليل من الانتاج ورفع الأثمان والسيطرة على الجهاز الانتاجى والاقتصادى والاجتماعى كان التأميم أمراً محتوماً عوضاً عن التفتيت لعلاج العيوب التى تنجم عن الاحتكار طالما أننا أخذنا بالاتجاه الاشتراكى الذى يقوم على الكفاية والعدل .

٦ - المؤسسات النوعية :

بعد أن صدرت القرارات الاشتراكية الأخيرة لجأت الدولة إلى تنظيم الاقتصاد القومى على أساس مجموعات اقتصادية كالمؤسسة الاقتصادية ومؤسسة مصر ، ومؤسسة نصر وهكذا .

وكانت كل مؤسسة من هذه المؤسسات تملك مجموعة مختلفة من المشروعات كالبنوك وشركات التأمين وشركات صناعية وشركات تجارية غير أنه بعد فترة قصيرة من التطبيق ، رأى أنه قد يكون أجدى وأنفع للاقتصاد القومى أن يعاد توزيع هذه المشروعات على مؤسسات نوعية عامة

فتختص كل مؤسسة بنوع معين من المشروعات ، وتخضع لاشراف وزير معين يكون مسئولاً عن توجيه سياسة هذه المؤسسات ، على أن يترك للمشروعات حرية التصرف والتنافس بما لا يتعارض مع المصلحة العامة . ومن هذه المؤسسات المؤسسة المصرية العامة للبنوك والمؤسسة المصرية العامة للتأمين والغزل والتجارة وهكذا .

وقد انتهى الرأي إلى أن يتحمل الوزير مسئولية السياسة العامة للدولة التي تقرها القيادة السياسية في مجال النشاط الذي يشرف عليه ومتابعته ، وكذلك تنفيذ خطة التنمية . ويقتصر دوره على التوجيه والاشراف والتنسيق والرقابة أى متابعة نشاط المؤسسات من أعلى .

وتعتبر المؤسسة العامة بمثابة جهاز للوزير يعاونه في النهوض بمسئوليته ، أما رئيس الوحدة التنفيذية فهو المسئول أولاً وأخيراً عن تحقيق الأهداف الانتاجية الموضوعة لوحده ، وله حرية التصرف في مواجهة مشاكل الانتاج بسرعة وفاعلية ، باعتباره أقدر الجهات وأقربها إحساساً بتلك المشاكل ، ويعطى من السلطات ما يمكنه من القيام بمسئوليته مع تحميله نتائج الخطة الانتاجية (١) .

(١) بيان السيد زكريا محيي الدين رئيس الوزراء في مصر إلى مؤتمر الإدارة في ١٧ أكتوبر « تشرين أول » ١٩٦٥ وبيانه إلى مجلس الأمة في ٤ ديسمبر « كانون أول » ١٩٦٥ .

الفصل العاشر

أصول التطبيق المصرى للاشتراكية

فى ضوء الميثاق الوطنى

أشرنا إلى أن القطاع الخاص لم يتمكن من أن يتفاعل مع مفاهيم الاشتراكية إلى درجة كبيرة مما دعا السيد الرئيس إلى التلميح تارة والتصريح تارة أخرى حتى صدرت القرارات الاشتراكية فى يوليو ١٩٦١ . فهل ثمة اختلاف كبير بين مفهوم الاشتراكية فى ظل دستور ١٩٥٦ وبعد القرارات الاشتراكية الأخيرة ؟ وما هو مدى اختلاف تطبيقنا الاشتراكى فى ضوء الميثاق الوطنى عن الاشتراكيات الأخرى ؟

١ - الاشتراكية فى مصر نابعة من صميم البيئة المصرية :

أشرت من قبل إلى أن السيد رئيس الجمهورية عرف المجتمع المصرى فى بداية الثورة بأنه مجتمع ديمقراطى تعاونى ، واذ كنا أخذنا بالاسلوب الاشتراكى كحل حتمى لمشكلة التخلف ، فإن تطبيقه كان نابعاً من البيئة التى نعيش فيها ودليلنا فى ذلك هو طريقة التفكير وطريقة التطبيق ذاتها .

فقد قال السيد على صبرى فى عام ١٩٦٠ (١) « ان الثورة نبعت من صميم هذا الشعب ، ومن ثم وجب أن تكون فلسفتها نابعة أيضاً من صميم هذا الشعب . ولما كان ذلك كذلك فلا يعقل أن نستورد له مبادئ ونظم من

(١) عضو اللجنة التنفيذية العليا عندما كان وزيراً لشئون رئاسة الجمهورية - مجلة بناء يناير ١٩٦٥ العدد السابع فى سلسلة مقالات اشتراكيتنا التعاونية بين النظرية والتطبيق - ص ١٢

الخارج نظراً لاختلاف بيئتنا وظروفنا عن الظروف التي يمكن ان تستمد منها
نظماً معينة» .

ويستطرد سيادته قائلاً « أنه ليس بنا حاجة للنقل من النظم الخارجية لأن
مجتمعنا هذا إنما يمثل أمة لها تراثها وثقافتها ، كما أن لها مقوماتها منذ آلاف
السنين . فامة كهذه انبثت حضارات وأديان للعالم أجمع ، يعز عليها وقد
تحررت من نير الاستعمار أن تعتمد إلى المساءلة ، وهي في غنى عنها ، ولذلك
رجعت إلى فلسفتها العميقة ، تلك الفلسفة التي طوت في طياتها الاستعمار
وأبت ألا تزول معالمها ، فكانت كالصرح الشامخ أو كالطود العظيم ، لذلك
لم يكن من الطبيعي أن ينقل قادة الثورة نظامهم هذا من غيرنا للأسباب الآتية :

(أولاً) لأن الدول التي تنقل عن غيرها أسس النظم الاجتماعية هي
الدول التي لم يكن لها تراث عريق وقوى معنوية وروحية أصيلة ، ولذلك
فإنها تلجأ إلى التقليد والنقل لتنظم نفسها على ضوء تجارب غيرها .

(ثانياً) أنه ما من دولة طبقت نظاماً أجنبياً الا وقعت تحت تأثير
ونفوذ الدولة الأقوى في مجموعة الدول التي طبقت نفس هذا النظام ، أو التي
خلقت هذا النظام ، ومن ذلك أن كتلة الديمقراطيات الغربية وكتلة الدول
الاشتراكية يطبق كل منها نظاماً سياسياً واجتماعياً واحداً ، فسترشدة في ذلك
بنظام أقوى دولة في مجموعتها ، ومن هنا يمكن ان نستشف أيضاً الأسباب
التي كانت تدفع المستعمرين إلى تطبيق نظامهم السياسي والاجتماعي في
مستعمراتهم لربط هذه المستعمرات بعجلتها حتى بعد حصولها على الاستقلال(١) .»

(١) السيد علي صبري - المقال السابق

٢ - الاشتراكية في تطبيقها المصري تستند الى عقيدة دينية :
اختلف التطبيق المصري وما زال يختلف عن التطبيقات الأخرى
في مسائل جوهرية تجعل الفرق بينها وبينهم شاسعاً هي استنادها إلى عقيدة
دينية روحاً وعملاً .

لو رجعنا إلى البيان الشيوعي الذي أصدره ماركس مع صديقه إنجلز
في عام ١٨٤٧ كبرنامج للرابطة الشيوعية التي تأسست في باريس حينذاك
نجدد يحض عمال العالم أجمع على الاتحاد للثورة ضد الرأسمالية . وكانت
أهدافه مجسدة في وجوب اضلاع الطبقات العمالية المنظمة تنظيمها نقابياً
(البروليتاريا) بمسئوليات الحكم ، وتركيز كل موارد الإنتاج في يد الدولة
التي عليها أن تقوم بتنظيمه وتنسيقه . وقد نصح باستخدام العنف كتدابير
أولية ، والقوة لالغاء حق الملكية ، وتقويض دعائم الإنتاج الفردي ونزع ملكية
الأرض ليكون الربح كله من نصيب الدولة فقط . كما نصح ايضاً بفرض
ضرائب تصاعدية بنسب عالية والغاء حق الارث ومصادرة كل أملاك
المهاجرين والناشرين ووضع كل وسائل الائتمان في يد الدولة عن طريق انشاء
مصرف احتكاري ثم تنفيذ نظام العمل الجبري ليشمل الجميع .

لقد كان ماركس يرى استخدام العنف ليعجل بالام الوضع ، فقد كان
يرى أن تاريخ الجماعات كافة حتى يومه ذاك ليس إلا تاريخاً للصراع الطبقي
حتى أنه قال ان «القوة هي قابلة كل جماعة جاءها الخاض» .

لقد كان ماركس يرى أن مظاهر الحياة الانسانية انما تتحدد وتتطور
وفقاً للاحوال الاقتصادية والظروف المادية وطبقاً لنوع الانتاج ونظم التبادل .
ويتوقف ارتفاع مستوى الحياة الاجتماعية والفلسفية والثقافية في الأمم
المختلفة على أوضاع وانتاج المواد الأولية وكيفية توفير الأسباب المادية للحياة .

فالنظام الاقتصادي هو في جميع العصور وبين مختلف الشعوب - هو الأساس الحقيقي المادى الذي يستطيع أن يفسر ما يقوم فوقه من اختلاف الأوضاع السياسية والقانونية والفلسفية والدينية وغيرها .

وكان يرى ماركس هنا أيضاً استخدام القوة لإيجاد اتفاق بين القانون والاقتصاد اذ كان يقول «ليس وعى الناس أو رشدهم هو الذى يحدد ويشكل كيانهم الاجتماعى بل العكس هو الصحيح . إذ يخلق ويحدد ظروف الحياة الاجتماعية وعى الناس ورشدهم» .

ثم يتجسد مذهب المادية التاريخية مرة أخرى في قول انجلز «ان كل نظام اجتماعى يقوم أولاً على الانتاج ثم على توزيع المنتجات . وان كيفية التوزيع وما يتبعها من نظم طبقية أو طائفية إنما تتكيف وفق أنواع الانتاج ووسائله ونظم تبادل المنتجات .

فالواجب أن نبحث عن أسباب التغير الذى يطرأ على المجتمع لا في رؤوس الرجال ولا في مدى ادراكهم للحقائق الخالدة ومغزى العدالة . ولكن في التغير والتطور اللذان يطرآن على الانتاج والتوزيع والتبادل .

يجب البحث عنها لا في العلوم الفلسفية ، ولكن في إقتصاديات كل حقبة في التاريخ » .

كما قال ماركس أيضاً وهو يندد بالنظام الرأسمالى «لقد دقت ساعة النظام الرأسمالى وآن للمغتصبين أن تنتزع ملكياتهم ، وعندئذ تقوم ديكتاتورية العمال كاتحاد اختياري بين الأفراد وكجماعة متحدة متماسكة غير منقسمة الى طبقات» (١) .

(١) الدكتور كمال فايد .. أصول المذاهب الإقتصادية بين التجاريين والتوجيه .

.. من هذا نجد أن الاشتراكية الماركسية تقوم أساساً على العنف وفلسفتها هي الفلاسفة المادية . ولهذا السبب فإنها كانت تعتبر الأديان ظاهرة تاريخية تولد وتموت بمضى الزمن في حين أن مفهوم الاشتراكية في مصر لا يتعارض مع الإيمان بالله فهي تؤمن بحق الفرد وتؤمن بحق الجماعة ، والفرد في صالح الجماعة ، والجماعة تعمل لمصلحة الفرد . وهي تؤمن بالملكية الفردية وبالتالي فإنها لا تلغى امتلاك رؤوس الأموال الخاصة . ولكن ليس معنى ذلك أن تكون يدها مغلوطة عن وضع حد أعلى للثروات طالما أن ذلك كان في مصلحة الجماعة ولن يضر الفرد إيماناً منها بأن هذا قد يكون تكفيراً عن سيئات النظام الرأسمالي المستغل بحيث إذا ما خرجت من أصلاب أفراد هذه الجماعة أجيال جديدة لا تجد البون الشاسع في الثروات ، فيؤمنون بالاشتراكية عن عقيدة متى تقاربت الثروات تقارباً كبيراً فيكون بعضهم لبعض أخاً وصديقاً (١) .

وهي تحترم حق الإرث الشرعي وتؤمن بالأديان إيمانها بوجود الإله وحق الإنسان في الحياة الحرة الكريمة ، لا مجرد اعتباره ترساً في آلة صماء يحرك فيتحرك أو يترك فيهمل ، أو عبداً فيؤمر فيطيع .

إن اشتراكيتنا تنبع من القلب ، فهي إذن كالعقيدة الدينية لها يتابع إنسانية ، تؤمن بحق الأخاء والعدل والمساواة ، ولكنها لا تقوم على المساواة المطلقة ، وإنما على الكفاية والعدل (٢) .

إن ارتباط اشتراكيتنا بالدين ارتباط وثيق ، فهي تستمد قوتها منه ، وترتشف تشريعاتها من منبئه ، لا تدعو إلى التنازع والأحقاد ، أو الصراع بين

(١) مثلهم في ذلك مثل الذين تخلفوا عن الرسول في غزوة تبوك فخلطوا أعمالاً صالحاً وآخر سيئاً ، فأراد الله أن يكفر عنهم سيئاتهم ، عسى أن يتوب عليهم فقال فيهم « خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها ... » التوبة ١٠٣

(٢) أمن هو قانت آناء الليل ساجداً وقائماً بحذر الآخرة ويرجو رحمة ربه ، بل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون ... الزمن ٩ ..

الطبقات وهى فى نفس الوقت لا ترى مبررا فى عدم وجود فئات ، ولكن بشرط الا يكون ذلك سببا فى وجود نوع من الاستعلاء ، أى إذا كان لابد أن يكون هناك فئات فيجب الا تكون هناك بينها حدود أو مميزات أى أنها فئات غير متميزة (١) .

وهى لا تفرق بين الأديان ، وإنما هى اشتراكية تؤمن بالكتب السماوية وتحترم حرية العقيدة ، فالدين لله والوطن لجميع المواطنين (٢) .

وقد نص على ذلك صراحة فى الميثاق إذ ورد فيه :

«إن حرية العقيدة الدينية يجب أن تكون لها قداستها فى حياتنا الجديدة الحرة .
«إن جوهر الرسائل الدينية لا يتصادم مع حقائق الحياة ، وإنما ينتج التصادم فى بعض الظروف من محاولات الرجعية ان تستغل الدين — ضد طبيعته وروحه — لعرقلة التقدم وذلك بافتعال تفسيرات له تتصادم مع حكمته الالهية السامية .

«ان الله — جلت حكمته — وضع الفرصة المتكافئة أمام البشر أساساً للعمل فى الدنيا وللحساب فى الآخرة .

(١) وهذا التمايز أمر ضرورى تحتمه طبيعة الأشياء ، وفى ذلك يقول الله تعالى «تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض ، منهم من كلم الله ورفع بعضهم درجات وآتينا عيسى بن مريم البينات وأيدناه بروح القدس ... البقرة ٢٥٣

ورفع بعضهم على بعض درجات ليلوكم فى ما آتاكم ، ان ربك سريع العقاب وانه لغفور رحيم ... الأنعام ١٦٥

«والله فضل بعضهم على بعض فى الرزق ، فما الذين فضلوا برادى رزقهم على ما ملكتم أيمانهم فهم فيه سواء ، أفبينعمة الله يحسدون ... النمل ٧١

«ولقد فضلنا بعض النبيين على بعض ، وآتينا داود زبوراً ... الاسراء ٥٥
(٢) آمن الرسول بما أنزل اليه من ربه ، والمؤمنون كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله لا نفرق بين أحد من رسله ... البقرة ، ٢٨

وينبغي لنا أن نذكر دائماً أن حرية الانسان الفرد هي أكبر حوافزه على النضال . . .

ولابد أن يستقر في ادراكنا ان القانون في المجتمع الحر خادم للحرية وليس سيفاً مسلطاً عليها .

ان ازالة التصادم الطبقي ، الناشئ عن المصالح التي لا يمكن أن تتلاقى على الإطلاق بين الذين فرضوا الاستغلال وبين الذين اعتصرهم الاستغلال في المجتمع القديم ، لا يمكن أن يحقق تذويب الفوارق مرة واحدة ، ولا يمكن أن يفتح الباب للحرية الاجتماعية والديمقراطية السليمة بين يوم وليلة .

ولكن ازالة هذا النظام بازالة الطبقة التي فرضت الاستغلال يوفر امكانية السعي إلى تذويب الفوارق بين الطبقات سلمياً ، ويفتح أوسع الأبواب للتبادل الديمقراطي الذي يقترب بالمجتمع كله من عصر الحرية الحقيقية .

لقد كان ذلك هو أحد الأهداف الاجتماعية العظيمة التي سعت إليها قوانين يوليو ووجهت من أجله ضربتها الهائلة إلى مراكز الاستغلال والاحتكار ان هذا العمل الثوري العظيم جعل امكانية الديمقراطية السليمة أمراً قابلاً للتحقيق لأول مرة في مصر ... « من الميثاق » .

بهذا الشكل تميز التفكير المصري عن الاشتراكية الماركسية باستخدامه الوسائل السلمية وعدم ايمانه بالصراع الطبقي ، وفوق ذلك كله فقد نصت الدساتير المصرية على أن دين الدولة الرسمي هو الاسلام إيماناً منها بالعقيدة السماوية التي يعتنقها غالبية السكان مع ترك حرية العقيدة لكل يعتنق ما يشاء (١)

٣ - التطبيق المصري قرارات ثورية تقديمية :

جاء الميثاق في الباب السادس منه ، في حتمية الحل الاشتراكي ، بأصول

(١) لا اكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي

اقتصادية رأينا أن نجتزئ منها بعض الأصول الجوهرية لامكان مقارنة الأساس الاقتصادي لاشتراكتنا قبل وبعد قرارات يوليو ١٩٦١ .

١ - ان الاشتراكية العلمية هي الصيغة الملائمة لايجاد المنهج الصحيح للتقدم .

٢ - ان نمو الابتكارات العالمية الضخمة لم يترك الا سبيلان للرأسمالية المحلية في البلاد المتطلعة إلى التقدم :

أولهما : انها لم تعد تقدر على المنافسة الا من وراء أسوار الحماية الجمركية العالية التي تدفعها الجماهير .

وثانيهما : ان الأمل الوحيد لها في النمو هو أن تربط نفسها بحركة الابتكارات العالمية وتقتفى أثرها ، وتتحول إلى ذيل لها ، وتجر اوطانها ورأئها إلى هذه الهاوية الخطيرة .

٣ - ان مواجهة التحدي لا يمكن أن تتم الا بثلاثة شروط :

(أ) تجميع المدخرات الوطنية .

(ب) وضع كل خبرات العلم الحديث في خدمة استثمار هذه المدخرات

(ج) وضع تخطيط شامل لعملية الانتاج .

٤ - ومن الناحية الأخرى المقابلة لجانب زيادة الانتاج ، وهي ناحية عدالة التوزيع ، فان الأمر يقتضي وضع برامج شاملة للعمل الاجتماعي تعود بخيرات العمل الاقتصادي ونتائجه على الجموع الشعبية العاملة ، وتصنع لها مجتمع الرفاهية الذي تتطلع اليه وتكافح لكي يقترب يومه .

٥ - ان العمل من أجل زيادة قاعدة الثروة الوطنية لا يمكن أن يترك لعفوية رأس المال الخاص المستغل ونزعاته الجامحة :

كذلك فان اعادة توزيع فائض العمل الوطنى على أساس من العدل لا يمكن أن يتم بالتطوع القائم على حسن النية مهما صدقت .

٦ - ان ذلك يضع نتيجة محققة أمام ارادة الثورة الوطنية لا يمكن بغير الوصول اليها أن تحقق أهدافها . وهذه النتيجة هي ضرورة سيطرة الشعب على كل أدوات الانتاج وعلى توجيه فائضه طبقاً لخطة محددة .

ان هذا الحل الاشتراكى هو المخرج الوحيد إلى التقدم الاقتصادى والاجتماعى وهو طريق الديمقراطية بكل أشكالها السياسية والاجتماعية .

٧ - ان سيطرة الشعب على كل أدوات الانتاج لا تستلزم تأمين كل وسائل الانتاج ولا تلغى الملكية الخاصة ، ولا تمس حق الارث الشرعى المترتب عليها ، وانما يمكن الوصول اليها بطريقتين :

أولهما : خلق قطاع عام قوى وقادر يقود التقدم فى جميع المجالات ويتحمل المسئوليات الرئيسية فى خطة التنمية .

ثانيهما : وجود قطاع خاص يشارك فى التنمية فى اطار الخطة الشاملة من غير استغلال على أن تكون رقابة الشعب شاملة للقطاعين مسيطرة عليهما معاً .

٨ - ان التخطيط الاشتراكى الكفء هو الطريقة الوحيدة التى تضمن استخدام جميع الموارد الوطنية المادية والطبيعية والبشرية ، بطريقة عملية وعلمية وانسانية لكى تحقق الخير لجموع الشعب وتوفر لهم حياة الرفاهية

٩ - ان الجزء الأكبر من الخطة نتيجة لذلك كله يجب أن يقع على القطاع العام الذى يملكه الشعب بمجموعه :

ان ذلك ليس ضماناً لحسن سير عملية الانتاج في طريقها المحدد ، من أجل الكفاية ، انما هو في ذات الوقت تحقيق للعدل باعتبار ان هذا القطاع العام ملك للشعب بمجموعه .

١٠- ان النضال الوطنى لجماهير الشعب هو الذى صنع نواة القطاع العام بتصميمه على استرداد المصالح الاحتكارية الأجنبية ، وتأمينها ، واعادتها إلى مكانها الطبيعى والشرعى ، وهى الملكية العامة للشعب كله .

(أ) عن طريق المؤسسة الاقتصادية بعد العدوان الثلاثى .

(ب) عن طريق قوانين يوليو ١٩٦١ (١) .

١١- ان هذه الخطوة الجبارة التى مكنت القطاع العام من اداء دوره الطبيعى فى قيادة التقدم ، رسمت خطوطاً واضحة المعالم ، كما أرست حدوداً أملاها الدافع الوطنى وفرضتها الدراسة الدقيقة لظروفه وامكانياته واهدافه . ان هذه الخطوط والحدود يمكن اجمالها فيما يلى :

(أولاً) فى مجال الانتاج عمومأ .

يجب أن تكون الهياكل الرئيسية لعملية الانتاج كالسكك الحديدية والطرق والموانى والمطارات وطاقات القوى المحركة والسدود ووسائل النقل البحرى والبرى والجوى وغيرها من المرافق العامة فى نطاق الملكية العامة للشعب .

(ثانياً) فى مجال الصناعة :

١ - يجب أن تكون الصناعات الثقيلة والمتوسطة والصناعات التعدينية فى غالبيتها داخلة فى اطار الملكية العامة للشعب . واذا كان من الممكن أن

يسمح بالملكية الخاصة في هذا المجال ، فإن هذه الملكية الخاصة يجب أن تكون تحت سيطرة القطاع العام المملوك للشعب وفي ظله :

٢ - يجب أن تظل الصناعات الخفيفة بمنأى دائماً عن الاحتكار . وإذا كانت الملكية الخاصة مفتوحة في مجالها ، فإن القطاع العام يجب أن يحتفظ بدور فيها يمكنه من التوجيه لصالح الشعب .

٣ - يجب أن تكون التجارة الخارجية تحت الاشراف الكامل للشعب

(ثالثاً) في مجال التجارة :

في هذا المجال فإن تجارة الاستيراد يجب أن تكون كلها في اطار القطاع العام ، وان كان واجب رأس المال الخاص ان يشارك في تجارة الصادرات . وفي هذا المجال فإن القطاع العام لابد أن تكون له الغالبية في تجارة هذه الصادرات منعاً لاحتمالات التلاعب وإذا جاز تحديد نسبة في هذا النطاق ، فإن القطاع العام لابد أن يتحمل عبء ثلاثة أرباع الصادرات مشجعاً للقطاع الخاص على تحمل مسئولية الجزء الباقي منها .

٢ - يجب أن يكون للقطاع العام دوره في التجارة الداخلية ، ولا بد للقطاع العام على مدى السنوات الثمانية القادمة - وهي المدة المتبقية من الخطة الأولى للتنمية الشاملة من أجل مضاعفة الدخل القومي في عشر سنوات (١) أن يتحمل مسئولية ربع التجارة الداخلية على الأقل منعاً للاحتكار ، ليفسح مجالا واسعاً في ميدان التجارة الداخلية للنشاط الخاص والتعاوني ، على أن يكون مفهومياً بالطبع ان التجارة الداخلية خدمة وتوزيع مقابل ربح معتدل لا يصل الى حد الاستغلال تحت أي ظرف من الظروف .

(١) تنتهي في عام ١٩٧٠ .

(رابعاً) فى مجال المال :

يجب أن تكون المصارف فى اطار الملكية العامة ، فان المال وظيفة وطنية لا تترك للمضاربة أو المغامرة . كذلك فان شركات التأمين لابد أن تكون فى نفس اطار الملكية العامة ، صيانة لجزء كبير من المدخرات الوطنية ، وضماناً لحسن توجيهها والحفاظ عليها .

(خامساً) فى المجال العقارى :

يجب أن تكون هناك تفرقة واضحة بين نوعين من الملكية الخاصة ملكية مستغلة أو تفتح الباب للاستغلال ، و ملكية غير مستغلة تؤدى دورها فى خدمة الاقتصاد الوطنى كما تؤديه فى خدمة أصحابها .

وفى مجال ملكية الأراضى الزراعية فان قوانين الاصلاح الزراعى قد انتهت بوضع حد أعلى للملكية الفرد لا يتجاوز مائة فدان .

على أن روح القانون تفرض أن يكون هذا الحد شاملاً للأسرة كلها أى للأب والأم وأولادهما القصر ، حتى لا تتجمع ملكيات فى نطاق الحد الأعلى لتسمح بنوع من الاقطاع .

وفى مجال ملكية المباني تكفلت قوانين الضرائب التصاعدية على المباني وقوانين تخفيض الإيجارات ، والقوانين المحددة لقواعد ربطها ، بوضع الملكية العقارية فى مكان يتعدى بها عن أوضاع الاستغلال .

وهكذا نجد أن الميثاق قد وضع النقط فوق الحروف فأوضح خصائص التطبيق المصرى للاشتراكى بما لا يدع مجالاً للشك ، أو التأويل ، وأزال كل غموض والتباس .

والميثاق يعكس لنا صورة صادقة عن المبادئ الستة التي أعلنتها الثورة
غداة قيامها .

والقرارات الثورية التي أعلنت في يوليو ١٩٦١ والتي تضمنت :

- ١ - تخصيص ٢٥٪ من الأرباح للعمال .
- ٢ - اشراك العمال في الادارة (١) .
- ٣ - رفع الحد الأدنى للأجور إلى ٢٥ قرشاً .
- ٤ - تخفيض ساعات العمل الأسبوعية إلى ٤٢ ساعة لزيادة العمالة .
- ٥ - اعطاء مزيد من الضمانات للعمال النقابيين وافساح المجال أمامهم
للترقى في كل المناصب .
- ٦ - اعطاء مزيد من الحقوق للمرأة وافساح المجال أمامها للترقى
في كل المناصب دون أية قيود إلا ما كان منها متعلقاً بطبيعة العمل .
- ٧ - نقل جزء كبير من القطاع الخاص إلى القطاع العام (٢) .
- ٨ - هذا بالاضافة إلى الأخذ بمبدأ التخطيط الشامل الذي سارت عليه
البلاد منذ ثورة يوليو ١٩٥٢ .

من هذا نجد أن التطبيق المصرى للاشتراكية تطبيق مرن يأخذ الواقع
في الحسبان ويتطور حسب مقتضيات الأمور .

(١) أصبح نصيب الأعضاء المنتخبين نصف مجلس الادارة بقرارات أكتوبر ١٩٦٣ .
(٢) ثم نقل جزء آخر بقرارات ١٢ أغسطس ١٩٦٣ بحيث أصبح القطاع العام يمثل أكثر
من ٨٠٪ من النشاط الاقتصادى .

الفصل الحادى عشر

الدولة والتنظيم السياسى

أو

الديمقراطية السياسية

مقدمة :

من أهم مسائل الفكر والبناء الاشتراكى موضوع علاقة الدولة بالتنظيم السياسى ، فهل تعتبر الدولة بأجهزتها التنفيذية فى مستوى أعلى من التنظيم السياسى ؟ .. أم انه يجب سيادة التنظيم السياسى على الدولة بجميع أجهزتها ؟

لقد نالت هذه المسألة من الثورة الكثير من الاهتمام ، ولعل أسلم طريق لمناقشة هذه القضية هو أن نبدأ أولاً بتحديد المفهوم الاشتراكى للدولة ، وبصفة عامة يمكن القول بأن « الدولة » تعنى مجموعة المؤسسات والأجهزة التى تمارس السلطة لصالح طبقة معينة أو فئات اجتماعية محددة ضد مصالح طبقات وفئات أخرى .

فالدولة تاريخياً وجدت لتكون جهازاً يستخدم العنف بصورة منتظمة ومستمرة لاختضاع جماهير المستغلين لصالح طبقة الاستغلاليين ، وانتقال الدولة من أيدي طبقة إلى طبقة جديدة لا يحدث بصورة تلقائية وإنما يأتى نتيجة ثورة اجتماعية تصفى خلالها امتيازات الطبقة القديمة لصالح الطبقة الجديدة وسيادتها فى المجتمع ، ولقد بلغت « الدولة » كجهاز اجتماعى للقهر أقصى مراحل تطورها فى المجتمع الرأسمالى .

وعلى ضوء التعريف بالدولة نستطيع أن نقرر ان «الدولة» قبل ثورة ٢٣ يوليو كانت جهازاً للقهر لمصالح الاستعمار والسراى والاقطاع والرأسمالية الكبيرة ، وضد قوى الشعب من عمال وفلاحين ومثقفين وجنود ورأسمالية صغيرة ، لقد كانت «الدولة» تمثل دكتاتورية القوى الرجعية فى مواجهة قوى الشعب ، وفى نفس الوقت كانت قوى التحالف الرجعى تتمتع بالديمقراطية بمعنى انها تمارس التعبير عن مصالحها وسيادتها اقتصادياً وسياسياً من خلال «جهاز الدولة» ، أى تمارس «السلطة» ضد قوى الشعب. لقد كانت «الدولة» قبل ٢٣ يوليو بأجهزتها المختلفة من بوليس وجيش وبرلمان وسجون وقضاء الخ .. جهازاً لقهر قوى الشعب ، وكان لابد لقوى الشعب أن تعمل على تحويل «الدولة» إلى يديها ، ليتغير جذرياً بالتالى المحور الأساسى لجوهر الدولة .

ولكن كيف يتم هذا التحويل لجوهر وطبيعة الدولة ؟ هنا يبرز دور التنظيم السياسى وعلاقته بالدولة ، ان التنظيم السياسى برز للوجود الاجتماعى كتعبير أو تجسيد لمصالح طبقة معينة حيث عرف باسم «الحزب» ، فالحزب هو الطليعة السياسية التى تجسد تجسيدا فعلياً مصالح الطبقة ، ولقد قدم العالم المعاصر لنا ثلاث نماذج للتجارب الاجتماعية واحزابها السياسية .

(أولاً) فى المجتمعات الرأسمالية :

تنتشر ظاهرة تعدد الاحزاب انعكاساً للخريطة الاجتماعية الملية بالقوى الاجتماعية المتناقضة المصالح ، ويتحدد نفوذ كل حزب فى الحركة السياسية والدولة تبعاً لامكانيات الطبقة الاقتصادية - التى يمثلها - ، لذلك نجد أن الحزب الذى يعبر عن الطبقة المسيطرة اقتصادياً على وسائل الانتاج يمارس «السلطة» عن طريق «الدولة» ويتمتع بالحرية فى الحركة والتعبير أما احزاب

الطبقات الشعبية فتعاني القهر والمطاردة ويصبح وجودها بالنسبة للسلطة والدولة القائمة صورة زائفة لديمقراطية لا تتمتع بها على الاطلاق، فالديمقراطية هنا من حق الطبقة التي يوجد تنظيمها السياسى فى السلطة وليس خارجها .

(ثانياً) فى المجتمعات الاشتراكية :

تنتشر ظاهرة الأخذ بنظام إنفراد أو قيادة الحزب الشيوعى للحركة السياسية المستندة إلى دكتاتورية البروليتاريا حيث أن تصفية الوضع الطبقي لا يتطلب تعدد فى التنظيمات السياسية وفى هذه الحالة تمارس الطبقة العاملة وحلفاءها الديمقراطية لها وتكون «الدولة» جهازاً للقهر فى مواجهة الطبقات التى تسعى سلطة البروليتاريا إلى تصفيتها ، ويتدرج هذا الفهم إلى انتفاء أسباب وجود «الدولة» بعد انتهاء نظام الطبقات .

(ثالثاً) مجتمعات ثورات التحرر الوطنى :

ولقد قدمت هذه المجتمعات نموذجاً جديداً للتنظيم السياسى الواحد، ولكى نتفهم طبيعة هذا التنظيم نرجع للخلفية الاجتماعية لهذه المجتمعات، فعظم تلك المجتمعات كانت مستعمرة أو شبه مستعمرة حكم تطور قواها الاجتماعية ظروف نمو الرأسمالية العالمية ، فلم تكن بها طبقات عمالية على النحو الذى شاهده أوروبا الصناعية — ماعدا بعض الدول — ، كما لم تنمو فيها الطبقات البورجوازية المحلية حيث كانت معرضة هى الأخرى للقهر من قبل قوى الاستعمار والاقطاع ورأس المال الاحتكارى الذى ارتبطت نشأته بالاحتكارات العالمية . وبالتالي فإن القوى الاجتماعية الأصيلة فى هذه المجتمعات جمعها ظروف القهر الواقع عليها من سلطة القوى الرجعية القديمة المتحالفة مع الاستعمار، وبات يجمعها تنظيم سياسى واحد ، اختلفت صياغة التحالف فيه من دولة

إلى أخرى كما اختلف دور كل طبقة من الطبقات بالنسبة لقيادة التحالف تبعاً لدرجة نموها ومرحلة تطور الثورة .

ثورة يوليو .. والتنظيم :

وعلى هدى من المفاهيم التي قدمنا بها هذا الفصل عن الدولة والتنظيم السياسي وعلاقتها ببعض ، هل كان من الممكن ان يتم تحويل لجوهر وطبيعة «الدولة» قبل ٢٣ يوليو .. بدون تنظيم ؟ .. أو بمعنى أدق هل كان من الممكن أن تنجح ثورة ٢٣ يوليو بدون تنظيم ؟ .. وعلى وجه التحديد بدون «تنظيم الضباط الأحرار» .

صحيح أن الثورة المصرية تتميز عن غيرها من التجارب الثورية السابقة في العالم في أن التنظيم السياسي الثوري لتحالف قوى الثورة قد تم بناءه بعد اسقاط «الدولة» القديمة واجراء عملية التحويل الثورية . ولكن ليس معنى ذلك أنه كان يمكن لثورة يوليو أن تنجح بدون تنظيم ثوري ، بل على العكس لولا تنظيم الضباط الأحرار لما كان في المقدور أن تحدث ثورة يوليو؛ على الأقل في هذا التوقيت وعلى النحو الذي تمت فيه ، فلقد عمدت القيادة الثورية إلى تخمير الثورة وتفجيرها من داخل الدولة نفسها .. واختارت «الجيش» بالذات مركزاً لعملها وعياً منها بدوره السياسي والاجتماعي في البلاد المتخلفة وباعتبار كونه يمثل أقوى أجهزة العنف والقمع وأقدرها على الحركة من بقية الأجهزة التي كانت تملكها الدولة القديمة ونظامها ، ومن هنا قامت القيادة بتكوين تنظيمها الثوري «الضباط الأحرار» داخل جهاز الجيش . وفي نواة محدودة ومركزة وسرية ، استطاعت في ليلة الاربعاء ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ أن تقود الجيش في ثورة ناجحة .. فتسقط الدولة القديمة الممثلة لسلطة السراي والاقطاع ورأس المال الكبير والاستعمار .

بناء التنظيم الثوري :

وبعد أن تحقق للبلاد الاستقلال الكامل سياسياً واقتصادياً ، كان لابد من تنظيم قوى التحالف الشعبي لتزيد مقدرتها على ممارسة ارادتها في أحداث التغييرات الثورية ولتستطيع حماية مكاسبها ومواجهة اعداءها من قوى الثورة المضادة .

وكما أنه لا يمكن أن تنجح ثورة بدون تنظيم ، فانه لا يمكن للثورة أن تستمر وتتجدد بدون تنظيم سياسي ثوري يعبر عن مصالح أعراض الجماهير وأهلها ، ويمارس عن طريقه « ديمقراطية الشعب » . ومن هنا وجد جهاز الثورة أنه في حاجة ماسة إلى تكوين تنظيم سياسي ، ولقد مرت محاولات تكوين التنظيم السياسي بثلاث مراحل :

(أولاً) هيئة التحرير :

تكونت هيئة التحرير تحت شعار «الاتحاد .. النظام .. العمل» وفي ظل برنامج وطني عام لم يكن مضمونه الاجتماعي محدداً وواضحاً ، أى أن التحديد الفاصل - خلال الفترة نفسها - لقوى الشعب والقوى المعادية له لم يكن واضحاً ، وقد لازمت فترة انشاء هيئة التحرير عدة اجراءات سياسية وجهت إلى الاحزاب ، وكان من الضروري إعمال قوانين الطوارئ مما أدى إلى إيجاد بعض مظاهر السلبية على مستوى النشاط السياسي لدى بعض القطاعات من الجماهير ، وإلى جانب ذلك كان لطبيعة ظروف بناء التنظيم السياسي وهي قيام قيادة الثورة ببنائه وهي في قمة السلطة اثره البالغ على كثير من العناصر الانتهازية حيث لا خوف من أى اضطهاد أو قهر «فالدولة» في يد قيادة التنظيم .

لقد حكمت كل هذه العوامل تجربة انشاء «هيئة التحرير» وباندحار العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ وانتصار الشعب ، كشفت تجربة الحرب المسلحة مع

الاستعمار عن الضرورة الملحة لوجود تنظيم سياسى قادر على تنظيم الجماهير وتعبئتها لحماية الثورة التى بدأت معاركها المباشرة والضارية مع الاستعمار تتصاعد يوماً بعد يوم .

(ثانياً) الاتحاد القومى :

وفى ١٣ مايو ١٩٦٠ أعلن عن تكوين المؤتمر العام للاتحاد القومى الذى صدر قرار بتشكيله فى ٢٨ مايو ١٩٥٧ كتنظيم سياسى لقوى الشعب المصرى ولكن تجربة الاتحاد القومى انتهت فى اعقاب انفصال سوريا حيث تسلمت الرجعية إلى الاتحاد القومى وتمكنت من شل فاعلية الثورية وحولته إلى مجرد واجهة تنظيمية لا تحركها قوى الجماهير ومطالبها الحقيقية .

ولقد كان الشكل التنظيمى للاتحاد القومى وتركيبه العضوى انعكاساً للوحدة الوطنية التى اتسم بها المجتمع اثناء العدوان الثلاثى لتضم مؤقتاً بعض الفئات الاجتماعية التى لا ترى فى الثورة أبعد من طرد الاستعمار «وبالتالى ففى اعقاب هزيمة المستعمر باتت هذه القوى ترى فى تقدم الثورة تهديداً لها وبالتالي عمدت إلى تجميد التنظيم وتشويه صورته الثورية ، بل وعمدت إلى أبعاد الكادرات السياسية ذات الكفاءة الحالية ، وسعت إلى تعميق فكرة «التعاون بين الطبقات» بدلا من فكرة «صراع الطبقات» أو بمعنى أدق ساعدت على أن تهدن الثورة القوى الرجعية ، وكان فى ذلك على حد تعبير قائد الثورة بداية الطريق للاستسلام والعودة إلى ثكناتنا ، ولكن فى أعقاب الانفصال وانفضاح دور الرجعية بدأت الثورة تجدد نفسها وتبدأ المسيرة الاشتراكية العظيمة فصدرت قرارات يوليو ١٩٦١ ، ثم بلغت مرحلة النضوج الفكرى أوجها بإعلان «الميثاق الوطنى» فى مايو ١٩٦٢ ليحدد الأسس الفكرية الواضحة

التي يقوم عليها العمل الثورى وآفاق تقدمه ويرسم طرق وأساليب تحقيق الأهداف التي حددها .

فيقرر الميثاق الوطنى «أن الوحدة الوطنية التي يصنعها تحالف القوى الممثلة للشعب هي التي تستطيع أن تقيم الاتحاد الاشتراكي العربى ليكون السلطة الممثلة للشعب ، والدافعة لامكانيات الثورة والحارسة على قيم الديمقراطية السليمة ... » .

ثم يَمْضى الميثاق إلى تجسيد بعض النتائج الهامة فيقول :
«ان سلطة المجالس الشعبية المختلفة يجب أن تتأكد باستمرار فوق سلطة أجهزة الدولة التنفيذية ، فذلك هو الوضع الطبيعى الذى ينظم سيادة الشعب ثم هو الكفيل بأن يظل الشعب دائماً قائد للعمل الوطنى . كما أنه الضمان الذى يحمى قوة الاندفاع الثورى من أن تتجمد فى تعقيدات الأجهزة الادارية أو التنفيذية بفعل الاهمال أو الانحراف . كذلك فان الحكم المحلى يجب أن ينقل باستمرار وبالخاص سلطة الدولة تدريجياً إلى أيدي السلطات الشعبية فانها أقدر على الاحساس بمشاكل الشعب وأقدر على حلها » .

وهكذا جاء الميثاق لي طرح بثورية مطلقة قضية التنظيم وسيادته على الدولة بأجهزتها المختلفة ، وليشجب اية محاولة للنيل من تأكيد سلطة القوى الشعبية المنتخبة فوق سلطة أجهزة الدولة التنفيذية والتي اثبتت الأيام التالية صحة تناوله للقضية وأهميتها. فى هذا المجال لاستمرار الثورة وتقدمها .

الفصل الثاني عشر

الثورة المصرية ... والتحدى الكبير

مقدمة :

كان للإنجازات الهامة التي حققتها ثورة يوليو ، أثرها البالغ على الخريطة السياسية للمنطقة العربية على نحو بات يهدد الوجود الاستعماري بالمنطقة . فلقد انطلقت الثورة على أرض مصر تصنع الأمل – بالرغم من عوائق التخلف – وتبنى نموذجاً لدولة ثورات التحرير ، حتى أصبح ذلك مطلباً لكل شعب من الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية .

وبالرغم من الهزيمة التي لحقتها الثورة بالاستعمار ، وبالرغم من التصفية الكاملة للجيوب الاستعمارية في الجمهورية العربية المتحدة ، إلا أن الاستعمار العالمي – تحت تهديد فقدان مصالحه الحيوية بالمنطقة – مازال يأمل في أن يعاود إخضاع شعب مصر .. والشعوب العربية لسيطرته من جديد .

وكانت أدواته التقليدية في تقويض أى نظام تقدمي ، هي قوى الثورة المضادة في هذا النظام . وقد حاول الاستعمار استخدام هذه الآداة في الانقضاض على ثورة يوليو المصرية وغيرها من ثورات الشعب العربي التقدمية .. ولكنه فشل في ذلك .

ولقد سبق للاستعمار أن قدر وقوع المخذور .. ونقصد به فشله في إسقاط النظم الثورية بالمنطقة عن طريق قوى الثورة المضادة المحلية ، فأوجد له في

المنطقة قاعدة للعدوان يستخدمها لمواجهة المد الثورى فيها ، ولارهاب الشعب العربى وشل مقدراته على الحركة والتقدم .

وأصبح ثابتاً ان الاستعمار العالمى يدفع بهذه القاعدة - اسرائيل - إلى العدوان فى كل مرحلة تبرز فيها الحركة القومية العربية تقدماً ملحوظاً ، فعندما سعت الثورة المصرية لاعادة تكوين جيشها الوطنى ليكون قادراً على الدفاع عن منجزاتها .. وعندما سعت الثورة المصرية لبناء اقتصاد وطنى مستقل واستغلال مواردها لصالح التقدم والانسان المصرى .. كان العدوان الغادر الذى قامت به قاعدة الاستعمار كأداة حقيرة لتنفيذ مآربه .. كان عدوان ١٩٥٦ الثلاثى والذى اشتركت فيه دولتان استعماريتان هما بريطانيا وفرنسا تعبيراً حقيقياً عن الدور الذى رشمه الاستعمار العالمى لاسرائيل فى المنطقة العربية (١) .

وبمراجعة للاوضاع الثورية فى الوطن العربى قبيل العدوان الأخير (٥ يونيو ١٩٦٧) يتأكد لنا متى يمكن لاسرائيل أن تتحرك ؟ .. ولمصلحة من ؟ .

ففى الجمهورية العربية المتحدة .. كان الحوار دائراً متدفقاً حياً حول ضرورة استمرار الثورة فى مجالاتها المتعددة ، كان لابد ان تستمر الثورة فى مواجهة اعداءها .. وبالفعل تصاعدت هذه المواجهة .. ، وكان لابد من اعادة تقييم لحركة الثورة المصرية .. بل الثورة العربية جمعاء .. وبالفعل كان هناك اعداد لمؤتمر عربى يعقد فى الجزائر لوحدة القوى الثورية والاشتراكية فى الوطن العربى ، وكان لابد للموارد المصرية أن تبوح بأسرارها وتسخر

(١) عندما نتكلم عن بريطانيا وفرنسا انما نتكلم عن حكامها . لقد وقف حكام فرنسا فى عام ١٩٦٧ موقفاً مشرقاً مع القضية العربية بعكس الحال كما كان فى عام ١٩٥٦ وكذلك الحال بالنسبة للحزب الحاكم فى بريطانيا .

لخدمة الانسان المصرى وتحقيق الرخاء له .. وبالفعل بدأت الاستكشافات البترولية تصبح حدثاً متوقفاً على أرض مصر .. وكان معنى ذلك اضافة عامل جديد لقوة الثورة المصرية .. يمنح لها امكانيات العمل الواسع فى نطاق وجودها أو خارجه .

لقد كانت الأوضاع الثورية فى الوطن العربى .. تمثل أيضاً شبحاً رهيباً يورق السادة الاستعماريين فى الولايات المتحدة وغيرها من دول الاستعمار فلقد كان اتجاه الأوضاع نحو الاستقرار فى اليمن الجمهورى وتمكنت ثورة التحرر الوطنى فى الجنوب المحتل من احراز النصر تلو النصر فى طريق تصفية الواقع الاستعمارى فى هذا الجزء من الوطن العربى الذى يشرف على المدخل الجنوبى للبحر الأحمر ويتاخم الخليج العربى أغنى مناطق البترول فى العالم .. كان كل هذا يمثل تحولا هاماً فى الخريطة التقليدية للمنطقة العربية .. والى قصد واضعوها من الاستعماريين ضماناً للحفاظ على مصالحهم فى ثروات دول هذه المنطقة اخضاعها لنفوذهم .

ولم يكن الأمر فيما يتعلق بتعديل الخريطة السياسية للوطن العربى قاصراً على ثورة اليمن أو ثورة الجنوب اليمنى ، انما كان يتعلق أيضاً بظهور مجموعة من الدول العربية ذات النظم التقدمية والتقارب المتزايد بين تلك الدول .

ومن ناحية التحول الاجتماعى فى الوطن العربى ، فقد تأكد المحتوى الاجتماعى الثورى للقومية العربية باعتبارها حركة تحرر وطنى وتقدم اجتماعى ووحدة قومية . كما تطور أسلوب معالجة الوحدة بالتركيز على التحرر والاشتراكية كأساسين للتوحيد .

وأصبح من المتوقع أن تبادر قوى الاستعمار عن طريق أدواتها الحديثة اسرائيل فى القيام بمحاولة لاسقاط النظم الثورية بالمنطقة واعادة الخريطة السياسية والاجتماعية للوطن العربى إلى ما كانت عليه من تبعية وتخلف وركود

عدوان الخامس من يونيو :

وبدأت حرب يونيو وشهدت الأرض العربية في خلال الأيام العاصفة الستة كيف يدافع الاستعماريون عن وجودهم وعن مصالحهم على أرضنا وفي ثرواتنا .

لقد تجمعت لدى اسرائيل طاقة حربية هائلة ووقف خلفها الجهاز الحربي لاقوى دولة في العالم ، يمارسان بشراسة عدوانية أسلوباً جديداً في قهر حركة التحرر الوطني وفي محاولة لاعادة عجلة التاريخ إلى الوراء .

فهل نجح عدوان ٥ يونيو ؟ هل حققت الهزيمة العسكرية التي لحقت بالدول العربية أهدافها السياسية ؟ هل تم الاطاحة بالنظم التقدمية في الدول العربية في اعقاب الهزيمة ؟ .

لقد حسمت الاجابات على هذه التساؤلات حركة جماهير التاسع والعاشر من يونيو .. لقد خرج ملايين الشرفاء من العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين إلى الشارع يعلنوا بصلافة .. ارادة الصمود .. ارادة النصر .. ورفض الهزيمة ، هذه الجماهير التي لن يقهر روحها عدوان أيا كانت قوته .. فهم وحدهم القادرون حقاً على فرض ارادة الصمود .

ولقد عبر قائد الثورة عن حركة الجماهير في التاسع والعاشر من يونيو بقوله «اننى لم اعتبر لدقيقة واحدة ان خروج جماهير شعبنا برغم الظلام .. وبرغم الغارات مساء يوم ٩ يونيو تكريماً لشخصي ، وانما اعتبرت ان ذلك الموقف كان تصميماً على النضال .. لقد كان موقف شعبنا يومى ٩ ، ١٠ يونيو يحمل معنى استمرار النضال الشعبي ومعنى استعداد الشعب لكل التكاليف والتضحيات ، ومعنى التصميم على المقاومة والصمود» .

لقد خرجت الجماهير لتعلن وجوب استمرار الثورة وتمثل ذلك في :

- ١ - رفض الاستسلام للهزيمة .
- ٢ - المزيد من الاجراءات الاشتراكية .
- ٣ - تدعيم ديمقراطية الشعب العامل .

«الشعب كان يطالب ببداية جادة وحازمة تتفق مع جدية الظروف التى نواجهها وحزمها .. وأنا مع الشعب فى هذا .. ان الشعب كان يطالب بوضع حد للامتيازات التى حصل عليها البعض بغير وجه حق .. وأنا مع الشعب فى هذا .. ان الشعب كله كان يطالب بالتكافؤ فى التضحيات .. وأنا معه فى ذلك .. ان الشعب يطالب بالنقاء الثورى والطهارة الثورية .. وأنا أطالب مع الشعب بذلك» . هكذا لخص قائد الثورة فى خطابه يوم ٢٣ يوليو سنة ١٩٦٧ مطالب جماهير التاسع والعاشر من يونيو .

برنامج ٣٠ مارس ١٩٦٨ :

.. ولم يكن الاستعمار وآداته يتوقعان رداً على عدوانه اللثيم .. بمثل موقف الاصالة والصمود .. الذى وقفته جماهير ثورة يوليو الاجتماعية والتى ادركت بحسها وشفافيتها ان العدوان يقصدها .. ويهدف للنيل من كل المكاسب التى احرزتها ، وكانت فى طريقها لاستكمال بناءها تعطى درساً لكل قوى الاستعمار ورداً على أساليب «عصا التأديب» التى حاولت قوى الاستعمار العالمى رفعها فى مواجهة شعب صغير .. ولكنه عظيم .. لانه شعب .

وكان الحوار العميق الذى ادارته قوى الشعب ، تستعيد به قدرتها على التقييم والحساب ، وطرح الحوار شعار «التغيير» .. التغيير من أجل الصمود والنصر .. التغيير فى اتجاه الثورة الاشتراكية وتدعيم ديمقراطية الشعب العامل .. التغيير تعبير يعنى ان الثورة بقدرتها المتدفقة تملك من الطاقات الثورية

ما يمكنها من تجاوز النكسة .. والبحث في المستقبل .. لقد أصبحت الثورة أصلب عوداً وأمضى سلاحاً .. وأصبح في المقدور التطلع إلى المستقبل بنظرة أعمق ورؤية أوضح .

وقد صاغ قائد الثورة آمال الجماهير في برنامج للتغيير قادر بالحشد الجماهيري على مواجهة كل عوائق التخلف والهزيمة . وقد احتوى برنامج ٣٠ مارس ١٩٦٨ على عدة نقاط تدور حول ضرورة الحشد من أجل النصر وأهمية تعبئة الجماهير وتنظيمها وفي سبيل ذلك طرح البرنامج النقاط التالية :

١ - أنه من الضروري حشد كل القوى الشعبية وبوسيلة ديمقراطية وراء أهداف النضال القريبة والبعيدة .. وراء واجب المعركة وراء أمل اتمام بناء المجتمع الاشتراكي .

٢ - ملائمة صيغة الاتحاد الاشتراكي لحشد القوى الشعبية ، ضماناً لتجنب دموية الصراع الطبقي .. وكفالة فتح أسرع الطرق وأكثرها أماناً إلى التقدم .

٣ - ضرورة أن تكون عملية بناء الاتحاد الاشتراكي قائمة على الانتخاب الحر من القاعدة إلى القمة .

وعلى ضوء هذه النقاط الثلاث وضع برنامج تنفيذي ينص على اقامة انتخابات للاتحاد الاشتراكي بوحدهاته الاساسية حتى يصل إلى المؤتمر القومي الذي ينتخب اللجنة المركزية ، التي تنتخب بدورها رئاستها وهي اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي ، كما اشار البرنامج التنفيذي إلى النظر في اعادة انتخاب مجلس أمة جديد بعد استيفاء المجلس الحالي لمدته الدستورية ، وضرورة العمل على وضع دستور دائم يمكن طرحه للاستفتاء فور انتهاء عملية آثار العدوان .

كما حدد قائد الثورة في برنامجه المقترح تصوره للمهام الرئيسية في المرحلة القادمة من نضال الشعب وهى :

- ١ - تأكيد وتثبيت دور قوى الشعب العاملة وتحالفها .
- ٢ - تدعيم عملية بناء الدولة الحديثة في مصر استناداً على العلم والتكنولوجيا وضرورة انشاء مجالس قومية متخصصة على المستوى القومى سياسا وفنيا .
- ٣ - اعطاء التنمية الشاملة دفعة أكبر في الصناعة والزراعة .
- ٤ - تدعيم القيم الروحية والحلقية ، والاهتمام بالشباب .
- ٥ - اطلاق القوى الخلاقة للحركة النقاية .
- ٦ - تعميق التلاحم بين جماهير الشعب وبين القوات المسلحة .
- ٧ - توجيه جهد مركز نحو عمليات البحث عن البترول لما يستطيع أن يعطيه من جهد للتنمية الشاملة .
- ٨ - توفير الحافز المادى ، تكريماً لقيمة العمل واحتفاظاً للوطن بطاقاته البشرية القادرة .

٩ - تحقيق وضع الرجل المناسب في المكان المناسب .

١٠ - ضمان حماية الثورة في ظل سيادة القانون .

وقد استعرض البرنامج الخطوط الأساسية للدستور المقترح وضعه بحيث تتضمن مواد الدستور الخطوط الأساسية العامة التالية :

- ١ - تحقيق وتأكيد الانتماء المصرى إلى الأمة العربية تاريخياً ونضالياً ومصرياً .

- ٢ - النص على حماية المكتسبات الاشتراكية وتدعيمها .
 - ٣ - النص على الصلة الوثيقة بين الحرية السياسية والحرية الاجتماعية
 - ٤ - النص على قيام الدولة العصرية وادارتها .
 - ٥ - ان ينص الدستور على تحديد واضح لمؤسسات الدولة واختصاصاتها وافساح الفرصة لوسائل الرقابة البرلمانية والشعبية .
 - ٦ - تأكيد أهمية العمل باعتباره المعيار الوحيد للقيمة الانسانية .
 - ٧ - النص على ضمانات حماية الملكية العامة والملكية التعاونية والملكية الخاصة وحدود كل منها ودوره الاجتماعى .
 - ٨ - النص على حصانة القضاء .
 - ٩ - انشاء محكمة دستورية عليا لها حق تقرير دستورية القوانين وتطابقها مع الميثاق ومع الدستور .
 - ١٠ - النص على حد زمنى معين لتولى الوظائف السياسية التنفيذية الكبرى ضماناً للتجديد باستمرار .
- وفي نهاية برنامج مارس عرض قائد الثورة البرنامج على الشعب في استفتاء عام يضع الشعب في مكانه الصحيح من القيادة .
- وجاء استفتاء الشعب على برنامج ٣٠ مارس رداً حاسماً جديداً .. اعلنته جماهير ثورة يوليو في مواجهة اعدائها .. مصممة على المضي في طريقها نحو الآفاق الانسانية الرحبة .. وضد القهر والتخلف اللانسانى ، جاء استفتاء الشعب على برنامج ٣٠ مارس بداية لمرحلة جديدة يخوضها الشعب ضد عوامل السيطرة والظلم وضد التجدى الكبير الذى فرضته عليه قوى الامبريالية العالمية .

وهكذا نجد أن الانسان المصرى منذ فجر التاريخ عمل بكل الوسائل الممكنة على تأكيد سلطته حتى أصبحت بفضل الثورة وبعد بيان ٣٠ مارس حقيقة ثابتة . وعليه بعدئذ أن يثبت دوما بعد ذلك أن هذه الجدارة ليست بالنسبة له شيئا عارضا وانه جدير بهذه الأهمية . وهو فى الحقيقة وهى اجابة مسبقة وأنا على يقين منها أنه **قمين عليها** .

مضامين الكتاب

تمهيد

ص

الكتاب الأول

ايدولوجيات ثورة ٢٣ يوليو
مقابلة بأيدولوجيات الثورتين
البرجوازية والماركسية

تقديم

الفصل الاول

شرعية الثورة في الفكر الديني

- المبحث الاول : شرعية المقاومة ومعيارها في الفكر الكنسي ٩-٢١
المبحث الثاني : شرعية الثورة ومعيارها في الفكر الاسلامي ٢٢-٤٤

الفصل الثاني

سند الثورة ومعيار العمل الثوري

في الفلسفة السياسية الحديثة والمعاصرة

- تمهيد منهجي : المنهج النظري والمنهج التحليلي في مجال معيار العمل الثوري ٤٥-٤٦

- المبحث الاول : سند الثورة ومعيار العمل الثوري في المنهج النظري :
فكرة العقد السياسي كسند للمقاومة في كتابات

ص

القرن السادس عشر الأوروبي والافكار البروتوستانية - السند
النظري للمقاومة في فلسفة القرنين السابع عشر والثامن عشر -
نظرية العقد السياسي وحق الثورة عند جون لوك - فلسفة
منتسكو « وعقد روسو والوقاية من الاستبداد السياسي -
كتابات راينال ومايلي وميرابو - الفقه الفرنسي المعاصر وحق
المقاومة - تسجيل فكرتي « العقد السياسي كسند نظري للثورة
البرجوازية » والثورة حق « كمعيار للعمل الثوري في الوثائق
الثورية البرجوازية الفردية النزعة التي صدرت في الحقبة الأخيرة
من القرن الثامن عشر - أثر فكرة العقد السياسي في ايدولوجية
المجتمع البرجوازي الغربي .

٧٩-٤٧

للبحث الثاني : سند الثورة ومعيار العمل الثوري في المنهج التحليلي :

الفلسفة الماركسية وحتمية ثورة البروليتاريا -
الثورة حل حتمي وعمل طبقي - أثر فكرة الحتمية
الماركسية في ايدولوجية المجتمع السوفيتي .

٨٩-٨٠

للبحث الثالث : المساومة والحلول الوسط :

منطق الاصلاح البرجوازي تفادياً لثورة .
الطبقات الكادحة .

٩٣-٩٠

الفصل الثالث

سند الثورة ومعيار العمل الثوري

في فلسفة ثورة ٢٣ يوليو

١٠٠-٩٤

الحتمية - التقدمية - الشعبية

الكتاب الثاني

ثورة ٢٣ يوليو

الباب الأول

طبيعة الثورة

الفصل الاول

لماذا .. الثورة

١١٨-١٠٣

- ١ - المجتمع والثورة .
- ٢ - الثورة هي السعى لتحرير الانسان
- ٣ - لماذا .. الثورة
- ٤ - الثورة ... والتمرد
- ٥ - الثورة ... والانقلاب
- ٦ - الثورة ... والهبة
- ٧ - الثورة ... والثورة المضادة

الباب الثاني

الانسان المصرى ... يصنع ثورته

الفصل الثانى

الانسان المصرى ... ضد الغزو الاجنبى

١٣٢-١٢١

مقدمة :

الغزو الفرنسى فى عام ١٧٩٨ :

الغزو الانجليزى فى عام ١٨٠٧ :

الفصل الثالث

١٤٤-١٣٣	الحركة الوطنية .. فى مواجهة الاستعمار الأوروبى الثورة العراقية
---------	---

مقدمة :

مقدمات الثورة العراقية

قوى الثورة العراقية

الفصل الرابع

١٥٠-١٤٥	ثورة مارس ... ضد الاحتلال البريطانى عام ١٩١٩ اجهاض الثورة العراقية ... ثورة الشعب فى مارس ١٩١٩
---------	--

الفصل الخامس

١٥٨-١٥١	مقدمات ثورة يوليو العظيمة
---------	---------------------------

قوى الثورة :

هيكـل الاقتصاد المصرى قبل الثورة

قوى الثورة المضادة

الباب الثالث

الانسان المصرى ... والتحدى الكبير

الفصل السادس

١٨٣-١٦١	ثورة ٢٣ ... ثورة وطنية تحريرية
---------	--------------------------------

قيام الثورة :

الثورة فى مواجهة اعداءها

ص

الفصل السابع

١٨٤-١٩١

الثورة ... والاشتراكية

- ١ - النمو غير الرأسمالى ... مرحلة تاريخية .. وخطوة حقيقية لبناء الاشتراكية .
- ٢ - الاشتراكية مطلب أساسى للجماهير
- ٣ - الثورة حتما تولد ثورة مضادة .
- ٤ - تصفية الاستغلال ... نقطة هامة فى البناء الاشتراكى
- ٥ - الحل الاشتراكى ... حتمية الواقع

الفصل الثامن

الاشتراكية تطور طبيعى لواقع المجتمع المصرى ١٩٣-٢١٩

(أولا) الديمقراطية التعاونية

(ثانياً) الاشتراكية

- ١ - تعريف بالاشتراكية
- ٢ - فلسفة هيجل
- ٣ - الفلسفة الماركسية
- ٤ - الاشتراكية الحديثة
- ٥ - الاشتراكية والثورة الفرنسية
- ٦ - الاشتراكية الحديثة
- ٧ - الاشتراكيون الأولون

الفصل التاسع

النظام الاقتصادى بعد الثورة ٢٢٠-٢٢٩

- ١ - قانون الاصلاح الزراعى
- ٢ - تنمية الاقتصاد القومى

٣ - التخطيط الجزئي .

٤ - التخطيط الشامل .

الفصل العاشر

أصول التطبيق المصرى للاشتراكية
في ضوء الميثاق الوطنى

٢٣٠-٢٤٢

١ - الاشتراكية في مصر تابعة من صميم البيئة المصرية .

٢ - الاشتراكية في تطبيقها المصرية تستند إلى عقيدة دينية .

الفصل الحادى عشر

الدولة والتنظيم السياسى
أو الديمقراطية السياسية

٢٤٤-٢٤٩

مقدمة :

ثورة يوليو .. والتنظيم .

بناء التنظيم الثورى :

(أولاً) هيئة التحرير .

(ثانياً) الاتحاد القومى .

(ثالثاً) الاتحاد الاشتراكى .

الفصل الثانى عشر

الثورة المصرية ... والتحدى الكبير

٢٥٠-٢٥٨

مقدمة :

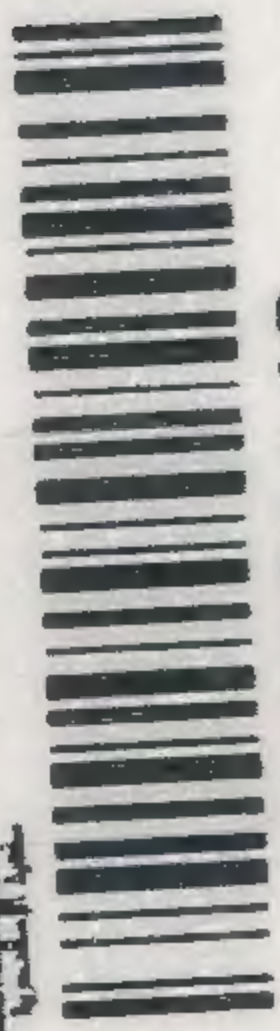
عدوان الخامس من يونيو .

برنامج ٣٠ مارس .

41D

مطابع مؤسسة الاهرام

Bibliotheca Alexandrina



0656142

الناشر : المكتب المصرى الحديث
٦ شارع نوبار بالاسكندرية